

أصوات من لا صوت لهم

م. آيت لعربي، م. فاروق، م. حسين، م. س. لعلوي، ر. والكان ول. سالم بديس
(المحررون)

76	1. مقدمة
77	2. معذبو سنوات الجمر 1992-1995
78	1.2. عبد الرحيم حسين
83	2.2. عبد القادر سالم
87	3.2. عبد الرحمان مصباح
102	4.2. حدوش من عين الكرشة
105	5.2. علي تير
106	6.2. جلاي أوس
107	7.2. عيسى بوخاري
109	8.2. أحمد محفوظ ساري
112	9.2. «محمد» من حي سالم باي
115	10.2. عبد القادر جرموني
116	11.2. نور الدين لمجادي
119	12.2. سعيد فكار
121	13.2. سعيد مولاي
130	14.2. محمد سادات
132	15.2. الطيب زيتوني
138	16.2. صالح بوزينة
142	3. معذبو سنوات الدم 1996-2002
143	1.3. محمد عبيدة
146	2.3. عمار لحياني
148	3.3. رشيد مصلي
153	4.3. محمد غضاب
155	5.3. مالك أعراب

- 156 .6.3. كمال برار
- 158 .7.3. محمد أمين تكارلي
- 158 .8.3. فريد مدني
- 160 .9.3. خالد يحي
- 161 .10.3. علي لعشب
- 163 .11.3. سعيد الزاوي
- 164 .12.3. مُعدَّبو أميزور
- 169 .13.3. رابح ربيع الشريف
- 173** .4. الشر بلا حدود: أطفال، أقارب ونساء تحت التعذيب
- 175 .1.4. عمار بكيس
- 178 .2.4. الاخوة بن نائل
- 178 .3.4. محمد الصغير طويلب
- 182 .4.4. عائلة عزيزي
- 184 .5.4. نوال زمزوم
- 185 .6.4. لويزة بركان
- 197 .7.4. زهية كليوة
- 201 .8.4. معتقلات عين الحمراء
- 203** .5. وشهد شاهد من أهلها
- 203 .1.5. المفتش عبد السلام
- 206 .2.5. الشرطة دليلة
- 210 .3.5. الضابط أونجلا
- 212 .4.5. حملة تطهير في صفوف مديرية الاستخبارات والأمن
- 219 .5.5. نحن القتلة لحساب الدولة
- 223** .6. معدَّبو الأرض
- 225 .1.6. الأستاذ أبو أسامة
- 228 .2.6. الأستاذ محمد علي
- 231 .3.6. عبد القادر معمري
- 232 .4.6. عبد القادر بوحجار
- 233 .5.6. ناصر الدين سليمان
- 235 .6.6. شهادة جماعية

+

+

75

أصوات من لا صوت لهم

روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال:
«الإنسان بنيان الله. ملعون من هدم بنيان الله.»

روي عن الخليفة عمر رضي الله عنه أنه قال:
«ليس الرجل أميناً على نفسه إذا أجعته أو ضربته
أو أوثقته.»

+

+

1. مقدمة

يقال أنّ التعذيب يُمارس للاستنطاق، ولكن في الحقيقة يُقصد به الإسكات ونشر الذهول الأخرس. ومن خلال الفرد الذي يُعذَّب فإنّ الشريحة الاجتماعية والسياسية والدينية التي تتماثل معه هي التي تُسكّت عبر الخوف والخزي الذي ينقله هذا المعذَّب إليها. هذا هو الوضع الذي آلت إليه الجزائر، تعذيب ثمارسه طغمة يُسكت أصوات أمة بأكملها.

من المفروض أن يكون الخطاب العمومي والإعلام مكاناً تُؤكّد فيه الأمة معتقداتها وتناقش فيه آراءها وتثبت فيه تجاربها وتسجّل فيه ذاكرتها الجماعية. أمّا في الجزائر تحت الحكم العسكري فقد أصبح الخطاب العمومي والإعلام مكاناً تُهاجم فيه معتقدات الأمة وتُسفّه فيه آراءها وتُنكر فيه تجاربها وتُمحى فيه ذاكرتها.

في الجزائر، الصمت والخطاب العمومي كلاهما يَنفيان ويُبطلان الواقع الاجتماعي لمعاناة عشرات الآلاف من الناجين من التعذيب الذين كُبحت تجاربهم في ذكرات شخصية. فالصمت و«الحقيقة الرسمية» محو تلك التجارب من الذاكرة الجماعية.

و كجزء من الجهود المطلوب لكسر هذا الصمت واسترداد هذه الذاكرة الجماعية، تعطي عيّنة الشهادات المعروضة هنا الكلمة والمجال لمجموعة من الناجين من التعذيب للإدلاء بشهاداتهم عن محنتهم بعباراتهم وكلماتهم الخاصة. ونشر هذه الشهادات يُمكن كذلك الناجين من التعذيب من استرداد جزءٍ ممّا سلبه الجلادون منهم.

معظم الشهادات المعروضة هنا لم تُنشر باللّغة العربية حتى يومنا هذا وهي صادرة عن منظمات جزائرية لحقوق الإنسان، كما تتضمن هذه العيّنة بعض الشهادات التي نُشرت في بعض الصُّحف المستقلة كالأبزرفر (The Observer) والاندبندنت (The Independent).

وبالطبع لا يمكن أن تمثّل هذه الشهادات كل حوادث التعذيب التي وقعت منذ 1992، بل لا يمكن حتى القول بأنّها تنقل حقيقة حادثة تعذيب واحدة، ناهيك عن عشرات الآلاف من هذه الجرائم التي اقترفت خلال العشرية الأخيرة. إنّ التعذيب معاناة لا يجوز السُّكوت عنها ولكن يصعب التحدّث عنها. فالتعذيب يهدّم القدرة على الكلام لكون الألم يُفكك الكلام إلى صيحات وأنات، كما يتَملّص من اللّغة لأنه يصعب تبليغ حقيقة الألم الحادّ إلى أولئك الذين لم يجربوه.

وعلاوة على احتيازها اختبارات تحقيقية صارمة، فقد اختيرت هذه الشهادات لتشمل سلسلةً من وقائع التعذيب (مكاناً وزماناً)، وتشكيلة من هويّات الضحايا (السن، الجنس، المهنة، الوضع الاجتماعي) ومجموعة من المعطيات الإجرامية (تقنيّات وأسلحة التعذيب، الهويّات المؤسّساتية للمعدّبين).

وبالطّبع، فقد أنكرت هذه الشهادات من طرف موظّفين لدى النّظام العسكريّ الذين يُدكّرون الجزائريين - بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال الإرهاب وخديعة «الوثام المدني» - بالسكوت ونسيان الماضي. وتحت ضغط التّفحص الدوليّ الشّديد اعترف بعض الموظّفين ذوو المراتب المنخفضة بوقوع «تجاوزات» ولكنهم نفوا دائماً أن يكون التعذيب ممارسة مؤسّساتية. هل هذه الشهادات معزّزة لادّعاءاتهم أم أنّها تمثّل «نبشاً وإخراجاً للحقيقة» يُهدّم التاريخ الرسميّ؟ نترك الحكم للقارئ وللجنة التحقيق التي ستلقّي يوماً ما مزيداً من الضوء على هذه المرحلة المؤلمة من تاريخ الجزائر الحديث.

يعرض الجزء الثّاني من هذا الفصل الشهادات التي تغطي الفترة ما بين 1992 و1995، بينما كُرس الجزء الثالث للشهادات التي تشمل الفترة من 1996 إلى 2002. ويتضمّن الجزء الرّابع عيّنةً من الشهادات تلقي الضوء على تعذيب الأطفال والنساء والأقارب. أما الجزء الخامس فيجمع شهادات لأعضاء سابقين من الشرطة أو الجيش الذين يقدّمون صورة من الداخل عن كيفية ممارسة التعذيب وإدارته في مؤسّساتهم. كما يتضمّن هذا الجزء شهادات عن تعذيب أعضاء من قوات الأمن. وأخيراً، يعرض الجزء السادس شهادات عن مواطنين جزائريين عُذبوا من طرف أجهزة دول أجنبية وعلى وجه الخصوص فرنسا، وذلك بعلم ودعم من النّظام العسكريّ الجزائري.

2. معدّبو سنوات الجمر 1992-1995

تُعرّض هذه المجموعة من الشهادات وفق ترتيب زمني حتى يتسنى للقارئ أن يستخلص أحكامه على تطوّر ممارسة التعذيب منذ انقلاب يناير 1992 إلى نهاية سنة 1995. ولُقّبت هذه الفترة بسنوات الجمر لأنّ ممارسة الحبس والتعذيب وصلت آنذاك أوج حدّها للقضاء على المعارضة المنظّمة، أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الج.إ.إ.) وفروعها شبه السياسية، ونشر الرّعب في أوساط المجتمع للسيطرة على سلوكه السياسي.

كما تحتوي هذه العيّنة على شهادات الضّحايا المذكور فقط، ولكنها تغطّي أصنافاً كثيرة من أعمار ومهن هؤلاء الضحايا ومن أوضاعهم المجتمعية. وقد اختيرت هذه

الشهادات بعناية لتوضيح الأصناف المختلفة لتقنيات التعذيب والهويات المؤسساتية للجلادين.

1.2. عبد الرحيم حسين

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 167.

إن "مصالح الأمن" قد صوّرونا على شريط سينمائي وسجّلونا داخل أماكن التعذيب نفسها. وانهم يعلمون جيدا انهم لو قدّمونا مباشرة أمام التلفزة لأفسدنا لهم سيناريواتهم وكشفنا مكيفيليتهم. وفيما يخص الأشرطة السمعية البصرية، تلك التي سُجّلت داخل أماكن التعذيب، فهي لم تُسجّل كلها مباشرة. فهناك ما سُجّل بدون علمنا، كما حدث في ثكنة المخابرات العسكرية بجيدرة (العاصمة). فعندما كان ضابط يحقق معي، كانت كاميرا مخفية تسجّلني.

وعندما كنا نتحدث مع الضابط، الذي هو برتبة نقيب حسب ما سمعنا، كنا نرى الموت أمامنا. كانوا أشرارا يتمثل فيهم التعذيب.

وفي اليوم الثاني من اعتقاله، أدخلوني على المسؤول الكبير للمركز، المفوض "الحاج" كراع، وقد كانت بجانبه كاميرا.

كان سؤاله الأول «ماذا تعرف؟ حدثني عن قضية المطار!» ولقد اندهشت لهذا السؤال. فقلت له أنه ما عدا الذي قرأته في الجرائد ورأيت في التلفاز، فإنني لا أعلم شيئا فيما يخص هذه القضية. ولقد تحسّرت كثيرا عندما علمت أن قبلة انفجرت في المطار، مخلّفة العديد من الضحايا. فقلت في نفسي أن ذلك لا يمكن أن يكون عمل جزائريين.

ومنذ البداية قلت للمفوض، على غرار ما صرّح به بلعيد عبد السلام، رئيس الحكومة، إن وراء العملية أيادي أجنبية. وقد كانت الكاميرا تسجّل كل ما قلته. وعندما انتبه المفوض كراع لذلك، التفت إلى المصور وقال له في غضب: «من الذي قال لك بأن تسجّل؟ من الذي أمرك بهذا العمل؟» فمن الواضح أن تصرّفه هذا يعني أنه لم يرض بأجوبيتي. فأمر المصور أن يتوقف عن التسجيل، ثم واصل معي الحديث ولكن في صيغة تهديد، وأعلمني أنه سوف يستعمل وسائل أخرى... فأقسمت له أنني قلت له عين

الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر يشير إلى الكتاب التالي: CAMLDHDH, *Livre Blanc sur la Répression en Algérie*, Tome 1, Hoggar, Genève 1995

الحقيقة. ثم قلت له: «بدون شك إنكم قد قمتم بتحقيق في هذه القضية. وأنا الآن بين أيديكم فإذا كان لديكم أدنى دليل، أو أية شهادة ضدي، فأني مستعد لأية مواجهة!»
 فردّ عليّ: «إنني مقتنع أنك لم تدبر ولم تأمر بهذه العملية، وأنه ليست لك علاقة بها لا من بعيد ولا من قريب، ولكن لا أصدقك عندما تقول أنك لا تعلم من هو وراء هذه القضية.»

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا رفض المفوض كراع تسجيل هذا الحوار؟ ولماذا لم يبتوا تلك المحادثة عبر التلفاز؟ هل لأن ذلك لا يخدم الحيلة التي قُدمت للرأي العام؟
 وفي الأسبوع الأول، وبالضبط يوم الجمعة بعد صلاة العصر، أدخلوني مكتب المفوض. فوجدت هناك المدير العام للأمن الوطني، السيد محمد طولبة. ووجه إليّ هذا الأخير نفس السؤال فيما يخص قضية المطار. فكررت له ما قلته للمفوض كراع من قبل. وحينها أيضا لم يصوروا ولم يسجلوا. لأنه بكل وضوح كان كلامي لا يخدم المخطط الذي أعدّوه.
 ولم يردّ عليّ المدير العام للأمن الوطني بشيء. وأمرهم بأن يخرجوني، ورجعت إلى زنزاني.

وفي اليوم التالي لتلك المقابلة، أي السبت صباحا، قدم ضابط يُدعى طلحي برفقة مجموعة من الجلادين وقال لي: «لقد انتهى أمر المناقشات الفلسفية مع المسؤولين! الآن ستتكلّم معنا. نحن عسكريون... عرفاء، ونحن لا نبالي بالله ولا بالسياسة، ولا بالدين. وإذا لم تعترف فإننا سنعذبك بكيفية لم تتعرض لها أبدا. وإذا اضطررنا لقتلك، فإننا سنفعل. ولن تكون الأول ولا الأخير... وسنبدأ باقتلاع خصيتيك، وبعدها لن يمكنك مباشرة زوجتك!»

وقد كان كلامه مُرَقَمًا بالشتائم. ثم أخذوني بقوة إلى غرفة التعذيب. فربطوا يديّ خلف ظهري بالأغلال، وربطوا جسدي كله بحبل متين وغطّوا وجهي، ثم غرغروا لي الماء بواسطة خرقة. وأثناء ذلك كنت أكرّر الصياح بأني بريء وأصرخ ضد الظلم، فقال لي الضابط: «مت مثل الكلب، وإذا لم يكفك هذا فسوف نستعمل الكهرباء.» ثم قال لزميله: «شغّل الـ 380 فولط!»

لقد رأيت الموت أمامي. وبعد المعاناة التي لا تحتمل، ابتكرت لهم سيناريو عن قضية المطار وذكرت أسماء لبعض الاخوة الأبرياء من أجل أن يوقفوا تعذيبي. وبالفعل بعد ساعة تقريبا، فكّوا رباطي وقُدمت إلى المفوض كراع، الذي طلب مني أن أكرّر ما قلته تحت

التعذيب، وأمر المصوّر بأن يسجّل. فبدأت أتكلّم وكأني شاركت حقيقة في القضية. وهنا ذكرت الاخوة محمد عيمات، وجمال رصاف وبن تومي، وهم كلهم أبرياء. ولكن المفوّض كراع لم يرض عن السيناريو الذي ابتكرته والذي سجّل كلية بالكاميرا. فقال لي: «أنت تكذب! ليس هناك أيّ ترابط بين ما قلته وبين الأخبار.» فقلت له: «فلماذا لا تستعين بما (أي الأخبار) في الوصول إلى الحقيقة؟ ولماذا أنت تُعذّبنا؟» ثم أخذوني إلى زرناتي.

وبعد يوم أو يومين، رجعوا ليعذبوني بعدما أرغموني على الاعتراف بأشياء غير صحيحة وذكر أسماء أناس أبرياء.

ولقد ضربوني على رأسي بألة تشبه المثقاب، وكاد رأسي أن ينشقّ، وأخذوني إلى المستشفى العسكري بعين النعجة، أين تلقيت علاجاً في ظروف فظيعة ووحشية. ولقد لقي الطبيب صعوبات أثناء خياطة جروح رأسي لأنني كنت مكبلاً بالقيود.

ثم أخذوني إلى عيادة مركز التعذيب، وبعد يومين أو ثلاثة من الحادث، جاءني ضابط وأخذني إلى مكتب المفوّض عيسولي أين سألتني الاثنان حول قضية المطار. لكن حين قلت لهما أنني بريء ضربني الضابط طلحي على رأسي رغم جرحي وانتفاخ وجهي. ولم تتحمل حيوط الجراح التي كانت برأسي الضربة فنضح الدم من رأسي بقوة ثم بدأ الضابط يهز رأسي ويقول «أشرب دمك!» فبدأت أصرخ وأطلب النجدة.

ثم مُهّلت مرة ثانية إلى مستشفى عين النعجة أين عوملت بنفس الطريقة التي عوملت بها من قبل. أخذوني بعد ذلك إلى مركز التعذيب ورموا بي داخل غرفة. هناك ربطوني إلى سرير وألزموني بقضاء حاجتي داخل زجاجة بلاستيكية.

بعد يوم أو يومين عادوا وطرحوا عليّ نفس السؤال، وكان لديّ صداع قوي في الرأس، فقلت لهم نفس الكلام، أي أنني لا أعرف شيئاً عن قضية المطار. فنزعوا عني الأغلال وعذبوني من جديد، وغرغروا لي الماء بواسطة خرقة. وحين لم أتحمّل ابتكرت لهم قصة أخرى، سيناريو آخر مغاير للأول وكله خيالي، وبعد أن سجّلوا ما قلت قالوا لي: «إنك لا زلت تكذب!»

من خلال أسئلتهم كانوا بالطبع يستطيعون معرفة هل كنت أقول الحقيقة أم لا. وحين سألوني فيما بعد عن شكل ولون الحقيبة التي كانت بها القبلة، قلت لهم مرة أنها خضراء وقلت لهم مرة أخرى أنها حمراء، وكل مرة كانوا يوقعونني ضرباً. كيف كان يمكنني أن أعرف شكل ولون الحقيبة بما أنني بريء؟

وفي يوم الجمعة الأخير من تواجدنا بمركز التعذيب، وعلى الساعة الواحدة بعد الظهر بالضبط، أدخلت مكتب المفوض الولائي كراع الذي قال لي: «حان الوقت لأن تعترف!» فقلت: «هل تسمع أذان الجمعة... أقسم بالله أنه ليس لدي أية علاقة بقضية المطار.» هل تعلمون بماذا ردّ عليّ؟ قال لي: «أنا مقتنع أنك لم تشارك في تلك العملية لا من قريب ولا من بعيد. ولكن لا أصدقك عندما تقول أنك لا تعرف من خطط لها...» فقلت له: «إنني بريء وأنتم تعذبوني. هذا ظلم!» فسكت وأمر بإخراجي من مكتبه.

وفي يوم الأحد الموالي، وبعد صلاة العصر مباشرة، أحاط بي حوالي 20 شرطياً. فغطوا رأسي إلى حد أنفي، ورموني على طاولة من خشب وربطوا يديّ خلف ظهري وربطوا كامل جسدي على الطاولة بحبل متين. وأخذوا يشربوني الماء بقوة حتى كادت أن تزهق روحي. وفي نفس الوقت كانوا يسألونني عن قضية المطار مع علمهم أن التسجيل الأول قد بثته التلفزة معتبرين إياه بزعمهم أنها الحقيقة. وأمام فظاعة التعذيب أخذت أذكر أسماء أشخاص ليست لديهم أية علاقة بقضية قبلة المطار، ولا حتى الحركة المسلحة، مثل الأخ رشيد حشائشي قبطان الطائرة.

وعندما ذكرت الساعة والمكان وتوقيت المكالمات الهاتفية عن قضية القبلة، قالوا لي: «نحن لسنا في حاجة إلى هذه المعلومات. لقد قرأنا من الجرائد! نحن نريد أسماء...»

وهكذا ابتكرت لهم قصة ثالثة، خيالية هي الأخرى مثل سابقتها. وإثر ذلك، أخذوني برفقة بعض الإخوة إلى ثكنة المخابرات العسكرية بحيدرة. وأوقفوني أمام ضابط - يقال أنه مقدّم - كان قد أمرني أن أحكي له القصة الأخيرة، قصة اصطنعتها تحت التعذيب وتختلف عن تلك التي سُجّلت على شريط فيديو بثته التلفزة الوطنية. وفي نفس الوقت كانت كاميرا مخفية تسجّل بدون علمي.

وعندما رجعنا إلى مركز التعذيب بن عكنون، أمرني المفوض وأرغمني أن أتكلم أمام الكاميرا، حتى أظهر وكأنني طبيعي (من أجل أن يمرروا ذلك بمثابة اعترافات). فأعطوني "قميصاً" و"قبعة" جديدين لأن قميصي كان ملطخاً بالدم. وأعدّ لي المفوض عيسولي الكلام الذي ينبغي أن أقوله وإلا سأرجع إلى قاعة التعذيب. لقد هدّدي بالتعذيب والموت. فقلت له أن ما أمرني بقوله فيه كلام لم أقله حتى تحت التعذيب، مثل الحديث عن السودان وإيران والكلام الذي يخص بن عزوز والشيخ ملياني، والكلام عن تخطيطنا المزعوم «لتخريب المؤسسات الاقتصادية»، بما فيها المطار، والتواطؤ المزعوم للجهة الإسلامية في كل هذه القضايا. إن هذه المواضيع غريبة عني تماماً.

وكذلك كان عليّ أن استسمح الشعب الجزائري حتى أظهر على أنني المسؤول الحقيقي عن قضية المطارا!

ولكنني كنت مستعداً أن أريهم قبر هتلر (Hitler) لو طلبوا مني ذلك من شدة تأثري بفضاعة التعذيب الذي تعرضت له. ورغم ذلك لم أكن أعلم أن ذلك التسجيل كان يتم إعداده للتلفزة. فلقد أكدوا لي أنهم سيحتفظون به في الأرشيف. ولكن بمكيا فيلتهم وخذاعهم أرادوا أن يضعوني أمام الأمر الواقع: يقدمون تصريحاتي أمام الشعب! ولكن والحمد لله، كان الشعب في المستوى لأنه يدرك تماماً حقيقة مصالح الأمن وما يمكنهم فعله. وهو يعلم أيضاً طبيعة التلفزة الجزائرية وألاعيبها. وهكذا أدرك الشعب على الفور أنه ينبغي البحث عن الحقيقة ليس من خلال تسجيل تمّ في ظروف غامضة ومثيرة للشك، وأن الأمر لا يعدو أن يكون في الأخير مجرد مسرحية.

لقد عُذِّبت وعُذِّب من معي طيلة شهر، إلى غاية اللحظة الأخيرة، فلم يتركوا لنا مهلة واحدة للراحة.

وفي اليوم الذي أُخِذت فيه إلى المحكمة، كنت أنا وعدد من السجناء مكبّلين بطريقة وحشية. ولم يرخوا القيود حتى داخل الشاحنة التي كانت تنقلنا، وذلك لكي لا يزل عنا هاجس التعذيب والتهديد والرعب. فقد كانت أيدينا مغلولة بين ساقينا ورؤوسنا منحنية إلى الأرض. لقد بقينا في تلك الوضعية المؤلمة حتى وصولنا إلى المحكمة بنهج عبان رمضان، أين كان جيش بأكمله من الشرطة في انتظارنا، وكأنهم يريدون إعدامنا. وحتى لدى النائب العام، فقد هددونا بإرجاعنا إلى مركز التعذيب في حالة ما إذا تراجعنا عن اعترافاتنا القسرية.

ومن أجل أن يربوننا أكثر، فقد كان الرجال المدججون بالسلاح والملمّون هم وحدهم الموجودون في المحكمة. وعند مثلونا أمام قاضي التحقيق، تركونا مكبّلين وأرادوا أن يدخلوا معنا. ولقد احتفظنا بالدور الذي أسند لنا ظلماً خوفاً من أن نعاد إلى مركز التعذيب.

لقد لازمني هاجس الرعب والتعذيب حتى في السجن. وذات يوم، استيقظت في منتصف الليل أصرخ تجاه أخي السعيد سوسان: «تعال أنقذني! إنهم يريدون قتلي!» ولقد عمل السعيد كل شيء ليهدئني. ثم جاءني الحارس وقال: «لا تخف، ليس هناك أحد يعذبك!»

وقد نسيت أشياء كثيرة نتيجة جروح رأسي. وكان يغمى عليّ باستمرار، ولم أكن أستطيع أن أميّز بين صديق وشرطي... ولما رأني الإخوة في تلك الحالة استأثروا. ثم قال لهم رجال الشرطة: «إنّ صاحبكم أراد أن ينتحر!»

وأذكر أنني لما كنت في مستشفى عين النعجة، وعندما سأل الطبيب عما حدث لي، ردّوا عليه أنني اصطدمت بجدار! ولم أستطع أن أقول له الحقيقة خوفاً من التعذيب. وعند قاضي التحقيق، تحدّثت له عن الانتحار لنفس السبب. كنت لا أريد الرجوع إلى مركز التعذيب مرة أخرى.

وأريد في الأخير، أن أسجّل ملاحظات فيما يخصّ معالجة القضية إعلامياً وعن الطريقة التي "عولجت" بها في المستشفى.

أما فيما يخص الصحافة، فإني أتقدّم بشكوى ضد كل الجرائد التي لم تحاول أن تتجاوز الألعوبة التي قُدّمت عبر التلفزة والتي قدمتنا أمام الرأي العام كمجرمين، وذلك قبل أن تدلي العدالة بالحقيقة وتفصل في الموضوع.

وأتقدّم بشكوى ضد أطباء مستشفى عين النعجة الذين تولّوا علاجي. لقد كانت المعالجة تتم بصفة وحشية، وهؤلاء الأطباء لم يحاولوا ولو مرّة أن يطلبوا من الشرطة فكّ أغلالي والسلاسل. لقد بقيت مرمياً على سرير، ويديّ مغلولة خلف ظهري.

هل هكذا يعيش الرجال؟

حكمت محكمة الجزائر الخاصة على عبد الرحيم حسين بالإعدام في مايو 1993،
وأُعدم ظلماً رحمه الله في أغسطس 1993.

2.2. عبد القادر سالم

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 172.

اسمي عبد القادر سالم. وُلدت بتاريخ 22 فبراير 1956 بالجزائر (الدائرة 9).

اعتُقلت في ليلة الجمعة 28 فبراير 1992 من طرف أعضاء الجيش ورجال في زيّ مدني معظمهم مقنّعين. اقتحموا منزلنا - بعنوان 94 حديقة ابن عمدا، القبة، الجزائر - بوحشية لا نظير لها. استيقظنا على ضجيج كبير جرّاء تطعيم الباب. في بداية الأمر ظننت أنني في حُلْم مرّوع. ولكن عندما أخرجوني من سريري كرها وهم يجذبونني من شعري ويشهرون أسلحتهم على رأسي وصدري، فهمت بسرعة حقيقة الوضع.

هذا ولم تنجو زوجتي، ولاحظت أثر الرعب على وجهها، وخاصة عندما جرّها أحدهم من الشعر وألقى بها على الأرض. سيقى تعبير وجهها مطبوعاً في ذاكرتي إلى الأبد. ثم بدأ الجلادون في استعمال الألفاظ الذميمة والفاحشة وفي تهديد الجميع بالموت.

لقد ظلّ ولديّ البالغان من العمر عامين وأربع سنوات مذعورين إلى اليوم جراء الوحشية التي شاهدها.

وآخر صورة لهما أتذكرها هي صورة طفلين في حالة البكاء والدُغْر. وكان أصغرهما يصرخ «أمي أمي...» محاولاً الوصول إلى أمه، وهو يريد أن يحميها من الوحوش. وقد تعرّض لصفعة من أحد رجال الشرطة المرتزقة أسقطته على قفاه لشدة قوتها. لا أستطيع أن أزيد في الوصف، إنه شيء يؤلمني كثيراً...

ثم نُقلت إلى "مكان مُسَوَّر" ببوزريعة، حيث قضيت ليلتي مع أخي في نفس الزنزانة التي لم يوجد فيها إلا سرير واحد.

وفي اليوم الثاني من اعتقالنا، الجمعة 29 فبراير 1992 على الساعة السادسة والنصف صباحاً، دخل عليّ حارس وسألني عن اسمي وطلب مني أن أتبعه. دخلنا في غرفة بعيدة من منطقة الزنانات.

وجدنا فيها شخصاً أصلع ضخّم الجسم يرتدي سترة من الجلد وسروالاً بلوجينس (Blue Jeans) ويحمل نظارات هيكلها مغلف بالجلد تشبه شكل الريبان (Ray-Ban)، وكان معه شخصان آخران، أحدهما ذو قامة متوسطة والآخر أقصر منه، قامته تقريباً 1.60 متراً. وكنت قد رأيت هذا الأصلع في مكتب السيّد بوفراش في حسين داي في يونيو 1990.

بدأت الحصّة الأولى من الاستنطاق. فطلب مني الجلاد الأصلع أن أجلس وذكر لي عدة أسماء وسرد عدة قضايا. لم أعرف من تلك الأسماء إلا واحداً، فعندما قلت له ذلك أصبح كالمجنون وبدأ يضربني في كل جانب باللكم والركل والعصا. كانت هذه العصا من نوع خاص. كانت في الواقع عصا كهربائية جزء منها مغلف بالجلد والجزء الآخر يحتوي على ثلاثة رؤوس معدنية حادة. وقد تعرضتُ للضرب بها حتى انكسرت. كان دمي يسيل من رأسي وأنفي وأحسست بألم شديد في كل جسدي.

وبعد ذلك طلب المعذب الرئيسي أن يؤتى له بعتاد آخر: سرير معدني منحني من جهة وذي مسند واحد، بالإضافة إلى مولد كهربيسي (Gégène)^ب. أما الجلاد قصير القامة فقد قيدي واضعاً القيد على مستوى المرفقين تقريباً ثم أمسك شحمت أذني بكماشتين قائلاً لي: « أضع لك أقرطا للأذنين يا ابن ال[...].» كان الجلادون هائجين جداً.

ثم شغل الكهرباء. عضضت لساني عدة مرات. كان الألم واحزاً.

كنت أصرخ وأتحرك قدر المستطاع بما أن رجلي كانت حرة. ثم استأنف الأصلع ضربي بعضا كهربائية في أسفل البطن، وبجهد كبير حاولت أن أخبر الجلادين بأنني أحمل جهاز تبديل لتنظيم ضربات القلب، فأجابني الجلاد قائلاً: «سأشحنه لك!» واستمر في ضربي بضراوة أشد. هذا وقد كان نزيه دمي شديداً لأني كنت تحت علاج مانع للتخثر. ولما كنت أتخبط، أمر بتقييدي من الرجلين، ثم شغل هو نفسه الكهرباء. أصبحت شدة التيار الكهربائي في جسمي لا تطاق، وكنت على وشك الغشيان عدة مرات. بقيت تحت هذا التعذيب حتى الساعة الحادية عشرة والنصف. علمت ذلك عن طريق أحدهم سأل عن الوقت.

وبعد عشر دقائق دخل عليّ ثلاثة جلادين آخرين لاستكمال عملهم الديني. لقد كنت بارداً جداً وكان كل جسمي يرتعد. وكنت أحس بألم شديد في عيني، وكأني على وشك الانفجار. ثم شرع المعذب الأسمر الضخم في طرح نفس الأسئلة التي استخبر عنها سابقه. أما صاحب النظارات والأشقر الضخم فقد اشتغلا بتعديبي. ثم تناوبا عليّ بدون انقطاع. كابدت الكهرباء والضرب إلى غاية الرابعة زوالاً. فقد سمعت من بعيد أذان صلاة الظهر وخطر ببالي أن الحياة في الخارج تتواصل عادياً وكثير من الناس قد يجهلون تماماً وجود هذا المكان الملعون.

لقد بقيت مربوطاً في السرير الحديدي حتى الليل حيث بدأت الحصنة الثالثة من التعذيب. قبلت خلالها كل الاتهامات الباطلة. كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لوقف تعديبي. كان الجلادون يعلمون أنني أقول أشياء لا صحة لها ويعلمون لماذا، ولكن لم يكن يهتمهم البحث عن الحقيقة. فالتعذيب حرفتهم ويبدو أنهم يمارسونه للإستلذاذ.

دامت هذه المسخرة إلى صباح يوم الأحد 1 مارس 1992. وبعد ذلك دخل عليّ رجل ببذلة زرقاء - وكان قد دخل عدة مرات وخرج خلال حصص التعذيب - وطلب

ب تسمى كذلك بالMagnéto.

مني أن أقف. حاولت ولكنني لم أتمكن. وبعد لحظات نقلت على متن سيارة إسعاف إلى المستشفى العسكري بعين النعجة.

في قاعة الاستجالات، كنت تحت الحقن المتواصل قبل نقلي إلى الطابق الثالث في غرفة تقع في نهاية الرواق. على اليسار تطل هذه الغرفة على حي المنظر الجميل (Jolie Vue) الذي عرفته بفضل منارات المسجد. لقد قضيت يومين في المستشفى.

وفي يوم الاثنين 3 مارس 1992، نُقلت مرة أخرى إلى بوزريعة حيث تعرضت إلى حصص التعذيب إلى غاية اليوم التالي. إثر ذلك قادوني للمرة الثانية، يوم الثلاثاء 4 مارس 1992، إلى مستشفى عين النعجة حيث فحصوني بمحطات القلب في الطابق الرابع، قسم الأمراض القلبية. وقد خرج طبيب "الأمن" والمختص في الأمراض القلبية دون أن أسمع كلامهما.

لم يتوقف تعذيبي إلا يوم 5 مارس 1992، وأقصد التعذيب البدني فقط، حيث أنّ الاستجوابات العنيدة استؤنفت ودامت طوال الليل رغم حالي الصحية الخطيرة. لم تنقطع التهديدات والشتم والكلام الفاحش وكانوا يمارسون ذلك بمجموعات متناوبة. نقلت بعدئذ إلى زنزانة تحوي فراشاً من الإسفنج الوسخ وغطاء واحداً رغم أنهم يعلمون أنني أقاسي من ظُلاع مُبرِّح. ولكن للأسف، فالأنسيّة مفقودة في هذه الأماكن وعند هؤلاء الطواغيت. هكذا وفي هذه الظروف القاسية استرحت من حصص التعذيب التي دامت من 28 فبراير إلى 5 مارس 1992.

ثم جرى تحويلي إلى زنزانة أخرى يوم الخميس 6 مارس. أعطوني غطاءين وكدت أن أختنق عدة مرات لأنه لا يوجد في هذه الزنزانة منفذ للهواء.

وأخيراً فحصني طبيب في غرفة مجاورة. بقيت معه حوالي ساعتين قبل أن أشعر بنوع من التحسن.

ولم أحوّل إلى السجن العسكري بالبليدة إلا يوم الثلاثاء 10 مارس 1992. وحالي الصحية ما زالت خطيرة. لقد نقلوني إلى مستشفى عين النعجة يوم 18 مارس 1992، ومازلت تحت المراقبة الطبية إلى يومنا هذا. إنّ حالي الصحية غير مشجّعة. إنني أفكر في عائلي.

أنا حزين على بلدي.

هذه هي شهادتي المتواضعة ولكنني أتمنى أن تساهم في إيقاف الوحشية التي عانيت منها في جسدي وروحي.

3.2. عبد الرحمان مصباح

المصدر: حبيب سوايدية، محاكمة "الحرب القذرة"، ص. 355-368.

لقد عُقدت محاكمة كتاب حبيب سوايدية بعنوان الحرب القذرة في باريس من الأول إلى الخامس من شهر يوليو 2002، واتَّهَمَ فيها الجنرال خالد نزار - وزير دفاع سابق وواحد من أهم الضباط الانقلابيين الاستصاليين - الملازم الأول سوايدية بالقذف في حقه وحق ضباط انقلابيين آخرين. وأدلى السيد عبد الرحمان المهدي مصباح بشهادته في جلسة استماع يوم 4 يوليو 2002 تلبيةً لطلب محامي سوايدية. وتُقدَّم في ما يلي أول ترجمة عربية لشهادة السيد مصباح.

استماع جلسة يوم 4 يوليو 2002

السيد استيفان (رئيس الجلسة القضائية): تحية يا سيدي. ما اسمك، ولقبك، وتاريخ ميلادك وعنوانك؟

السيد مصباح: اللقب مصباح، الاسم عبد الرحمن المهدي. ولدت في 23 أكتوبر 1970 بمدينة عنابة في الجزائر ولقد وصلت إلى فرنسا في 11 مايو 1994، وحصلت على اللجوء السياسي في فرنسا بتاريخ 30 يونيو عام 1995. ومنذ ذلك الوقت أنا مستقر بفرنسا ولم أعد إلى الجزائر. وأنا متزوج من فرنسية وأب لطفل فرنسي.

السيد استيفان (رئيس الجلسة): ما مهنتك حالياً؟

السيد مصباح: أشتغل كمستشار حرّ في مجال هندسة تكييف الهواء داخل العمارات.

السيد استيفان (رئيس الجلسة): عنوانك؟

السيد مصباح: أسكن في فيليي سير مارن (Villiers-sur-Marne).

[ثم يقسم الشاهد]

^ت H. Souaïdia, S. Mellah et F. Gèze (eds.), *Le Procès de «La Sale guerre»*, La Découverte, Paris 2002

السيد استيفان (رئيس الجلسة): شكرا يا سيدي، أيها الأستاذ المحامي بوردون تفضل، لك الكلمة لطرح أسئلة على الشاهد.

المحامي بوردون: السيد مصباح، لقد سُجنتَ في الجزائر مرتين، هل يمكنك أن تقصّ باختصار على المحكمة الظروف والتواريخ التي أوقفت فيها وسجنت، وتروي قصتك منذ خروجك من الجزائر إلى وصولك إلى فرنسا؟

السيد مصباح: لقد التحقت بمعهد الدراسات الإسلامية بالخروبة الذي هو تابع لجامعة الجزائر العاصمة في سنة 1991. وكانت تلك السنة بداية مرحلة المواجهة الكبرى بين أولئك الذين يمسكون زمام الحكم في الجزائر - لا أسمى ذلك الدولة الجزائرية - والإسلاميين وبالخصوص الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كنت مسجّلا بتلك الجامعة وكانت الجزائر فعلا تمرّ بمرحلة اضطراب كبير. وقامت قوات الجيش والشرطة والمخابرات آنذاك بحملات اعتقال واسعة.

لقد أوقفتُ في مارس 1992 أثناء حملة اعتقال بمدخل الجامعة. وكنا أحد عشر طالبا أوقفوا في تلك الحملة. لقد وُضعنا في صناديق الأمتعة لسيارات من نوع "بيجو 505" وكنا بالطبع مسلسل الأيدي ومقيدين ومنبطحين في تلك الصناديق. ضربونا بأحذيتهم العسكرية ونقلونا إلى مركز الشرطة بحي حسين داي حيث وضعونا داخل زنانات خفية وكان عدد المعتقلين فيها مرتفعا.

بعد ذلك قام عدد من عناصر الشرطة بضررنا بأحذيتهم العسكرية، ونعتنا بالإرهابيين والإسلاميين. وكان طبعا من بيننا عدد من الإسلاميين. ثمّ أحلنا الواحد تلو الآخر أمام رجال الشرطة لاستنطاقنا. لقد أُحلتُ شخصا أمام شرطين فسألاني عن آرائي السياسية، وأسئلة خاصة مثلا إذا كنت قد شاركت في أحداث أكتوبر 1988 أو في مظاهرات يونيو 1991 التي نظمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كما طرحا عليّ سؤالا آخر عن رأيي في نظام الحكم القائم وفي رئاسة السيد بوضياف.

فيما يخص السؤال الأول في سنة 1988 كنت تلميذا بالثانوية، وكان عمري آنذاك ثمانية عشر عاما، وقد شاركت فعلا في تلك المظاهرات وأنا أعتز بذلك. لكنني قلت لهم بأنني لم أشارك في مظاهرات 1991. وحول آرائي السياسية أدليت بأنني لست إسلاميا وأنني كنت ضد مشروع الإسلاميين. ومع ذلك كان لي عدد من الأصدقاء الإسلاميين، من الذين كانت تربطني بهم علاقة حميمة فقد ترعرعت معهم وشاركوا معي في المظاهرات الطلابية عام 1988.

لقد ظهر في تلك الفترة انفتاح ديمقراطي في الجزائر، واستطاعت كل الفئات أن تعبر عن آرائها. ولم تأت تلك المرحلة الديمقراطية من العدم. فقد ناضل آباؤنا من أجلها ونحن أيضا، لقد كنا متواجدين في ساحة النضال من أجل الحصول على حقنا في حرية التعبير كأبيّ شعب آخر يحترم نفسه.

[وفيما يخص رئاسة السيد بوضياف] لقد قلت لمستنطقيّ أنّ استعمال خطاب يزعم الدفاع عن الديمقراطية يتبعه تنصيب رئيس للبلاد دون استشارة الشعب كان هذا بالنسبة لي أبشع ما يمكن أن يصيبنا. لقد تجرأت بهذا الكلام أمام الشرطة لكوني ابن أحد كبار حقوقي الجزائر وكان والدي حينها محاميا عاما لدى المحكمة العليا للجزائر العاصمة، التي تعادل محكمة النقض والإبرام في فرنسا. وقد كافح والدي من أجل استقلال الجزائر منذ الساعات الأولى وهو من مواليد 1920، فقد ناضل في صفوف حزب نجم شمال إفريقيا وسائر تطوراته إلى ظهور حزب الشعب الجزائري، ثم ظهور حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد استشهد اثنان من أحوالي في عز شبابهما من أجل أن تحيي الجزائر حرة مستقلة، وفعلا إنهم كانوا من المجاهدين الأوائل الذين شاركوا في ثورة التحرير سنة 1954 ولم يكونوا كأولئك الذين لم يلتحقوا بجيش التحرير الوطني إلا في الساعات الأخيرة من الثورة كهذا الرجل [وأشار بيده إلى الجنرال نزار].

[حينها حدثت حركات مختلفة داخل القاعة]

السيد مصباح: كنت مصرًا جدًا على التعبير عن نفسي. لقد قلت: «لا لبوضياف»، وفي تلك اللحظة كتب رجال الشرطة محضرا كاملا حولي ثم قالوا لي: «لقد وصلت نهايتك». ونظر الشرطيان إلى بعضهما البعض ثم تغامزا. ولقد أشرت خلال استجوابي إلى وظيفة والدي وإلى شخصيات أخرى من أقربائي يحتلون مراتب سامية في الجيش الجزائري وآخرون ذوو مناصب هامة. وكنت أظن أن ذكر أسماء تلك الشخصيات سيخرجني من تلك المحنة، ولكن لم حصل ذلك. وبعد ما ذكرت وظيفة والدي والشخصيات الأخرى من ذوي النفوذ قال لي الشرطيان: «انتهى الأمر يا ولد، لقد جاءتنا أوامر.»

وأخذت إلى زنزانة خفية معزولة، ثم نقلونا إلى مركز تابع للحرس الجمهوري، وأنا لا اعتبره حرسا جمهوريا. لقد أخذونا إلى مركز بحري "ليدين" [الهضاب] يقع على شاطئ البحر ووضعونا في مستودع كبير يسمى "مركزا انتقاليا". أيها السادة، إذا كان هذا يذكركم بشيء من تاريخ الجمهورية الفرنسية فلاحظوا أنهم يسمون ذلك "مركزا انتقاليا". كان عددنا كبيرا في ذلك المركز الانتقالي الذي هو عبارة عن مستودع جدرانته حديدية دون

وقاية من البرد وكنا في فصل الشتاء وكان البرد شديدا داخله. وتوجد فيه شبه صناديق شباكية حديدية قد تستعمل لنقل الخيول لأنّ للحرس الجمهوري خيول يستعملها خلال الاستعراضات. وكنا ننام على الأرض دون فراش ولنا حق في غطاء واحد فقط، وكان ذلك هو الترف الوحيد الذي كنا نتمتع به.

كنا في شهر رمضان، في مطلع شهر الصيام وكانت تُقدّم لنا وجبة واحدة هزيلة. ولكن لم تكن تلك هي المشكلة. كنا في ظروف سيئة للغاية وكنا ننتظر كثيرا أمام المراحيض قبل استعمالها، فكانت عبارة عن صناديق خشبية وُضعت فوق خنادق. تلك هي ظروف النظافة التي كنا فيها.

قضينا في ذلك المركز مدة أسبوع ورأيتُه يمتلئ شيئا فشيئا إلى أن بلغ عدد المعتقلين به مئات الأشخاص. وكان بجاني لاعب كرة القدم، وهو لاعب مشهور في الفريق الوطني وقد شارك في الفوز العظيم الذي حققه الفريق الجزائري ضد فريق ألمانيا في بطولة العالم عام 1982، ألا وهو صالح عصّاد. كان الرجل متدينا يعلن تمسكه بالإسلام. وكنا أحيانا نصنع من بقايا القماش كرة للعب بها ولنروح عن أنفسنا. وكان صالح عصّاد لا يستطيع الحركة وكان فراشه بجانب فراشي. لقد أخبرني أنّه تعرّض إلى التعذيب وأنهم أرغموه بالقوة على الجلوس على زجاجة، فكان يعاني من ألم شديد في الدبر والقولون [أسفل المعى الغليظ] وكان عاجزا عن الجلوس، فكان إما أن يظل واقفا أو مستلقيا.

وبعد سبعة أيام قضيناها في تلك الظروف، سمعنا فجأة صوت الشاحنات وصوت السلاسل. جاء جنود وقيدونا بالسلاسل وجمعونا أفواجا من سبعة إلى تسعة معتقلين في كل فوج، ووضعونا داخل الشاحنات منبطحين على أرضيتها تحت حراسة عناصر الجيش الذين كانوا جالسين على مقاعد بحيث يراهم الناس في الشارع ولا يروننا نحن.

بعد فترة قصّ لي والدي الذي كان ذا تأثير ويعرف أهل النفوذ، أنه قام بكل ما في وسعه، وحاول البحث عني بكل ما يستطيع، بدون جدوى. كانت هناك أوامر صدرت من القمة تعطلّ كل المحاولات. لا أودّ ذكر أسماء تلك الأشخاص لأنّ الجزائر مع الأسف مازالت تعيش تحت وطأة نفس الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم. وبذل والدي كل ما في وسعه ولكن بدون جدوى.

وجدتُ نفسي داخل تلك الشاحنات التي نقلتنا إلى بوفاريك قرب البليدة التي تبعد حوالي 30 أو 40 كلم عن العاصمة. ويوجد ببوفاريك مطار عسكري يحتوي على معسكر ضخّم ما رأيت مثله قط. بالرغم أنّ لي أصدقاء في الجيش وأعرف الثكنات، وزرت

بعضها. كان ذلك المعسكر ضخما ما رأيت مثله أبدا. كان شيئا مدهشا كأنه فيلم خيالي، كان المكان مكتظا بالجنود والعتاد، كان شيئا مدهشا.

مع ذلك كنا في ظروف قاسية للغاية، فقد رأيت رجالا ييكون. رأيت رجالا جساما أقوىاء وهم ييكون. ولماذا كانوا ييكون؟ لأننا كنا متجهين إلى وجهة مجهولة. أما أنا فكنت شابا وحاولت أن أتماسك أعصابي لأني كنت متفائلا من قدرة أهلي على فعل شيء للإفراج عني. أما الآخرون فقد ترك بعضهم أزواجا وأطفالا وراءهم دون طعام. وكان من بيننا من أوقف في السوق، ومنهم من جاء وقفته في يده. واضطررنا فيما بعد إلى أكل البضاعة التي كانت معهم. رأيت رجلا معنا يحمل أقفاصا داخلها طيور. كان يبيع العصافير في السوق، فأوقف وطيوره معه. ولا أدري لماذا تركوا له عصافيره؟ لكنه كان أعقل منهم إذ أفرج عن تلك العصافير لأنه لم يكن يعلم إلى أين هو متجه.

كنا في تلك الظروف السيئة، ولا أدري في أي بلد كنت لأنني ما توقعت يوما أن يحدث هذا لي شخصيا. كنا نسمع عن الآخرين، لكن لما نرى الأمر بأنفسنا... ومن حسن حظي أنني من أسرة لم تعان من شيء، كان إخواني وأخواني يزاولون دراستهم بالجامعة، لهم حياة محترمة وكرامة وبفضل علاقاتنا الطيبة مع أناس في السلطة كنا نجتنب العديد من المشاكل. أما أنا شخصا فسقطت في الغار ووجدت نفسي في الدرجة السفلى مع الشعب الذي يعتبره هؤلاء [وأشار إلى الجنرال نزار] الشعب الصغير والشعب الديني.

حين كانوا على وشك نقلنا على متن طائرات عسكرية، كنت مريضا، أصابني إسهال - أكرمكم الله -، فأخذوني إلى الحشيش بجانب مدرج إقلاع الطائرات حتى أفضي حاجتي. وكنت أثناء الرحلة مريضا جدا إلى أن وصلنا إلى مدينة المنيعه في جنوب الصحراء. وقد كانت المرة الأولى التي أرى فيها الصحراء. حلّقنا فوق بحار من الرمال، ... معذرة أنا الآن أحاول أن أتذكر تلك المشاهد التي رأيتها منذ عشر سنوات خلت، فترة تمثل ثلث عمري!، فأنا أحاول أن أتذكر كل تلك المناظر.

سيدي الرئيس، لقد وصلنا إلى مطار المنيعه في الجنوب الجزائري، الذي ويعتبر مطارا شبه عسكري لأنه يُستعمل لنقل الجيش وكذلك السواح. ثم أخذونا إلى مخيم الاعتقال داخل ثكنة المنيعه، وكان في وسط المخيم خيم عديدة ومكّسّة.

كانت الظروف قاسية بحيث تبلغ الحرارة في ذلك المكان 50 درجة تحت الظل، غير أننا كنا حينها في فصل الشتاء وتمتاز الصحراء بتباين في درجات الحرارة أثناء فصل الشتاء فكان البرد شديدا ما رأيت في حياتي بردا مثله. لقد قضينا أوقاتا قاسية جدا... عانينا

أحيانا من الزوابع الرملية التي كانت تعصف بالخيام فكنا نتعاون لمنع اقتلاعها. وكانت الرؤية تقلّ خلال هذه العواصف بحيث أنك لو أخرجت يدك من داخل الخيمة فإنك لن تراها. كنا نتناول طعامنا بداخل الخيام وكان ملوّثا بالرمل. صرنا كالحَيوان، كأننا أنعام لم يبق لنا إلا حبل واحد نتمسك به، الحبل الذي يربطنا بالحياة والذي يسميه البعض الصراع من أجل الحياة. كان ذلك شيئا غير إراديّ. كنا نقاوم ونتشبث بالحياة.

لقد قضينا أوقاتا قاسية وصعبة جدا، وامتألاً المعسكر إلى أن بلغ عددنا مئات المعتقلين. وقامت بزيارتنا بعثة دولية من الصليب الأحمر الدولي، وخلال الثلاثة أيام التي زارتنا فيها البعثة قُدّمت لنا كثير من الأشياء اللطيفة، بما في ذلك المشروبات الليمونية وبالطبع لم نحرم أنفسنا منها بدعوى أننا غير راضين عن الوضع الذي نحن فيه. وبعد تلك الزيارة نقلونا إلى مدينة ورقلة لأنّ بعثة الصليب الأحمر أبلغت السلطات أنّ المعسكر غير كاف ولا يتوفر على شروط النظافة الضرورية.

انتقلْتُ إلى ورقلة ولم يكن الوضع أحسن، كان المعسكر سجننا عسكريا يحيط به صور يبلغ علوه سبعة أمتار. عندما يصل المرء أمام ذلك السجن يندهش ويتساءل: «يا ربّ في أيّ فيلم شاهدت هذا؟» وعندما يدخل المرء في ذلك المكان عليه أن يمر عبر سبعة أبواب... نعم سبعة أبواب!

تدهورت حالتي إلى أن أصبحت لا أعرف من أنا. إني لم أحمل السلاح أبدا، ولم أوّد حتى الخدمة العسكرية. سجّلي القضائي أبيض ناصع، أكثر بياضا من جبين ذلكم الرجل [ويشير إلى الجنرال نزار] وأكثر بياضا من شعره... معذرة! ما آذيت في حياتي أحدا من البشر ولا أريد أن أوذي أحدا. لقد عاملونا بأسوأ المعاملات. وقد استخدموا كل الوسائل التي تعكس مدى رعب النظام الذي يحكمنا. حينها وجد ذلك النظام نفسه مزعزعا كما كان الحال في أحداث أكتوبر 1988 ومثل وضعه أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وماذا كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ لقد كانت بمثابة الحجارة التي رُجم بها النظام في أحداث أكتوبر 1988.

كان لي أصدقاء من الذين انضموا إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لم يكونوا يدركون ماذا كانوا يفعلون. وقد كانوا يحضرون الحلقات الدينية، طلبا للعلم. والشيء الذي كان يجذبهم هو أنّ ذلك كان يخيف النظام المستبد الذي احتكر السلطة لمدة ثلاثين سنة، وظل يكبح كل أمل في البلاد. أولئك الشباب لم يكونوا مثلي، لقد فقدوا الأمل وشاهدوا آباءهم وإخوانهم وكثيرا من الناس بدون أمل. بينما كانوا يرون أمام أبناء القادة والحكام

مستقبلا زاهرا، يتمتعون بمتاع جُمع من الاختلاس والرشوة البشعة والمفاجئة التي قاموا بنشرها في البلاد. كان ذلك هو جيلي، جيل التمرد ولا أقول جيل الثورة. لأنه كان تمرّدا بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان، طبعاً عن طريق منظمات، الخ...

إذن ذهبنا إلى السجن العسكري بورقلة وكان عددنا 3500. ويقال أن عدد المعتقلين الذين نُقلوا إلى المخيمات بلغ 15000، ولا أدري كيف أحصوا هذا العدد. كنا 3500 معتقلاً بذلك السجن وأقيمت عشرات المعسكرات مثله عبر الوطن. كان عددنا مرتفعاً جداً. وكان الطقس أحياناً حاراً جداً مما سبّب لي مرضاً شديداً وجعل صديقي سعيد وهو جار لي - وقد استشهد فيما بعد والسلاح بيده - ينقلني إلى الزنانات المتواجدة داخل بنايات من الخرسانة، وكنا لشدة ضيقها نقيم خارجها في الخيام. كانت تلك الزنانات جد مكتظة، وتحوي اثني عشر شخصا وهي أنشئت أساساً لإيواء أربعة أشخاص فقط. أخذني سعيد هناك لعلّي أجد مساحة صغيرة أستلقي فيها على الأرض نظراً لشدة الحر خارج البنايات.

حين كنت معتقلاً بذلك السجن اغتيل الرجل الذي كان يعتلي سدّة الحكم وهو الرئيس بوضياف، فأخذت السلطات تنتقم منا، تنتقم من مساجين عزّل بلا سلاح. والقليل من الطعام الذي كان يُقدّم لنا - شربة لوحدها، أو خضر وقليل من الخبز - أصبح لا يُقدّم إلا نصفه. لا داعي لذكر التفاصيل حول الكثير من المساجين الذين أصيبوا بالمرض وصاروا يتساقطون كالذباب. لقد قمنا بنقلهم إلى الباب الخارجي للمعتقل محاولين طلب علاجهم، ولكن رفضوا لهم ذلك. إني أريد تجنيبكم التفاصيل.

المهم أنه قامت انتفاضة احتجاج داخل السجن ولم تكن انتفاضة سياسية، يا سيدي الرئيس. وبرغم العدد الكبير من المعتقلين السياسيين، وسجناء الرأي وكثير من التعساء مثلي بذلك السجن، فإنّ الاحتجاجات كانت على ظروف الاعتقال والطعام لأننا حُرّمنا حتى من الزيارات. وكانت من قبل تزورنا أهلنا من الشمال الجزائري من مسافات بعيدة حاملين معهم قففاً مملوءة بأنواع من الطعام، وكانت تلك القفف تساعدنا كثيراً إذ كنا نتقاسمها فيما بيننا. فقليل لنا: «قد انتهت الزيارات لأنكم قتلتم بوضياف. ستحرمون من الزيارات ونقص وجبة طعامكم إلى النصف حتى تموتوا هكذا.»

وقعت مظاهرة احتجاج وانفتح الباب الأول من شدة الضغط. لقد استسلم الباب من كثرة الناس. فشاهدت أصحاب القبعات الحمراء، أي جنود فرقة المدرعات يستولون على الشرفات ويضعون على الجدار آلتهم التي نسميها "آلة الخياطة". لم أدر ماذا أفعل داخل

الخيام لأنه لا يمكن الهروب أو الاختباء في البنايات. كيف يمكن أن نحمي أنفسنا داخل الخيام من عيارات نارية بإمكانها أن تقتلنا جميعا. أستطيع أن أؤكد لكم بأن الرصاص الحي أُطلق على بعض المعتقلين في مخيمنا. نعم، بالرغم من أنه لم يُقبض عليهم وهم يحملون السلاح بل جيء بهم من بيوتهم أو من الشارع خلال حملات اعتقال واسعة. لقد أوقفوا بدون سبب وظلّوا هكذا بدون محاكمة.

تشكّلت بعد ذلك "لجنة الطعن" كما يسمونها، وقام والدي بالبحث عن تلك اللجنة عبر كل الجزائر فلم يجد لها أي أثر. في حقيقة الأمر لم يكن لتلك اللجنة أي وجود في الواقع.

كانت تلك الظروف هي البداية أي "مقدمة الطعام" لأنّ "الطبق الرئيسي" كان لم يصل بعد. كل هذا كان لا يمثّل شيئا. أنا الذي كنت أظنّ أنني قد رأيت كل شيء في حياتي بعد هذه الوقائع... ثمّ خرجت من ذلك المعسكر بعد تدخل والدي وكنت من الأوائل الذين غادروا المكان، أي أُعتبر من المحظوظين أو "أصحاب الأكتاف العريضة".

خرجنا في شاحنة توجهت نحو وسط المدينة. فكان علينا تدير أحوالنا خارج المعسكر، ومن حسن حظي كان معي مبلغ من المال قدمه لي والدي لما زارني. فلم تكن الرحلة الجوية في اتجاه العاصمة إلا في اليوم التالي أو الذي يليه، إن كنت أتذكر جيدا. كان لا بد من الانتظار إلى اليوم الثاني أو الذي يليه. ونظرا لحالة الطوارئ وتواجد الشرطة بكثرة فكّرنا الذهاب إلى مدينة غرداية باعتبارها مدينة سياحية قد تكون فيها عدة رحلات جوية نحو العاصمة. ومن الأفضل أن نساfer من هناك. وكان علينا أن نسرع ولا نتباطأ وإلا أوقفونا مرة أخرى، خاصة أننا لم نكن نحمل معنا من وثائق سوى ما يسمى بـ "إذن بالخروج" حيث يؤذن لحامله بالعودة إلى بيته الموجود في عنوان كذا وكذا. هكذا كانت الأمور.

إنّ دستور الجزائر، الدستور الذي من أجله خرجت في مظاهرات أكتوبر 1988، دستور 1989 الذي انتزع بدماء عشرات ومئات الشباب الذين قتلهم هذا الرجل الذي اعترف بنفسه بجريمته وبمسؤوليته عن قتلهم، إنّ هذا الدستور منحنا حق التنقل داخل ربوع الوطن، الوطن الذي من أجله استشهد أخوالي وأعمامي ومن أجله كافح وناضل والدي، وأما هذا الرجل فلم يناضل من أجله أبدا اللهم إلا إذا اعتبرنا فضاله داخل المدارس العسكرية الفرنسية وفي الجيش الفرنسي الذي لم يغادره إلا في سنة 1958 للالتحاق بجيش التحرير الوطني بعد ما تقهقر هذا الأخير.

كان بإمكاننا إذن العودة إلى البيت، ودون تباطؤ وعلى متن طائرة من غرداية رجعتُ إلى العاصمة. دفعتُ ثمن التذكرة نقدا ثم أخذتُ سيارة أجرة وعدتُ إلى البيت. لقد وقعت والدي على الأرض لما رأيتني لأنها لم تتعرف عليّ، فقد كنتُ وقتها شبه جثة كأنني خرجت من معتقل أوشفيتز [معتقل أيام الحرب العالمية الثانية]. لقد وقع كل هذا على بضع مئات من الكيلومترات جنوب فرنسا، هناك في الجزائر، وللحكومة الجزائرية بعثات دبلوماسية بفرنسا وألقى رئيسها مؤخرا خطابا أمام البرلمان الفرنسي. كل ما حدث لي وقع بالجزائر.

المهم أني عدت إلى أهلي وكانت والدي تطمئنني بقولها: «قد انتهى كل شيء يا بني.» ظل القتال مستمرا في العاصمة، الواحد يقتل الآخر. رفع بعض الإسلاميين السلاح واختاروا المقاومة المسلّحة وقتلوا. في المقابل كان الجيش إذا قُتل منهم فرد واحد يقتلون عشرة. فمثلا في عام 1994 قُضي على ضابط أمام مدخل عمارتنا فجاءت قوات الجيش وقتلوا أحد عشر شخصا. وكانت الضحايا عزّلا بدون سلاح، وأيديهم مغلولة. كانوا مقيدين مثل الأرناب في وسط ساحة عمومية ثم اغتالهم العسكريون. وبعث والدي لمنظمة العفو الدولية بشهادته حول ذلك الاغتيال الجماعي، الشهادة التي تناقلتها تقارير المنظمة.

بعد ذلك سافرتُ إلى مدينة قسنطينة قصد تغيير الجو، وعدت إلى العاصمة في مطلع عام 1993 فأخبرت أن قوات الأمن جاءت تبحث عني وذلك، كما أخبرنا ضابط سام في الأمن العسكري قريب من العائلة، بأمر صدر ينص بتوقيف جميع الأشخاص الذين سبق اعتقالهم في مخيمات الصحراء، كأنما عقوبة معسكرات الاعتقال كانت غير كافية. صارت تلك المعسكرات تسمى "مدارس الإرهاب". وأنتم تعلمون في مصطلح العدالة مفهوم تكرير الجرم. ولكن هل يُعقل أن يُسجن المرء بدون سبب؟

صحيح أنّ البعض يقول أنّ من الذين اعتقلوا في تلك المخيمات من يتوعّد: «أخذوني للمعتقل من دون سبب، وأرغموني على تحمّل قساوة الصحراء لكن المرة المقبلة لن يتمكنوا مني ولا يوقفوني إلا والسلاح بيدي.» ولكن هذا الأمر لا يخص إلا أقلية منهم.

كل هذه الشبيبة التي أوقفت خلال حملات الاعتقال سواء كانت تساند الإسلاميين أو تعارضهم فهي ترفض القمع. فمثلا أنا لست شيوعيا لكني تعرّفت على شيوعي في المعتقل سُجن بدل أخيه الإسلامي الذي لم يجده في البيت. وعرفتُ أناسا كثيرين أوقفوا هكذا، ذنبهم أنهم كانوا وسط حشد ومن بينهم شخص ملتح أو شخصين. كان الأمر إذن يمس جميع الناس، وعانت أحياء مثل حي باب الوادي والكالتوس وأحياء شعبية

أخرى، كثيرا من حملات الاعتقال المتكررة، وكانت تلك الأحياء مستهدفة لأنها صوّتت بقوة لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

جاءوا فعلا يبحثون عني، ولما شاهدت سيارات الدرك الوطني تتوقف أمام مدخل بيتنا، أول ما فعلته أنني تذكرت بسرعة دفترتي الصغير الذي يحتوي على عناوين أصدقائي وصديقاتي، لم يكن دفتر إرهابي ولا دفتر أسامة بن لادن، ولا دفتر فلان أو علان. فالحقيقة لم أكن أخشى على صديقاتي ولكني كنت أخشى على أصدقائي، وأنتم تعلمون لماذا. كنت أخاف أن مجرد العثور على أسمائهم كان سيعرضهم إلى التعذيب كما حدث للعديد من الناس.

لقد مرّقت الدفتر ثم رميته في المراض وأطلقت عليه الماء. وبعد ذلك أحضرتُ معطفي وهياتُ بطاقة تعريف الهوية. ولما فتح الباب ذكروا مثلما فعلتم في هذه القاعة: «مصباح عبد الرحمان»، فأجبتهم: «حاضر، ها أنا»، وقدمتُ بطاقتي فقيّدوا يديّ وأخذوني، ووضعوني في مؤخرة سيارتهم داخل "صندوق الخضر"، ثم نقلوني على متن سيارة من نوع "تويوتا 4x4" أولا إلى مقر للدرك الوطني ثم إلى المركز الذي يقابل مقر قيادة الأركان للقوات المسلحة.

وبعد فترة علمتُ أنّ إرهابيين، أو بالأحرى معتقلين سابقين بذلك المركز، قاموا بتفجير قنابل فيه بواسطة شاحنة معبأة بالمتفجرات. بلغني هذا بعد وصولي إلى فرنسا. وإن كنت لا أبرر ذلك فأنا أتفهّمه.

لما وصلتُ فُتح الباب العريض للمركز فأخرجوني من سيارتهم ثم سألوني: «اشكون تعرف؟» [أي من تعرف؟] «ستذكر لنا كل الأسماء التي تعرفها.» أتدرون أول ما خطر ببالي؟ هو أنني أكذب عليهم وأدعي أنني لا أعرف أحدا. كان هناك بالتأكيد إسلاميون وكانت الجزائر ممزّقة، كان من الإسلاميين من غادر ومنهم من قرّر... وقد تعرّض بعضهم للتعذيب من بينهم صديقي سعيد الذي اعتقل معي في المخيم.

كان سعيد قد نُقل إلى المحافظة المركزية للشرطة بالعاصمة وتعرّض إلى ممارسة التعذيب لمدة 13 يوما. وذهبت لزيارته بعد ما أُفرج عنه. لقد اجتهدت أختي التي تشتغل كمحامية برفقة والدي محاولين إقناع محافظ الشرطة بأنّ الشاب بريء ولم يفعل شيئا، وطالبا بإطلاق سراحه.

وكان سعيد قد حدثني بعد إطلاق سراحه: «أصغى إليّ، إني لا أتمنى لك ما حدث لي.» ثم أخبرني: «لم أذكر لهم اسمك. لقد ذكرت أسماء آخرين لكنني لم أذكر اسمك، ولا

أتمنى لك ما حدث لي. وأنصحك بشيء واحد، إذا التحقت بالمقاومة المسلحة في الجبال تعال لزيارتي، ستجدني مع سعيد مخلوفي.» وكان مخلوفي عضوا قياديا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ضابط سابق في الجيش الجزائري. وألحّ صديقي قائلا: «تعال لتراني، واسأل عن الجيش الإسلامي للإنقاذ، لا تذهب إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، الجيا.» وكان يعرف معرفة جيدة شريف قواسمي وجمال زيتوني وهذا الأخير التقيت به شخصيا عدة مرات قبل تلك الأحداث لكونه يسكن في حيننا. كان سعيد يعرف جيّدا أولئك الأشخاص وظل ينصحني: «لا تذهب مع جمال زيتوني ولا تنضم إلى الجيا.» ثم أفصح لي: «أمر غير معقول أن تكون لجماعة الجيا أسلحة حصلوا عليها بسرعة غير معقولة.»

لما دخلتُ مقرّ الدرك الوطني حدثت نفسي: «لو أمسك بسعيد سأذبحه.» كنت أعلم ماذا ينتظرني. حينها خاطبْتُ نفسي: «لو كان سعيد حقا مكترثا بمصيري لأرغمي وهددني بالسلاح لألتحق بالمقاومة المسلحة في الجبال.» وعندما دخلتُ قاعة التعذيب رأيت أحد عشر شخصا حول رجل نحيف مثلي، أعزل دون سلاح. وهم أحد عشر حوله.

أتعلم يا سيدي الرئيس، لقد قضيت ست سنوات تحت العلاج النفسي، بإشراف سيدة فاضلة هنا بفرنسا وتُدعى هيلان جاني أشكرها على مساعدتها بفضلها استطعت اليوم الحديث أمامكم. لم أكن قبل ذلك أستطيع فتح فمي. وككل الجزائريين كان صوتي مكتوما. بإمكانني أن أقول لكم شيئا، بعد ثمان سنوات في المنفى، أخبرت عائلتي عن رغبتني في العودة إلى بلدي. فاتّصل أهلي بضابط بالأمن العسكري وأبلغوه عن رغبتني في العودة وأني توقفت عن كل نشاط سياسي، إذ ناضلت في البداية في مجال حقوق الإنسان هنا بفرنسا، لكن الآن توقفت لأنني أفضل العودة إلى أهلي.

لكن لما دعاني إلى هذه الجلسة هذا الرجل [وأشار إلى الحبيب سوايدية] عزمْتُ أن أحضر وأتكلم نيابة عن سعيد وياسين [ابن المحامي أحمد سي مزراق] الذي اغتيل لما كان معتقلا بسجن سركاجي أين ارتُكبت مجزرة وأُعدم فيها مائة شخص مثل البهائم. ذهبت أم ياسين لتتعرف على ابنها فلم تستطع لأنّ الضحايا تعرّضوا إلى قصف بالنابالم داخل السجن.

عندما دخلت إلى قاعة التعذيب رأيت أحد عشر شخصا، اثنان منهم من الأمن العسكري. أكيد قد تسألونني كيف عرفتهما، لكننا بصفتنا جزائريين نشعر بأولئك الأشخاص. كانا يضعان نظرات سوداء من نوع "راي بان" ولم يقتربا من الفريسة. كان

حضورهما كاف لتوجيه عمليات التعذيب. وأستطيع أن أتعرف عن الأشخاص الذين عذبوني والذين لم يكونوا مقنعين كغيرهم الذين أصبحوا يضعون القناع فيما بعد.

أمري قائد فرقة الدرك بنزع ملابسني، فنقذت أمره، لأنني كنت ذاهبا إلى الموت لا أدري كيف لكنني كنت ذاهبا وليس رفضي هو الذي سيحجني الموت، وبالتالي يكون امتناعي دون جدوى. لقد أرغمونا على ذوق تلك المرارة فذقناها. لم أنزع سروالي لأنني لم أكن أرثدي ملابس داخلية تحته بسبب ظهور التهابات بين فخذي نتيجة الخيط المطاطي الذي يدخل في تركيبة تلك الملابس الداخلية والذي لم أكن أتحمله. وكنت يومها أرثدي سروالا من نوع "جين" دون ثوب داخلي. أمري القائد: «انزع كل ملابسك وإلا سأنزعه لك بنفسني». فأجبت: «لا أستطيع لأنه ليست لي ملابس داخلية»، فردّ قائلا: «أترون، إنه إسلامي. كلهم يتشابهون، فهم لا يرتدون الملابس الداخلية». ولما نزع سروالي الذي لم يكن من نوع "ليفني - ستروس" لكن "جين" من نوع آخر يُسمّى "كومبليس" [كلمة فرنسية تعني متواطئ]، فصرخ القائد بصوت عال: «كومبليس!»

ثم بطحوني على الأرض ويدي مقيدتان بشدة وراء ظهري، ورجلاي مقيدتان أيضا. بطحوني على الأرض ووقعوا علي جميعا. كانت الأغلال ضيقة حيث تداخلت في لحمي إلى العظم. ثم وضع قائد الدرك الوطني خرقة في فمي - عملية "الشفيفون" المشهورة - ودفعها بواسطة قارورة. تنتفخ الخرقة بالماء فتأخذ شكل كرة تاركة السليل يمرّ إلى أن يمتلئ المنخازان والرئتان. شعرت من شدة الاحتناق وكأنني أغرق. لما كنت صبيا تعرّضت مرة للغرق، وأحسست بنفس الشعور. بعد قليل صرت لا أرى شيئا، وأصبح كل شيء أمامي أسودا، أحسست كأنّ جدارا أسود نزل أمامي، وكأنهم وضعوني داخل كيس بلاستيكي أسود، فاختنقت وصرت أتخبط كالكلب، وكنت أبحث عن شيء واحد، كنت أحاول أن أنتقل إلى العالم الآخر. لقد صرت أبحث عن الموت. كنت أواجه ظرفا صعبا جدا بحيث أصبح الموت الشيء الوحيد الذي يمكنه أن ينقذني من تلك المعانات والآلام - التي لا تخطر على البال، ولا يمكنني وصفها فهي أمر فظيع.

بعد حين نُزعت عني تلك الخرقة، وعُدت إلى وعيي وبدأت أتخبط، لكنني كنت مقيّدا ولا أرى شيئا. كان الوضع يظهر لي متجها نحو كل الاتجاهات. وأما الآلام فحدّث عنها ولا حرج. شيء لا يصدق. تعرّضت للعملية مرات عديدة وكنت أظل تحت التعذيب إلى أن يغمى عليّ، ثم يأتون لإيقاظي وتنشيطي. وبدأت بالطبع بذكر بعض الأسماء وأنا لم أكن في تمام وعيي حتى أقدم الأسماء لأبيّ تأكدت من صميم قلبي أنّ أولئك الأغبياء لا

يخسنون شيئاً ولا حتى ممارسة التعذيب. فلو كانوا يعقلون لكان بإمكانهم مثلاً استغلال مسألة التنفس، فيطلبون بالتي هي أحسن، مثلاً: «تفضّل بذكر كل الأسماء، ثم خذ راحتك وتنفس، إنّ الأمر لا يهملك ومصير حياتك غير مرتبط بالجهة الإسلامية للإنقاذ، الخ.»

كان بإمكانهم الحصول على أسماء لكنهم بكل بساطة لا يتركون لك الوقت. ليست مسألة شجاعة. إنّ الشجاعة - التي اعتبرها عملية ميكانيكية - تأتي فيما بعد، حينما تقول في نفسك: «إنه عذاب بدون سبب. سأقتلهم لما أخرج، سأقتلهم. والمهم أنني أخرج.»

تكررت عملية التعذيب بالخرقة لمرات عديدة، وبقيت أربعين يوماً بذلك المركز معزولاً داخل زنزانة خفية ومظلمة. وقضيت ثلاثة أيام كاملة دون طعام ولا شراب. كنت أقضي حاجتي بإحدى زوايا الزنزانة واضطرت حتى إلى شرب بولي.

كانوا يأتون بعد ذلك لأحذي إلى مزيد من التعذيب بالخرقة، لا داعي إلى ذكر تفاصيل الضرب بالهراوات والعصي، الخ. وعلمت أنني قضيت أربعين يوماً بذلك المكان، فقد بقي لي قليل من الذاكرة تساعدني على عدّ الأيام. كنت أعرف أنه يوم جديد لما أسمع في الصباح صوتاً خاصاً - صوت فتح الباب الكبير لمقر الدرك - فأشطب شرطة على جدار زنزاتي.

أحصيت عدد العلامات التي تمثل الأيام فوجدت ثلاثين، وأنا متأكد. لكنهم أخبروني أنني قضيت أربعين يوماً. وقارنت بالفعل تاريخ خروجي بتاريخ دخولي فوجدت الفرق أربعين يوماً. إذن هناك عشرة أيام ضاعت من ذاكرتي. لازلت أحس بشبه دوخة. لقد حاولت الكشف عن ما إذا كنت تعرّضت إلى حقنة دواء أو مادة معينة في جسمي، لا أدري ولا أتذكر. إنها عشرة أيام من حقي أطالب بها هذا الرجل [وهو ينظر إلى خالد نزار، العين في العين ويشير إليه بالإصبع] لأنه هو الذي كان يوجه تلك الفظائع، وهو الذي كان يأمر بتلك الأعمال الشنيعة. إنّ عشرة أيام لا تساوي شيئاً أمام مائتي ألف قتيل في الجزائر، لكنها بالنسبة إليّ أمر ذو أهمية. لست أطلب مالا لكنني أحب أن أعرف ماذا فعلوا بي أثناء تلك الأيام. أريد أن أعرف، لأنّ جهلي بما حصل لي في تلك الأيام العشرة يعذبني.

أعلم أنّهم فعلوا بيّ وأدخلوا قضيباً في دبري. وأعلم أنني صرخت: «يا أماه! يا باغية!» لأني تساءلت لماذا وضعتني أمي، أمن أجل أن أعرّض لهذه الفظائع؟ وبعد ذلك لم أتوقّع

أن يكون لي ولد. وأصبحتُ غير قادر على الجماع، وهذا من عواقب التعذيب. لم أتوقع أبداً أنني سأعيش لأني شاهدت الجانب المظلم لهذا العالم، كأنه "كليشي".

إنّ هؤلاء الأشخاص عناصر ضارة للبيئة البشرية، فيجب عزلهم ومعالجتهم، ولا أطلب أن يُفعل بهم مثل ما فعلوا بي.

[داخل القاعة تُسمع عبارة: «يجب قتلهم!»]

السيد مصباح: لا يا سيدي، أنا ضد الجريمة، ولا أقول مثل ما قاله الحضور، بل أقول من أجل القضاء على الوحشية لا يمكن استعمال نفس الأساليب.

الحامي بوردون: كلمة قصيرة، لماذا وافقت على الإدلاء بشهادتك؟

السيد مصباح: إني لا أتحدث عن نفسي، بل أتكلّم نيابة عن الذين قُتلوا بدون سبب، شباب مثل سعيد، لقد رفع السلاح لأنه كان يأبى التعذيب. أما أنا فكان لي حظ عظيم إذ وضع والدي تأشيرة في يدي وبفضلها وصلت إلى فرنسا. وبها تلقيت العلاج إذ أجريت عملية جراحية في المرارة وكذلك في القولون [أسفل المعى الغليظ]، وما زلت إلى اليوم أعاني من الدوخة والتهيه. لقد كان لي حظ عظيم لم يكن لسعيد. إني أتيت إلى فرنسا ولو بقيت في الجزائر لرفعت السلاح. فأنا أشكر الجمهورية الفرنسية التي آوتني لما طرقتُ بابها. وقد تعلمت عن والدي "بيان حقوق الإنسان والمواطن" الذي ينص بأنه: «لا تجوز ممارسة التعذيب على أيّ أحد.» فأنا أشكر الجمهورية التي فتحت لي أبوابها.

السيد استيفان (رئيس الجلسة القضائية): شكراً، هل لديك أسئلة أخرى.

الحامي بوردون: آخر سؤال فيما يخصني. سيد مصباح لماذا وافقت على الإدلاء بشهادتك لصالح السيد سوايدية؟

السيد مصباح: يا أستاذ، أنت فرنسي، لو تعلم كم هو صعب أن يكون المرء جزائرياً وأناس مثل هؤلاء يحكمون الجزائر. إنه عذاب. أشهد لصالح هذا الرجل [سوايدية] وإن كنت لا أخشى عليه ولكنها قضية مبدأ. لقد رغبت في العودة إلى بلدي لأنّ والدي بلغ من العمر اثني وتسعين عاماً وهو الآن على وشك مغادرة هذا العالم، لذا أحببت العودة إلى الجزائر، وإلا فلن أتمكن من رأيتته قبل وفاته ولا حضور جنازته.

وجئت أشهد من أجل الدفاع عن شرف هذا الرجل. هذا الرجل الذي تجرّأ أن يتصدّى إلى ما أُجبر عليه. وكان من الممكن أن يكون واحداً من الذين عدّبوني. ومن جهتي أنا أعفو عنه لأنه وجد الشجاعة لمواجهة ماضيه، والإعلان عن ما هو ذميم بالنسبة للنفس

البشرية. لقد كانت له الشجاعة أن يفضح النظام وليس هذا بالضرورة لصالح من تعرّضوا للقمع والأذى أو الذين قُتلوا ولكن فعل هذا من أجل الآلاف من المفقودين الذين لا يزالون مغيبين داخل الزنانات الخفية ومن أجل الذين مازالوا يُعتقلون إلى حد الآن. وقد تعرّض مؤخرًا ابن أحد الشهود في تلك القضية [التي رُفعت ضد الجنرال نزار] إلى الاختطاف من طرف الأمن العسكري، كما تعرّض بعض أقاربي... وأقدم شهادتي من أجل كل هؤلاء لأنّ الشناعة مازالت مستمرة. ونكاد لا نصدّق أنّ ما فعله "هتلر" هنا مازال يحدث في كل مكان.

بالطبع ليست الجزائر مثل شركة "فيفاندي" ولا نملك أسهما تجذب العالم، فنحن بلد صغير... لكن يمكنني القول مع الأسف أنّ الجزائر كانت بالنسبة لفرنسا مثل ما كان الشيلي بالنسبة للولايات المتحدة. وأنتم استفدتم من آلاف المثقفين الذين جاءوا من بلد يحكمه نظام فاسد ومفسد. ففي الجزائر من ليست له معارف لا يمكنه الحصول على سكن أو عمل... وللأسف فإنّ هؤلاء دافعوا عن النظام والمؤسف أيضا أنّ الآلاف من الشباب ماتوا بدون مقابل.

إنّ الشاب سعيد قد رفع السلاح ضد هذا الوضع ومن أجل المقاومة. لقد أصيب الناس بالجنون... فمن عانى من هذا الوضع يصبح مستعدا للقتل. لأننا في قبضة أيّ من كان، الذي بإمكانه أن يذيقنا أيّ شيء. وأنا كنت مستعدا للقتل وأعددت نفسي لذلك، ولكن بقي لي بصيص من الأمل وهو السفر إلى فرنسا. لقد بشّروني: «ستسافر إلى فرنسا.»

وجاءت قوات الأمن تبحث عني ثلاثة أيام قبل سفري لأنّ السلطات شرعت في اعتقال من أطلق سراحهم. وتمت محاكمتي في المحكمة الخاصة بالعاصمة وهي من المحاكم الاستثنائية التي جرت أول جلساتها برئاسة قضاة مقنّعين. وقد شرح الأستاذ المحامي جاك فرجاس بالتفصيل تشابه تلك المحاكم بالمحاكم الخاصة التي نُصبت في فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية^ث. وتمت محاكمتي من طرف المحكمة الخاصة التي أنشئت بأمر من هذا الرجل [الجنرال خالد نزار] الذي كان عضوا في المجلس الأعلى للدولة بتلك الفترة، وكانت رئاسة جماعية.

^ث جاك فيرجيس، رسالة مفتوحة إلى أصدقاء جزائريين أصبحوا جلادين. Jacques Vergès, Lettre ouverte à des amis algériens devenus tortionnaires, Albin Michel, Paris, 1993.

فأنا إذن لا أقدم شهادتي لنفسي لكن لفائدة الآخرين، وإن قيل لي: «أحذر، إنك تعرّض أهلِكَ للخطر»، أقول أني قد سبق وعرضتهم للخطر. ولا أريد أن أطيل عليكم في هذا الموضوع فليس هذا غرض حضوري هنا. كما قد يظن البعض أني لست في وعيي، لكنني أودّ أن أخبركم بشيء. لما نمر بتلك كل المعانات وعند ما يتجرّأ مثل هذا الرجل على الكلام تصيبي دهشة كبيرة، وإضافة إلى ذلك فأنا لم أحضر كشاهد للدفاع وإنما كشاهد للمتهم. أنا في دهشة كبيرة، وأنا في فرنسا، التي تعجّب فيها فيكتور هيقو منذ قرنين كيف كان التعذيب يمارس في عهده، أتعجّب كيف يُطلق سراح هذا الرجل الذي جاء إلى فرنسا خفية ويدّعي براءته ومحاولة تبييض الجيش الجزائري، فهو لم يأت كناطق رسمي للجيش، لكنه جاء لتبييض شركائه الجنرالات وللحصول على ضمان للعشر السنوات القادمة. إنني في دهشة كبيرة.

السيد استيفان (رئيس الجلسة القضائية): هل لهيئة الدفاع أسئلة أخرى؟ السيدة وكيلة الجمهورية؟ ... يظهر أنه لم تبق هناك أسئلة أخرى. يا سيدي إنّ المحكمة تشكركم أيضاً، كبقية الشهود الآخرين، على شهادتكم التي تعتمد على معطيات شخصية، وسيرة ذاتية خاصة من الصعب التعبير عنها أمام المحكمة، لكنكم فعلتم ذلك مثل باقي الشهود الآخرين وبنفس الطريقة والمحكمة تشكركم على ذلك.

4.2. حدود من عين الكرشة

المصدر: م. بن عبد الكريم الجزائري، فضائح تكشفها فخاخ الديمقراطية في الجزائر، ص. 319.

أنا من مواليد 1955، متزوج ولي ستة أطفال. أسكن في عين الكرشة بولاية أم البواقي في سكن عائلي مع إخوتي. أبونا فلاح يسكن البادية وهو أصم لا يسمع، ضعيف البصر ويستخدم نظارات، عمره 73 سنة، يرعى قطيعا بنفسه من الغنم يمتلكه، وأنا أساعده من حين إلى آخر في مهنته.

في يوم 11 مايو 1992 كنت أرعى قطيع غنم والدي، فرأيت سيارة حرس الغابة قادمة إلى البيت، فتوجهت إليها ظاناً أنهم جاءوا لأخذ الحليب، لأننا متعودون على إعطائهم الحليب. ففوجئت لما وجدت أنهم عناصر من الدرك الوطني في ثياب حراس الغابة. فطلبوا مني بطاقة التعريف. وبعد الإطلاع عليها قالوا: «جئنا نبحت عن أخيك». فقلت لهم: «إنه غير موجود منذ مدة». فأخذوني مكانه.

وذهبوا بي إلى مقر الدرك (الثكنة)، حيث استبدلوا السيارة في الطريق. وبمجرد وصولنا إلى الثكنة وبعد إدخالنا أحد المكاتب انحال عليّ مساعد ودركيان معه بالضرب المبرح والسب اللاذع. فأخذوا يلطمونني بالأيدي ويركلونني بالأقدام على الوجه وعلى كل مكان في جسدي. ثم أدخلوني زنزانة، فبقيت فيها قرابة الربع ساعة.

وبعدها أخذوني إلى بيتي، فاقتحموا المنزل على الأهل والأولاد، فأرعبوهم وأرهبوهم، وفتشوا الدار فلم يجدوا شيئاً مما كانوا يبحثون عنه ثم أمروني بفتح باب دار أخي محمد التي كانت غير مسكونة، وأعلمتهم بأنه في عمله بأمر البواقى، ويمكنهم الاتصال به. فكسروا الباب وفتشوا الدار فلم يجدوا شيئاً. ووجدوا بعض كتبه فأخذوها وعادوا بي إلى مقرهم بعين الكرشة.

وأعادوا معي سيناريو الضرب. وكانوا هذه المرة حوالي عشرة أشخاص. كلهم لطموني وركلوني حتى أغمى عليّ. فلما أفقت وجدت نفسي في زنزانة. وهكذا كلما رجعت إليّ وعُيبي دخل اثنان أو ثلاثة منهم ليضربوني حتى يغمى عليّ، وأنا مطروح مرمي على الأرض لا أقوى على الوقوف. وبعد مدة أرجعوني إلى المكتب الأول ليعاد ضربى بنفس الطريقة. تصوّروا ضرب حذاء الرينجاز (Rangers) على وجه عبد ضعيف. وبعد أن رجعت إليّ الوعي وجدت نفسي في زنزانة وكان وجهي منتفخاً كلياً حتى اختفت عيناى.

وبلغ بي العطش مبلغه من جراء التعذيب، وطلبت الماء عدة مرات ولكن لم يلبّ نادائي أحد. فوجدت زجاجة فيها سائل، فشربته. فسبّب لي أوجاعاً وآلاماً، فصرت أشبه الجثة الهامدة ممّا اضطهرهم أن يأخذوني إلى الطبيب وذلك عندما نقلوني إلى أم البواقى، وبعد مدة 23 ساعة قضيّتها عند رجال الدرك بعين الكرشة. وبأمر البواقى أمرهم النقيب بإدخالى إلى فرقة التعذيب حيث قاموا بتجريدى من ثيابى ما عدا السروال. وبدؤوا معى بالتعذيب النفسى حيث هدّدوني بالسلاح موجهين إياه إلى رأسى عدة مرات وهدّدوني بالقتل كما هدّدوني بقص لحم جسمى بالمقص خاصة.

ولقد بلغ انتفاخ جسمى مداه، ورغم ذلك فقد كانوا يأمرن بإدخالى الزنزانة مدة قصيرة ثم يخرجونى منها قبل أن ينهالوا عليّ بالضرب المبرح. ولما صرت أتقياً وأعاني من وجع شديد في بطنى أخذوني إلى الطبيب فأعطاني أدوية، ثم أعادوني إلى الزنزانة.

وبعد يومين بدأ تعذبي بطريقة المقعدة حيث أُرِط بالمقعد ثم يُدفع بي إلى الأمام لأسقط على وجهى وركبتيّ ويضربني المقعد على ساقي حتى أظن أنّهما قد كسرتا. وكرّروا معى هذه

العملية المشؤومة عدة مرات، ثم عُكست عملية الدفع لأسقط على قفائي ودام ذلك طوال يومٍ كامل.

بعدها استخدموا معي طريقة الحرق بالنار. وكان يُشرف عليها المساعد بورنان نفسه حيث يمسك بقدمي ويضعهما على النار، نار الفرن الغازي، حتى ينطلق منهما الدخان. وكُتِرت العملية عدة مرات وفي كل مرة كنت أظن أن قدمي قد التهبنا فيُعْمى علي نهائياً. وكلما أفقت أعادوا نفس العملية حتى إذا يسسوا مني رموني في الزنزانة، ثم سلطوا علي ألواناً من التعذيب النفسي.

وفي اليوم التالي أجلسوني على المقعد وجاءوا بجهاز التعذيب الكهربائي حيث يُسخن مدة معينة وتوضع يدي على سطح بارد ثم يمسك بها الدركي ويضعها على حديدة ساخنة فحرق بشري في المرة الأولى. ثم أضع يدي في الماء المحضّر خصيصاً لهذا الغرض فيحرق كامل جلد يدي. وفي المرة الثالثة انفصل جزء من لحمي صاعداً مع الآلة. وكان معدّي يأمرني في كل مرة بأن أضع يدي في الماء حتى طاب لحمي وعدت لا أشعر به، فجاءوا بدواءٍ علاجي به من غير طبيب.

ولا يفوتني أن أذكر المشرفين والمساهمين في تعذبي هذا، عرفانا بالجميل وتسجيلاً لصنيع غير منقوص فأقول والله على ما أقول شهيد.

كان على رأسهم بأم البواقي النقيب بعزیز وهو الذي أمر بحرقني وأنا أسمع، ونفذ العملية الرقيب مراد بواسطة آلة الحرق الكهربائية بمساعدة المساعد بورنان، ولا أنسى بورنان الذي قام بشواء قدمي على الفرن.

أما الذي عدّني نفسياً وتميّت الموت لأتخلّص منه فهو المساعد عيادي الذي داوم على تعذبي طيلة الثمانية عشر يوماً التي قضيتها، أمام صاحب المقعد مراد بمساعدة بورنان. ونال كل واحد منهم نصيبه مني على كل حال.

الآن ورغم توقيف العذاب الجسدي إلا أنني أعاني من حالة نفسية سيئة جداً. وقد صرّحوا ببراءتي من كل التهم، ووعدوني بإطلاق سراحي بشرط أن لا أخبر أحداً بما جرى لي من تعذيب، لأنه غير قانوني ولا يحق لهم ممارسته. ولكن لم يُطلق سراحي بعد المدة المذكورة بل جيء بي إلى معتقل عين مليلة الذي وجدت به أخي محمد. هو أيضاً اعتقلوه من غير علم أحد. وبقيت عائلته لوحدها بأم البواقي. هذه قصتي باختصار مع زبانية درك أم البواقي وعين الكرشة، أكتبها يوم 28 مايو 1992 بمعتقل عين مليلة.

ملحق: عندما وعدوني بإطلاق سراحني طلبوا مني أن أكتفم ما جرى لي وأقول بأني قد احترقت بالقهوة. وأمام هذا الكتم للحقائق، أرجو من إخواني المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان المطالبة بفتح تحقيق بشأنني يتعرّض إلى الناحية الجسدية والنفسية ليُتضح الحق، لأنهم أمسكوني طيلة هذه المدة لتختفي آثار الرّكل والحرق والانتفاخ. وإنني أخشى ألا يُخرجوني من المعتقل فيعَيّبوني أو يقتلوني للتخلص من آثار جرمهم وها أنا الآن في معتقل عين مقل منذ 16 يونيو 1992، ما أزال أعاني عناء شديدا من آثار السائل الذي شربته داخل الزنزانة.

5.2. علي تير

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 187.

اسمي علي تير. أنا سجين في سجن الحراش، رقم المحضر 63111. لقد اعتُقلت من طرف الدرك الوطني يوم 15 يوليو 1992 على الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر عند خروجي من المسجد.

وإثر اعتقالي أخذني الدرك الوطني إلى مقر سكاني حيث قاموا بـ"تفتيشه" رغم أنهم لم يكونوا مصحوبين بأية مذكرة توقيف، غير أنهم لم يجدوا أيّ شيء عندي، ما عدا جرائد قديمة تباع في الأكشاك (المجاهد، الفرقان، Evil). ولقد أخذوا مني مبلغ 1875 دينار جزائري ولم يعلنوا عنه.

ثم نقلوني إلى فرقة الدرك الوطني بعين طاية. وبعد أربع ساعات من مكوثي داخل زنزانة، بدؤوا في تعديبي بإدخالهم ممسحة من خيش (خرقة) في فمي، ثم أخذوا يصبّون فيه الماء المخلوط بالصابون والكحول الميتيلي (Esprit de sel). ثم ربطوني على كرسي وضربوني بالهراوة على بطن رجلي وظهري على الأرض. وبعد ما مارسوا كل أنواع التعذيب، أرغموني بالقوة على نزع ثيابي وكبّلوني ثم أدخلوا عصا في دبري.

لقد دام التعذيب أسبوعا وكنت أشعر بالآلام فظيعة كلما دخلت المرحاض، وفي آخر الليل جلدوني بأسلاك كهربائية. وعذبوني بالكهرباء والماء الساخن. ونزعوا شعر لحيتي بمقراض حتى كان الدم يسيل من وجهي ومن كل جسدي بغزارة.

الشتم والإهانة لم ينقطعا. كنت أُضرب بصفعات ولكمات في كل جسدي فهيك عن الكلام الفاحش والتهديدات. لا زلت أعاني من الآلام في جسدي خاصة في دبري وأصبحت كلما أريد الذهاب إلى المرحاض يرتابني الخوف.

6.2. جلاي أوس

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 186.

اسمي جلاي أوس، متزوج وأب لثلاثة أطفال. لدي تكوين قانوني. اعتُقلت في 7 أكتوبر 1992 على الساعة الثالثة صباحاً في مقر سكني، في 275 حيّ بن عمار، القبّة، الجزائر، من طرف الشرطة القضائية لدائرة باب الوادي، وذلك بدون مذكرة القبض. وقد تمّ توقيفي بعنف كما تعرّضت كل عائلتي للتنكيد.

جرى تحويلي في المرة الأولى إلى مخفر الشرطة المركزي بالجزائر قبل أن نُنقل إلى فرقة محاربة اللصوصية بشاطوناف. ثم أُرجعت إلى مقر الشرطة المركزية، ثم إلى مركز باب الوادي. وفيما بعد مثلت أمام النيابة العامة بحسين داي في يوم 8 نوفمبر 1992 وهكذا دام حجري الاحتياطي 33 يوماً.

خلال تلك الفترة كنت معزولاً في زنزانة. وحصل أن تقاسمت الزنزانة التي حجمها 2 متراً في 2 متراً مع 4 إلى 6 أشخاص.

في الفترة ما بين 7 و11 أكتوبر تعرّضت للتعذيب في مركز باب الوادي. وكان التعذيب يتراوح بين اللكمات والركلات على سائر الجسد إلى الخنق بالماء القذر والمواد الأخرى، الخ.

ولقد وضعت الأغلال في يديّ لمدة تتجاوز العشرين يوماً. وما عدا الماء، لم أعط أيّ طعام خلال الخمسة أيام الأولى. وزيادة عن التعذيب الجسدي، فلقد تعرّضت للتعذيب النفسي من طرف الشرطة القضائية لباب الوادي أين تأذيت من التنكيل والشتائم والبصاق، وملاً الزنزانة بالماء لمنعنا من النوم.

وإلى غاية يومنا هذا، فإنني موقوف في سجن الحراش في القاعة 4 مكرر ("4 bis") تحت رقم المحضر 64586.

استدراك: نسيت أن اذكر أنّ بعض رجال الشرطة كانوا يُحضرون المجانين - معتوهين قذرين ومقمّلين واللّعب يسيل من أفواههم - من ميناء الجزائر في المساء، ثم يطلقونهم داخل قاعة التعذيب على المعتقلين وهم جلوس على كراسي وأيديهم مغلولة خلف ظهورهم.

وكان رجال الشرطة يحضرون تلك المشاهد وهم يدخّنون سجائرهم ويهيّجون هؤلاء المجانين ليعذبوا المعتقلين أشد العذاب الجسدي والنفسي.

كما كان الجانين يبصقون على وجوه المعتقلين ويعانقونهم ويقبلونهم ويلعقونهم ولعابهم يسيل ويفعلون بهم أشياء أخرى لا تُذكر. وفي الأخير تعطيهم الشرطة هراوات (قطع من خشب) يضربون بها المعتقلين المكبلين على سائر أجسادهم.

وقد كان رجال الشرطة يضحكون ويطلقون صراخا هستيريا. لقد ظننا أنفسنا في كابوس حقيقي.

7.2. عيسى بوخاري

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 125.

اسمى عيسى بوخاري وعمري 37 سنة. أنا متزوج وأب لخمسة أطفال. اعتقلت من طرف الشرطة السياسية في 30 مايو 1993.

تمّ اختطافي في 30 مايو 1993 على الساعة التاسعة صباحا، عند خروجي من بيتي الموجود في 57 شارع أرزقي عبري بجريدة (العاصمة)، من طرف أربعة أشخاص ادّعوا أنهم من الشرطة. فهددني أحدهم بسلاحه وأمرني باتباعه وإلا «فإنّ أدنى حركة» مني تجعل مني «رجلا ميتا». فغطّوا رأسي بسترتي ورموني في الصندوق الخلفي لسيارة من نوع رينو اكسبريس (Renault Express) بيضاء اللون. وأمروني أن أبقى في هيئة ركوع واضعا جبهتي على أرضية السيارة. لم أفهم ماذا كان يحدث، فلم يقدّموا لي أمرا بالتوقيف ولا أسباب اعتقالي.

وبعد تنقل قصير دام حوالي خمسة دقائق، أنزلوني في مكان ورأسي مغطّى، وأخذوا مني كل وثائقي وما أملكه من أغراض شخصية، ثم أخذت نصيبي من الشتم، وسبّ الدين والكلام الفاحش الذي لا يمكن وصفه. بعدها رموني في مرحاض وربطوا الأغلال التي توثق يديّ بقبضة الحنفية، وأمروني أن ألتفت إلى الحائط.

لقد بقيت على تلك الحالة غير المريحة طيلة الليل.

وعند الفجر، سمعت الأذان وصلّيت الصبح في تلك الوضعية بدون وضوء. ثمّ أخذت إلى بيوت من خشب لأخذ المعلومات الشخصية والصور والهوية والبصمات الخ. وأرجعت بعدها إلى مكان الاعتقال - المرحاض - حيث كنا هذه المرة أربعة أشخاص.

وبعد الزوال، أخذني أحد الجلّادين إلى قاعة التعذيب، بعدما ضربني بكل شراسة ووجّه إليّ القسط المعتاد من والشتم وسبّ الدين والكلام الفاحش. وكان يوجد في القاعة أربعة

جلادين من بينهم ملازم شرطة كنت قد رأيته من قبل. لقد كان شخصاً سمينا قصير القامة، وكان شعره بدأ به الشيب. كان يشتغل في دائرة بئر مراد ريس. فبدؤوا يسبونني ويشتمونني بكل ما بدا لهم، ثم هدّدوني بالموت إذا لم أقل لهم عن أسماء الأشخاص المتّهمين بقتل الشرطة. فأجبتهم أنه ليس لي علاقة بهؤلاء الأشخاص ولست أدري ما سبب اعتقالني. فبدأ أحدهم يضربني ويقول لي أنّ الكرسي الذي كنت جالساً عليه قد أنطق كل الناس، «فحتى عبد الرحيم^ج نطق».

بعد ذلك وُضعتُ فوق مقعد من الإسمنت، وربطوا رجليّ بسلك كهربائي، ويديّ وراء المقعد بالأغلال. ثم بدأ التعذيب بالخرقة. كان أحدهم جالساً على صدري يفرغ الماء القدر في فمي بينما كان الآخر يقفز فوق بطني. وفي نفس الوقت كان ثالث يضرب رجليّ بعضاً غليظة. لقد دام هذا العذاب أكثر من نصف ساعة. وكنت أصرخ من الألم، كما كنت أحسّ أنني سأفارق الحياة بين لحظة وأخرى، فقد كنت أهذي وأذكر بعشوائية كل الأسماء التي أعرفها.

وفي اليوم التالي، أمروني أن أقودهم إلى الأشخاص الذين ذكّرتهم البارحة، فقلت لهم أنني ذكرت أسماءهم صدفة وأنّ هؤلاء الأشخاص أبرياء مثلي.

وفي اليوم الثالث، أخذوني إلى قاعة التعذيب أين كُسر فكّي بركلة. لقد استطعت أن ألمح العديد من الملتحين من بين الجلادين. وكنت كل مرة عرضة لفريق جديد...

ثم أخذوني هذه المرة إلى زنزانة تكدّس فيها 18 شخصاً، وكنا ننام على الأرض، ونقضي حاجتنا داخل سطل، أمام كل الناس. وكنا منزعجين من الحراس الذين كانوا يضربوننا ويشتموننا بدون انقطاع. كان كل الذين اعتُقلوا تبدو عليهم آثار التعذيب من كسور، وحروق، وإعاقات، وبتور، وخصي. لقد التقيت بنور الدين ميهوبي، الذي كان محتجزاً منذ ستة أشهر، وكان ظهره ممزقاً تماماً، وكل جسده مضروباً ومقطعاً بالكلايب. ولقد مات اثنان من بيننا. أحدهما عسكري، فكّه مكسر، توفي إثر النقص في التغذية وعدم العلاج، والثاني أُحرق بالشفاطة فمات بعدها بأيام قليلة.

لقد مكثت في ذلك المكان الملعون لمدة 40 يوماً. كان كابوساً حقيقياً، شيئاً لا يمكن وصفه.

^ج ملاحظة المحرّرين: يقصد عبد الرحيم حسين الذي جاءت شهادته أعلاه (راجع الجزء 1.2).

وفي 8 يوليو 1993، أي بعد أربعين يوما من اعتقالي، جاءني أحد الحراس الملتزمين ليأخذني من زنزاني قائلا: «تعال لتري الطاغوت يا ابن الحركي^ح». لقد كان أبي محكوما عليه بالإعدام أثناء حرب التحرير! أخذوني إذن إلى قاعة التعذيب، وتعرضتُ إلى عملية الخرقَة لمدة ساعة. ثم وُضع ملقط من حديد على أذني وأخضعوني لعدة شحنات كهربائية. وقد كسرت لي ثلاثة أضلاع وفقدت إثر ذلك الوعي. ثم رُميت من جديد في زنزاني. لقد تبوّلت في ثيابي، وكنت مبللا، كان جسدي كله يؤلمني.

ثم أتاني قائدهم، الذي يسمونه عمر. فقال لي: «أنت طليق وإنهم سيقودونك إلى الخارج». فطلبت شهادة تبرير من أجل عملي. فردّ علي: «إن الدولة هي التي احتجزتك وهي التي ستشغلك». «فوضعونا في شاحنة صغيرة من نوع بيجو (Peugeot) 404 بيضاء اللون، أنا وأربعة أشخاص معي، ورمونا في غابة العشور (قرب العاصمة) بدون نقود. ومن هناك ذهبت إلى منزلي.

لكن مشاكلني لم تنته، لأنّ مستخدمني رفض إعادتي إلى وظيفتي إذا لم أبرّر غيابي الذي فاق الأربعين يوما. فتوجّهت إلى مخفر الشرطة بجي كولون فوارول (Voirol Colonne) كما نصحوني عند خروجي من مركز التعذيب. فقبولت بالسب والشتم والتهديد بالاعتقال في المحتشدات الموجودة في الجنوب إذا تماديت في طلب شهادة تبرير. فذهبت إلى مخفر شرطة القولف (Golf)، أين ردّ عليّ أحد الشرطة: «أنتم أوصلتم البلاد إلى هذا الخراب، ثم تبحثون عن العمل؟ على الذين اعتقلوك أن يعطوك تبريرا.»

حاليا، أنا متزوج ولي خمسة أطفال، أجد نفسي على وشك الفصل عن العمل، ولديّ ثلاثة أضلاع مكسورة، وطلبتنا أذنيّ مثقوبتان، وأعاني من آثار نفسية ومعنوية عميقة.

ما بقي لي فعله؟

أتحدّث إلى كل الناس!

8.2. أحمد محفوظ ساري

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 127.

اسمي أحمد محفوظ ساري. أنا أستاذ في طب الأطفال بمستشفى باينام، في الجزائر. أدلي بهذه الشهادة من سجن الحراش في 16 يوليو 1993.

^ح الحركي، جمع حركة وهم الجزائريون الذين وقفوا إلى جانب الجيش الفرنسي إبان ثورة التحرير الوطني.

لقد أوقفت في 2 مايو 1993، بمقر عملي في مستشفى باينام عندما كنت أُجري فحوصاً لمرضى القلب في القطاع الخاص بالأطفال.

حينها تلقيت مكالمة هاتفية من مديرية المستشفى تفيد أنني مستدعى إلى مكتب المدير. وهناك استقبلت من طرف شرطيين في زيّ مدني أحبراني أنني في حالة توقيف وأنه «بمجرد أية حركة غير مناسبة» سأكون «رجلاً ميتاً». هذه كلماتهم حرفياً. وبعد ما فتشوني من قمة رأسي إلى أخمص قدمي، أمروني أن أتبعهم. وأخذوني إلى سيارة من نوع بيجو (Peugeot) 505 أين كان ينتظرنني اثنان آخران، مسلّحين بكلاشنكوف (Kalashnikov). كانت الساعة العاشرة تقريباً.

بعد ذلك أخذوني إلى مخفر الشرطة بكافينيك (العاصمة). وهناك سلّمت إلى رهط من مفتشي الشرطة الذين استقبلوني بالسب والكلام الفاحش القذر، واهالت عليّ اللكمات من كل جانب. وبعد استنطاق قصير، مُلّمت إلى زنزانة كان فيها عشرة أشخاص آخرين، من بينهم صديق لي جراح، وهو الدكتور حسام الدين بن عدّة وكذا طالب في الطب اسمه هشام الساسي.

وحوالي الساعة الثانية ليلاً، "استُقبلت" من طرف شخص مشؤوم غليظ وقصير ووقح وكان مقنعاً. أمرني بوضع قناع مبلل ووسخ على رأسي ثم أخذوني إلى قاعة استقبلت فيها باللكمات. ثم رُبطت على مقعد، الرجلين مربوطتين بجبل واليدين مغلولتين تحت المقعد والرأس مشدود من الجبهة.

لقد تعرّضت لنفس أسلوب السبّ، وكنت أحس أنّ كتفي انخلعت عن جسدي. وبعدها "جهزوني" (نصبوني) بدأ التحقيق. فسدّ أحد الجلاّدين منخري، والآخر كان يبلّغ لي الماء القذر بدون انقطاع. هذا ما يسمّى بعملية الخرقّة. وكرروا العملية إلى أن تعبوا. وفي الأخير كانت بطني منتفخة كالضفدعة، وأخذت أتقيأ.

ثم صبّوا عليّ الماء البارد، من الرأس إلى الرجلين وبقيت هناك فوق المقعد لمدة ثلاث ساعات. ثم أخذت قسطاً من الجلد.

لم أنقطع عن الصراخ من شدة الآلام. لقد جمدت، وعند الفجر رُميت داخل زنزاني. وأخبرني الحارس أنه سيكون من نصيبي حصص أخرى. لقد أصابني الرعب والهلع لكوني سأعترض لنفس التعذيب، لقد كنت فريسة للتعذيب النفسي طيلة النهار، عندما كنت أفكر في ما كان ينتظرنني. لم استطع الأكل أو الشرب أو النوم.

وفي الليلة الثانية، أيقظني نفس الشخص القبيح، ولكن هذه المرة تعرضتُ إلى صورة مروعة إضافةً إلى التقنيات التي مارسوها البارحة. فبعدها واجهت تعذيباً فظيعاً على نمط الليلة السابقة، صوّبوا مسدساً إلى رأسي وبدؤوا يشعلونه. قالوا لي: «إذا لم تَبُحْ بشيء، سنفجّر رأسك برصاصة.»

وبعدها تعرّضت إلى حصتين أخريين من التعذيب. وبعد هذا الجحيم، أخذوني إلى المخفر المركزي للشرطة من أجل التسجيل والصور والبصمات وكأنني مجرم. ولقد قضيت يوماً كاملاً في ذلك المخفر.

وفي يوم السبت صباحاً، مُهّلت إلى "قاضي" التحقيق. فهددني بإرجاعي إلى مخفر شرطة كافينياك إذا لم أقل له الحقيقة؛ الحقيقة كما يراها هو.

وبعد استنطاق وجيز، أُصدر أمرٌ بحبسي وأودعت في سجن الحراش، في 8 مايو 1993، لأبقى إلى هذا اليوم الذي أحرّر فيه هذه الشهادة.

التّهم التي ألصقت بي هي: أنني سلّمت رسالة توصية لطالب في الطب، هشام الساسي، وهو قريب لأحد جيرانني، لغرض فحصه في جراحة العظام عند صديقي وتلميذي سابقاً، الدكتور بن عدة في مستشفى سليم زميرلي. ولقد سلّمت تلك الرسالة كعادتي مثل ما أفعله للجيران والأصدقاء من أجل أن أسهل لهم الدخول إلى المستشفى.

كذلك، فإنّ كل الاعترافات المذكورة في محضر الشرطة انْتزعت مني عنوة وزيادة على ذلك فإنّ ذلك المحضر قد وُقّع تحت التهديدات وعيناي معصوبتان.

وأخيراً أريد أن أشير إلى أنه خلال فترة احتجازي في كافينياك، مات شاب تحت التعذيب يبلغ من العمر 24 سنة من سطاولي (بولاية تيبازة). فقد كان يحتضر لمدة يومين ثم مات يوم الثلاثاء.

ملحق: لقد أُطلق سراح الدكتور ساري يوم 26 أكتوبر 1993 بعد ما برّأته محكمة الجزائر الاستثنائية وذلك بعد أني عشر يوماً من التعذيب وستة أشهر من الاعتقال في سجن الحراش.

9.2. «محمد» من حي سالم باي

المصدر: روبرت فيسك، *الإنديبندنت (The Independent)*، لندن، 4 فبراير 1994.

إمام شاب ونشط، رفض أن يعطي اسمه الحقيقي، يحدّث روبرت فيسك (Robert Fisk) في الجزائر العاصمة عن أشهر المعانات والكوابيس التي قضاها في زنانات الشرطة الجزائرية.

نادوه باسم محمد. هكذا اختار أن يُدعى. ولو عانيتم ما عاناه خلال الأشهر الأربعة الأخيرة لغيرتم اسمكم مثله. إنه يصف كيف أرغم على شرب ماء الجافيل (Eau de Javel) حتى تقيأ، وكيف ضُرب ضرباً مُبرحاً بعضاً كهربائية لاذعة ألهمت ساقه بحروق بالغة، وكيف أُدخل رأسه في مياه المجاري العفنة إلى حد الاختناق.

وقال أيضاً: «عندما رفض صديق لي أن يتكلم تحت التعذيب أخذت الشرطة أمه العجوز البالغة من العمر 55 سنة. لقد رأيتها عندما أخرجوها بعد ذلك من غرفة التعذيب. كانت عارية تماماً وكان جسمها مُغطى بالدم، لكنها التفتت إلينا وقالت: "يا شباب تمسكوا بالحق وقاوموا!"»

ليس مُذهلاً إذن أن يبكي محمد وهو يروي هذه الأحداث. إنّ الضوء الذي يأتي من النافذة يضيء وجهه الباكي. لقد أُطلق سراحه من سجن سركاجي منذ ثلاثة أيام. إنه شاب في التاسعة عشر من العمر لكنه يتكلم كالذي بلغ من الكبر عتياً. يقول: «إنني فخور بنفسي وأحمد الله الذي امتحنني بمثل هذا الابتلاء.» لكنه خلال حديثه كلّهُ بَقِيَتْ عيناه مُحَدَّقَتين إلى الأرض أو إلى الطاولة النحاسية التي كانت أمامه، كأنه سجين، كالذي ضَعُف، كالذي خان أخاه. لأنه في الحقيقة ذاك ما فعل.

العقيد سليم سعدي، وزير الداخلية الجزائري، يقول أنه طلب تحقيقات بعد كل شكوى قُدِّمت حول موضوع التعذيب. فلو صدّقتُم محمداً - وجروحه وأسنانه المقلوعة وحرقه كلها تدعوكم إلى تصديقه - لعلمتم أنّ أمام العقيد سعدي مهمة صعبة جداً. إنه لمن الصعب حقاً أن يُخفي أحد ما وقع لمحمد بعد أن دخل ثلاثون من رجال الشرطة ملثمين بيته عُنوة في حي سالم باي (Salembier) بالجزائر العاصمة، في حدود الساعة الثانية صباحاً في اليوم العاشر من أكتوبر من سنة 1993. بعد أن عصّبوا عينيه، ألْقَوْه في شاحنة وأخذوه إلى مدرسة الشرطة الواقعة بحي شاطوناف: أسابيع من التعذيب تلتها أشهر من العزلة والسجن في ظلام دامس.

إنّ محمدا لا يُخفي مُيولَه الإسلامية. فقد كان خطيبا في مسجد بالجزائر العاصمة بعد أن كان طالبا في مدرسة قرآنية. ورغم أنه لم يذكر ذلك فمن شبه المؤكد أنه من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذه الأخيرة تُعارض الحكومة الجزائرية بعنف منذ أن أقدمت الحكومة قبل سنتين على إلغاء الانتخابات التي كانت الجبهة الإسلامية على وشك أن تفوز بها. رغم ذلك يستحيل تبرير ما حدث من بعد.

في مدرسة الشرطة بمنطقة الأبيار، يقول محمد أنه أخذ إلى قبو في أعماق الأرض - ربما كان ذلك في الدور الرابع تحت سطح الأرض. هناك يجد المرء نفسه أمام سلسلة من الزنانات ذات البرد القارص، على حد قوله. «كانت تلك الزنانات صغيرة جدا. أما جدران الزنانة التي دخلت فيها فكانت ملطخة بالدماء، وكانت فيها مصابيح تضيء بقوة كادت تذهب ببصري. وكان بإمكانني سماع صراخ قادم من الغرف المجاورة ففهمت أنني كنت في قاعة التعذيب. وكان بتلك الزنانة 18 رجالا تقريبا. بدؤوا بتجريدي من الثياب، ثم نزعوا العصابة عن عيني، لكن كل رجال الشرطة كانوا ملثمين. كان بعضهم يتكلم بلهجة منطقة قسنطينة والبعض الآخر يتكلم بلهجة منطقة وهران، لكن آخرين كانوا من العاصمة. سألوني عن المكان الذي أخفيت فيه الأسلحة، فأجبت أنني لم أكن أعلم شيئا عن ذلك.»

«فأخذوني إلى وسط القاعة حيث يوجد مكان للتبول مصنوع من حجر. ثم نزعوا الغطاء الذي كان يخفي حفرة مستنقعات كبيرة فدفعوا برأسي داخلها حتى اختنقت من تلك القاذورات. واصلت نفي أن تكون لي أية علاقة بالأسلحة. بعد ذلك ربطوني بجبل غليظ إلى مقعد من إسمنت في أحد أركان القاعة. عند ذلك قرصوا أنفي كي أفتح فمي فأدخلوا خرقة فيها ماء جافيل وعصروها داخل فمي. كرّروا تلك العملية عدة مرات حتى امتلأ بطني بماء الكلوريكس، فضربوني بكرلات في البطن حتى تقيأت.»

«إنهم فعلوا أشياء فظيعة! لقد استعملوا لصاقاً من نوع خاص فسدّوا به فتحة الدبر فلم أستطع أن أقضي حاجتي. بعد ذلك أتوا بمسدّس كهربائي فلما أطلقوا النار على جلدي أحسست بصدمة كهربائية عنيفة أحرقتني إلى الدرجة الثانية أو الثالثة حتى اقتلع جلد رجلي.»

نزع محمد نعاله الزرقاء وكشف لنا عن رجليه. كانت الحروق لا تزال ظاهرة بوضوح بعد مرور ثلاثة أشهر، وكان قطر كل واحدة منها ثلاث سنتيمترات. كانت العلامات على بشرته زرقاء داكنة على اصفرار وتختلف تماما عن بشرته باقي الجسد.

«عندما رأوا أنني كنت أرفض الكلام هددوني بإحضار زوجتي وتعذيبها. لقد فعلوا ذلك لرجال آخرين. كان أحد هؤلاء سيد أحمد شبلة، شاب من حي براقبي. لقد أحضروا زوجته أمامه، ثم أخذوها وعدّبوها. وعلم فيما بعد أنهم اغتصبوها. كان محطماً نفسياً. عندما لقيته قال لي أنها ماتت من جرّاء ما فعلوا بها. لم يكتفوا بذلك بل أحضروا أمّه وعدّبوها ثم اغتصبوها بحضوره. بعد ذلك حكمت المحكمة على سيد أحمد شبلة بالإعدام.»

بعد ثمانية أيام قضاها محمد بشاطوناف، نقل إلى أحد مراكز الشرطة بالمديّة ومنها إلى المركز الرئيسي للشرطة الذي يقابل شركة الطيران الفرنسية بنهج عميروش. هناك أُخذ إلى شبكة أخرى من قاعات التعذيب الواقعة تحت الأرض. يقول: «بدووا باتّهامي بإلقاء خطب تحريضية في المسجد وانتقاد الحكومة في خطبي. بعد ذلك أتوا برجال آخرين إلى تلك القاعة وعذبوهم أمام الجميع. كنّا نسمع نساءً ورجالا آخرين يصرخون من زرنانات مجاورة.»

«خلال حصة التعذيب الأخيرة بالمركز الرئيسي للشرطة، ربطوا يديّ خلف ظهري وشدّوا الوثاق على رجليّ ثم شجّوا رأسي بحبّطه على الأرض. قام أحد السجّانين بعد ذلك برفس رأسي حتّى انكسر أنفي - ففقدت معه حاسة الشم - وسقطت أسناني.»

كان يظهر جلياً أنّ عدّة أسنان ناقصة من فكّ محمد الأعلى. «لقد عدّبوني عذاباً شنيعاً جعلني أشهد أنّ أخي كان عضواً في المقاومة. ولمّا أحضره أمامي قلتُ لهم أنّ كلامي لم يكن صحيحاً لكنّهم كسروا أضلعه. بكى أخي ثمّ قال لي: "سامحك الله."»

عند هذا الكلام أحسنّ محمد أنه محطّم نفسياً. وبعد مرور ثلاثة وعشرين يوماً من العذاب وقّع وثيقة يعترف فيها أنه كان يجمع أدوية وأسلحة لصالح "المقاومة". لقد احتجّ أمام القاضي لكونه لم يكن لديه أيّ خيار سوى توقيع الوثيقة.

ثمّ يضيف محمّد: «عليكم أن تفهموا أنني رأيت أناساً يموتون تحت التعذيب. لقد عدّبتُ في زنزانية علّق فيها رجال في السقف من أغلالهم. كانوا منهكين من شدّة التعذيب. ورأيت رجلين ماتا معلّقين. كما أنني رأيت أجساد ثلاثة آخرين ماتوا من جرّاء تعذيبهم بجهاز نفث النار [شاليمو]. وعلمت كذلك من سجين نجى من التعذيب عن حالة إمام خطيب منطقة بومرداس (في ضواحي العاصمة)، محمّد أرزقي حوميل، رجل من منطقة القبائل، الذي قلّعوا عينيه وهو حيّ ثم تركوه ليموت في قاعة التعذيب. بعد ذلك كتبت الصحافة الجزائرية أنّه إرهابي قُتل في اشتباك مع الشرطة.»

لا شك أنّ هذه الأيام الأخيرة أصبحت خطيرة بالنسبة للشرطة مثلما هي خطيرة بالنسبة للمسجونين. البارحة، عنونت صحيفة المجاهد اليومية في صفحتها الأولى: «سبعة إرهابيين قُتلوا في اشتباك مسلّح مع الشرطة...» إن كان صحيحاً أنهم ماتوا بهذه الطريقة!

10.2. عبد القادر جرموني

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 155.

اسمي عبد القادر جرموني. أدلي بهذه الشهادة من حبس الحراش، زنزانة رقم 70330 قاعة 4، يوم 20 مارس 1994.

السبت 18 ديسمبر 1993، كانت الساعة السادسة صباحا عندما هاجمت عصابة من الدرك مسكني. بعد وابل من الشتم والتفتيش الدقيق، أوقفوني وأخذوني إلى فرقة درك السحالة.

هناك رموني في زنزانة بها إخوة آخرون تُركت فيها حتى الساعة الثالثة بعد الظهر. بعدها نُقلت إلى تجمّع الدرك الوطني بشراقة (ضاحية العاصمة) مع معتقلين آخرين، حيث بقينا مدة ثمانية أيام في زنزانة ضيقة بدون تهوية. كنا ننام على أرض باردة بدون غطاء.

في اليوم التاسع، عصبوا أعيننا وقيدوا أيدينا لتحويلنا إلى فرقة درك بابا حسن بولاية تيارزة.

هناك استقبلنا باللكمات والركلات، ثم أُلقي بنا في زنزانة وأيدينا مكبلّة وراء ظهورنا. كانت هذه الزنزانة ضيقة وباردة وبدون تهوية وتطلق رائحة مقرّزة لأنّ المساجين يقضون حاجتهم في المكان نفسه، لانعدام بيت الخلاء. بقينا خمسة أيام للاستنطاق، ثلاثة أيام منها دون أكل ولا شرب.

أخذوني إلى قاعة التعذيب، مقيدّ اليدين ومغمّض العينين، تحت وابل من اللكمات. كانوا يريدون سماع الذي يريدونه، حسب السيناريو الذي دبّروه مُسبقاً. أجوبتي كانت موجهة حسب مقاصدهم. كانت اللكمات والركلات تتساقط عليّ من كل الاتجاهات. لم أستطع تفاديها لأنّ عينيّ كانتا مَعْصوبتين ويديّ مقيدتين.

وفي اليوم الرابع، رجعوا لتعذيبي من جديد. تكبّدت ألوان فظيعة من التعذيب تتنوع من الخرقّة إلى القُرْع بالعصا. كنت أنزف من كل مكان وأغمي عليّ عدة مرات. وكنت أجد

نفسي مبللا بالماء كلما أفقت. وأمام هذه الوحشية تيقنت أنه لا مجال للصمود أمامهم لأنّ الأمر يتعلق بصعاليك ومجانين منقطعهم الوحيد هو القوة الحيوانية. ومن ثمّ ولتفادي التعذيب " وافقت " على كل ما يريدون و " اعترفت " بكل الأعمال المنسوبة إليّ.

استيقظنا في الليل داخل الزنزانة جراء صراخ الدركيين الذين اقتحموا حبسنا مع وابل من الشتم والضرب، وهذا تقريبا لمدة ساعة. وهددونا كذلك بأسلحتهم وبالإتيان بزوجاتنا. ثم كبلوا أيدينا وأرجلنا.

وفي اليوم الخامس، عصبوا أعيننا وحولونا إلى فرقة درك عين البنيان (ولاية تيبازة) أين قاموا بتجويعنا وحرماننا من الأكل. رمونا داخل زنزانة مربعة (مترين على مترين) علماً أننا كنا خمسة عشر شخصاً مكبلين زوجاً زوجاً. بقينا في هذه الزنزانة مصفدين بهذه الطريقة مدة ثمانية عشر يوماً. كنا ننام بالتداول، في كل مرة ينام أربعة أشخاص لمدة ساعة، ثم يليهم أربعة آخرون وهلمّ جرّاً.

كنا نقضي حوائجنا في الزنزانة ذاتها، مكبلين إلى رفقائنا في النكبة.

مثلنا أمام القاضي يوم 18 يناير 1994 ورجال الدرك يهددوننا بالموت في حالة اتخاذ القاضي قرار إطلاق سراحنا.

11.2. نور الدين لمجداني

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 136.

اسمي نور الدين لمجداني. أنا طبيب ومكلف ببرنامج الوقاية في وزارة الصحة. أدلي بهذا التقرير من الحراش يوم 9 أغسطس 1994.

لقد اعتقلت يوم 17 مايو 1994 في الجزائر. واحتُجزت في مقرات الشرطة السياسية لمدة ستين يوماً. وقد مثلت في 17 يوليو 1994 أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الخاصة بالجزائر. وكدت أن أكون مسروراً بالذهاب إلى السجن لأنّ ذلك كان بالنسبة إليّ نهاية الكابوس الذي دام شهرين يوماً بيوم.

ففي 17 مايو 1994، واستجابة لاستدعاء من طرف الفرقة السابعة لقمع اللصوصية، تقدّمتُ إلى مخفر الشرطة المركزية بشارع عميروش حيث احتُجزت وعدّبت بدون سبب ظاهر. إنّ التعذيب يمارس هناك بصفة منظّمة من أجل انتزاع الاعترافات

بالقوة. ويستمر التعذيب إلى أن يختلق المعتدّب سيناريو موحى نوعاً ما من طرف الجلادين، أو أن يقاوم المعتدّب ويصبر حتى الموت أحياناً.

لقد تعرّضت إلى عذاب الخرقّة بعد الأسئلة الأولى من الاستنطاق. فربطت يديّ بالأغلال خلف ظهري وربطت فوق مقعد من خشب بسلك حديدي، ثم كُمت بقميصي الداخلي، ثم غرغرت لي كمية كبيرة من الماء. وخلال تلك المعاناة البشعة التي استمرّت حوالي ساعتين، كانت تنهال عليّ ضربات بالهراوة على رأسي ورجلي، وكان أحد الجلادين يجذب الأغلال بواسطة عصا. كانت رجلاي منتفختين بالأورام، ولقد تقيأت عدة مرات، وكانت بطني منتفخة مثل القربة غير أنّ تلك الآلام التي عمّت جسدي لم تكن إلاّ المرحلة الأولى.

إنّ المعتدّب، من أجل أن يتجنّب التعذيب، يضطر إلى اصطناع سيناريو متناسق نوعاً ما يتورّط فيه ولا يستطيع أن يخرج عنه خوفاً أن يكرّر له التعذيب مرة أخرى مما يُنشأ دائرة مفرغة حقيقية لأنه بعد تلك "الاعترافات العفوية الأولى"، يتوقف الاستنطاق لعدة أيام ولكن تبقى التهديدات بالقتل والحجز اللانهائي.

إنّ الآثار الجسدية للضربات التي تعرّضت لها تتراوح بين فقدان حساسية الجلد على مستوى اليدين بسبب الأغلال المشدودة، إلى نزيف وجروح وأوجاع بسبب الكسور. إنّ اللكمات الموجهة إلى عينيّ تسببت في آلام عينية وانخفاض في الرؤية ورعاف وجروح متعددة. لقد تعرّضت كذلك إلى آلام في ضلعي الأيسر بسبب الركلات التي سلطت عليّ، مما أعاقني عن التنفس، وذلك لمدة تجاوزت الشهر.

وفي زنانات المخفر المركزي للشرطة، سمعت عن حالات من التعذيب لا تُخطر على بال. فقد قُطعت ساق شابّ بواسطة حربة سلاح، وربط آخر على سلّم وأسقط على الأرض عدة مرات إلى أن انشقت جمجمته، فخرج منها سائل لزج، وتعرض آخرون لضربات على الرأس بالمقاريف.

وفي ليلة اليوم الثالث من اعتقالي حُوّلت إلى مركز تعذيب آخر، تابع للمخابرات العسكرية. فوُضعت في الصندوق الخلفي لسيارة، ويديّ مغلولتان ورأسي مغطّى، وأُخبرت أنّها كانت ساعتها الأخيرة وأنهم ذاهبون لتصفيتي.

وعند وصولي، عُزلت في زنانة لمدة عشرين يوماً. بعدها سُئلت عن أشخاص لا أعرفهم، فتعرّضت من جديد لأهوال الخرقّة. ومن داخل زنانتي كان يصلني صراخ وأنين الأشخاص المعتدّبين، بالنهار وبالليل على حد سواء، وخاصة أصوات آلات التعذيب

المؤثرة. إنني لا أزال أستمع إلى رنين الثقابة والمنشار الكهربائيين، وأصوات سقوط الأجسام المغلولة التي تندرج فوق الجدران. وفي الليل، يستهزئ الجلاّدون السكارى بالمعتقلين فيضربونهم بالهراوات ويشتمونهم.

إنّ عدد الزنانات كان قليلاً بالنسبة لعدد المسجونين، فكان معظم الأشخاص مكبلين في الممرّات وفي أبواب الزنانات ومغلولين على كراسي وأيديهم خلفهم. لقد كان هناك مرحاض واحد للجميع، يوضع فيه سجينان على الدوام فلا يغادرانه أبداً، وحسب مزاج الحارس فقد يُمنح كل معتقل دقائق ليقضي حاجته، وذلك بحضور السجينين.

لقد كانت تغطية الوجه إلزامية، لأنّ الحراس يؤكّدون على ضرورة ذلك. وكان العلاج لا يقدم لأحد حتى ولو كان الشخص في حالة خطرة كالمصاب برصاصة مثلاً. وباختصار فإنّ ذلك كان كابوساً ومعاناة مستمرة. وفي اليوم العشرين، طلبتُ مقابلة العقيد وشرحت له أنّ كل تلك الحكاية لم تكن إلا سيناريو خيالي مرّكب.

وزيادة على تنكيد الحراس فإنّ ظروف الحجز كانت مفجعة، إذ لم يكن هناك أيّ فراش أو غطاء. كان فراشي يكمن في أرض إسمنتية ثلجية تبعث برذاً قارساً ورطوبة كبيرة. ولم تزد الأوساخ وقذارة المكان ظروفنا إلاّ تأزماً، وكان الماء نادراً والصابون محظور الاستعمال، كما كان الأكل يقتصر أحياناً على قطعة خبز يابسة.

وخلال الستين يوماً من الحجز، اكتسح القمل جسمي، إذ لم يعطونا فرصة للاغتسال ولا حتى غسل الوجه واليدين. وغمرتنا بقع الحكمة والأوساخ وجعلت أجسادنا مغطاة بجروح ترشح.

ولما أصبت بشق باسوري، وهي إصابة تتطلّب عملية جراحية استعجالية، طلبت من الحارس أن يبلغ عن حالتي، فردّ عليّ أنّي لا استحق إلا الموت وأنّ تلك الزنانة هي إقامتي «الأخيرة».

ومن أجل أسباب نجهلها، كنا نُضرب بهراوات، وانتهازاً لفرصة وجودنا في الزنانات فقد كانوا يسألوننا عن كل شيء.

أصبح مصيري مجهولاً، وخاصة عندما كنت أتعرّض للتعذيب وأهدد بالذبح بحربة الكلاشنكوف (Kalashnikov) أو عندما يقال لي أنّي لا أساوي قيمة رصاصة.

وقد بلغت السخافة حدّها، حيث لم يكتفوا باستنطاقنا ملثمي الأعين بل كان يُطلب منّا أن نوقّع المحضر وأعيننا معصوبة.

وقبل أن أغادر جلاّدي، في اليوم الستين، طلبت نظارتي الطبية، وساعتي ومبلغ ثمانية آلاف دينار وأوراقتي التي أودعتها عند دخولي. فردّ عليّ الشرطي أنه ليس لدي شيء في الوديفة.

12.2. سعيد فكار

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 149.

اسمي سعيد فكار، عمري 60 سنة، مولود في 24 نوفمبر 1934. أنا فلاح وأسكن في كاب جنات (رأس جنات بدائرة برج منايل) وأب لأحد عشر طفلاً. أدلي بهذه الشهادة من سجن الحراش، رقم المحضر 72289، في 13 أغسطس 1994.

بدأت مصائبي يوم 11 يونيو 1994 عند خروجنا من المسجد في حدود الساعة الثانية بعد الزوال. فقد فوجئت بتطويق مكان العبادة من طرف الدرك والعساكر. فاقترب مني اثنان وطلبا مني بطاقة التعريف. وعندما أخرجتها، دُفعت وأسقطت على الأرض.

حينها ضربني عساكر آخرون بأحماص أسلحتهم، بعنف ووحشية لا تتصور ومن دون أن يحترموا تقدّم سني. ثم أخذوني إلى منزلي وفتشوه بوحشية وبدون أية مراعاة لحرمتي، فكسروا كل ما كان في متناولهم. وأمروني أن أدلهم على المخبأ. وأمام استغرابي [لهذا الأمر]، انحالوا عليّ بالضرب. وأخذوا يفتشون من جديد. لم يكن هناك أيّ مخبأ. ثم أخذوني معهم إلى مركز الدرك ببرج منايل، تاركين عائلتي في ارتباك وقلق كبيرين.

وفي اليوم الثاني من اعتقالي، أخذت إلى قاعة الاستنطاق وكان ذلك في الليل. فأعطوني مهلة ساعة "لأعترف"... بكل الأمور الخيالية. وبما أنني لم أرّد الاعتراف بأمر خيالية، ظنا مني أنني أتعامل مع كيانات بشرية ذات قلوب، فلقد حوّلت بشراسة إلى حجرة مظلمة، تحت الأرض. وكُبلت من الأيدي والأرجل إلى طاولة واطفة، وأخذوا يصبّون في فمي الماء القذر المخلوط بالصابون والجافيل بعد أن وضعوا على وجهي خرقة، إلى أن انتفخ بطني.

ثم أخذوا يضربونني بقسوة وعنف على البطن. لقد اختنقت، فكان الماء يخرج بتدفق من فمي. ثم أغمى عليّ. فلم أستطع أن أمسك لا البول ولا الغائط.

لقد كنت في حالة يرثى لها، انتظر الموت، ولم أكن أستطيع أن أميز شيئاً. ولما انتهت، هددوني بالقتل إن لم اعترف بالوقائع كما أرادوها.

وفي اليوم الثالث، وكان يوم اثنين، أخرجوني من زنزاني وقالوا أنهم سيقتلونني. فأخذوني خارج مركز الدرك إلى غابة مجاورة وأثناء الطريق تعرّضت إلى وابل من الضرب والشتم. فتبيّنت أنه قد حضر أجلي خاصة لما أخذ بعض عناصر الدرك يحركون ويعدون أسلحتهم. فنطقت بالشهادتين وأنا أرتعش في انتظار ساعة القدر. ولكن في النهاية اتّضح أنّ ذلك لم يكن إلاّ تظاهراً بالقتل لترهيبني. لم أكن أظنّ قبل هذا أنّ هناك جزائريين يتصرّفون بطريقة تبلغ تلك الوحشية ضد إخوانهم.

وأخيرا أرجعوني إلى زنزاني وبدؤوا يسألونني: «كم أويت من إرهابيين؟»، «أي نوع من الأسلحة كانت لديهم؟»، «أين يحتبّون؟»، وأسئلة أخرى كثيرة.

وكنت دائما أردّ بالنفي لأنني كنت أجهل كل ذلك. فهدّدوني بالقتل ثم قالوا لي أنهم سيأتون بزوجتي وبناتي ويغتصبونهن أمامي. فتجمّد دمي أمام هذه الصور الدنيئة. ثم انهلوا عليّ ضربا ببراوة وكبّل كهربائي. فقد تعرّضت لأكثر من 200 ضربة.

وفي نهاية الاستنطاق، قرّروا أن يعلّقوني في الأغلال عبر أنبوب في سقف الزنزانة. فبقيت معلقا إلى السقف لا أمس الأرض إلا بأمشاط قدمي. وكنت كلما حاولت أن أضع عقبي على الأرض تضيق الأغلال حول رسغي ممّا أحدث تنملا في أصابعي وألم كهربائي شديد. وبقيت معلقا في تلك الحالة لمدة 12 يوما، بدون أكل أو شرب. ولقد أخذت رسغي تدمي ثم بدأ القيح يسيل منها.

ومن لحظة لأخرى كان يدخل دركي زنزاني ويضربني بشدة على رأسي ببراوة. وكان ذلك يسبّب حركات عنيفة تزيد من آلامي في الرسغين. وبعد اثنا عشر يوما وأنا مُعلّق في تلك الحالة، فُكّ رباطي وُرُجّ بي في زنزانة أخرى مع سجناء آخرين تكلفوا بي وعالجوني بالوسائل البدائية.

لم أستطع أن أحرك طرفي العلويين، وأصبحت لا أحسّ بهما. فقد كانا شبه مخدرتان. هناك عدة آثار بقتت إلى يومنا هذا، منها ورم في الوجه، وجروح متعفنة في الرسغين، وبول الدم، وانخفاض في قدرة الرؤية للعين اليسرى، وشلل كامل لليد اليمنى، وشلل جزئي لليد اليسرى، وآلام على الكتفين وجروح في رجليّ.

وبعد ثلاثة وعشرين يوما من الحجز الاحتياطي في مركز الدرك ببرج مناييل مثلت أمام قاضي التحقيق في يوم 9 يوليو 1994 وأنا في حالة تدهور جسدي خطير، غير أنّ القاضي لم يأبه بحالي وأودعني سجن الحراش.

13.2. سعيد مولاي

المصدر: جزائر الخمس، ص. 58.

اسمي سعيد مولاي، أنا أستاذ في الرياضيات ومدير معهد الرياضيات بجامعة العلوم والتكنولوجيا بباب الزوار (الجزائر). تم ترشيحي نائباً في قائمة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفزت في الدور الأول في الانتخابات التشريعية سنة 1991 في ولاية البويرة. اعتُقلت في 19 يونيو 1994 في الجزائر العاصمة ثم احتُجزت في مقر الشرطة السياسية في شاطوناف لمدة 30 يوماً.

كيفية اعتقالني

في يوم الأحد 19 يونيو 1994، وكان يوم عطلة، خرجت من منزلي على الساعة الواحدة والنصف زوالاً لأداء صلاة الظهر. ولقد طلبت من أبيّ أن يلتحقا بي بقرب المرأب أين كانت سيارتي متوقفة حتى أخذهما إلى نزهة بعد الصلاة. وعندما انتهيت من الصلاة، ركبت السيارة مع ابنيّ الاثنين، معاذ (أربعة سنوات) وحمزة (تسعة سنوات). ولقد أعلمني الدكتور العفري، فيما بعد، أنه كان في ذلك الوقت مع عدة سيارات من المخابرات العسكرية يتصدون قرب محكمة الحراش، التي كانت تبعد أمتاراً فقط عن مقر سكنائي، ويتقربون سيارتي.

وعند مروري أمام محكمة الحراش اضطروا العفري إلى الإبلاغ عني، فاقتفوا سيارتي إلى أن وصلنا إلى مستوى مقبرة العالية على الطريق الوطني رقم خمسة المعروف بـ«الموتنيير» (Moutonnière). وهناك أوقفت، وأمرني أحدهم بأن أتحوّل إلى المقعد الأيمن.

ثم أخذ شخص آخر مكانا في الخلف مع الولدين وسلاحه في يده. ففهمت أنني اختُطفت بدون أن أعرف من طرف من، لأنّ الأشخاص كانوا يرتدون زيّاً مدنيّاً. فخفت أن يصاب ولديّ بصدمة نفسية لرؤيتهم إلى الأسلحة. فطلبت أن نتركهم في منزلي أو عند خالتهم التي يبعد منزلها خطوات عن الطريق الذي سلكوه. فقبل لي أنه ستكون هناك مقابلة لمدة ساعة ثم يمكنني أن أعود إلى منزلي مع أولادي.

عندما دخلنا الطريق السريع على مستوى واد السمار، أُمرت أن أنتقل إلى المقعد الخلفي، وأن أغرس رأسي بين ساقَي البوليس، وأمر ابني كذلك بوضع رأسيهما تحت المقعد، وبدأت حينئذ السيارة تنطلق بسرعة فائقة.

ومن حين لآخر كانت السيارة تنتفض بنا بقوة من أثر رجّات الطريق ولكن كان همي الكبير منصباً على ابني المذهولين واللذان حبسا دموعهما بصعوبة. وبعد دقائق، توقفنا عند مكان يتجح أنه مركز القيادة والعمليات (P.C.O) بشاطوناف. فعصبوا عيني وغطّوا رأسي بقميصي.

وعند لحظة الفراق مع ابني - اللذان شعرا بخطورة الوضعية - صرخ معاذ «بابا!» فأمر بعنف بأن يلزم الهدوء، وأما حمزة فكان مذهولاً وكان يتنفس بصعوبة. ومنذ تلك اللحظة فوضت أمري لله في كل ما كنت سأعرض له أنا وعائلي.

تسلسل التعذيب

إن للتعذيب طابعان: نفسي وجسدي. فكلّ الوسائل تُستعمل من أجل انتزاع الاعترافات، التي غالباً ما تكون خيالية من أجل تجنّب شيء من التعذيب.

وفيما يخصني، فقد احتُجزت وعزّلت في زنزانة لمدة شهر. كانت الزنزانة ذات رطوبة عالية وأرضيتها دائماً مبللة. وكانت في سرداب وفيها مرحاض يصبّ فيه أنبوبان، واحد من المطبخ المركزي والثاني من باقي المراحيض. كانت هذه المياه تسيل طوال النهار بصوت مزعج.

في نفس اليوم (19 يونيو 1994)، وفور وصولي إلى مركز الشرطة، حُملت إلى زنزانة في طابق تحت الأرض وعينيّ معصوبتان. وهناك أحاط بي خمسة أو ستة عناصر من الشرطة. فطلبوا مني أن أحكي لهم عن حياتي منذ دراستي الجامعية، وماذا كنت أعمل منذ أن رجعت من فرنسا سنة 1989.

وبعد ذلك، طُلب مني أن أذكر لهم اللقاءات والاجتماعات التي حضرت فيها. فذكرت لهم رابطة الدعوة الإسلامية، والتضامن، والجمعية الإسلامية للبناء الحضاري ولقاءات مع بعض الشخصيات السياسية مثل أحمد طالب الإبراهيمي (وزير الخارجية الأسبق) وبن يوسف بن خدة (رئيس الحكومة المؤقتة للدولة الجزائرية). لم يكن يهمهم ما ذكرته لهم، غير أنه لم يكن لديّ ما أقول لهم غير ذلك.

ومن هنا بدأتُ أتعرّض لتعذيب الماء والخزقة، والمعاملة العنيفة والتعذيب والكلام الفاحش لشخصي وأسرتي وأمي. لم أستطع التحمّل، وكنت أحسنّ أنّ الموت قرب مني، وأمرت أن أخبرهم عن اللقاءات والاجتماعات السرية حسب زعمهم وعن العلاقات مع المجموعات «الإرهابية» حسب ادّعاءاتهم. ولم يتوقف عذاب الخزقة إلاّ عندما كنت أحرّك يدي لأشير أنني سأتكلم. وهناك، اضطررت إلى أن أصطنع سيناريو لأتجنّب التعذيب. ثم أرغمت على أن أحدثهم عن جبايلي وآخرين، فاخترت أني أمرت يوسف فعل شيء واصطنعت سيناريو عن لقاء في مسجد حي الجبل.

ثم تركوني في الزنزانة وجسمي منتفخ بالماء، وكنت أحسنّ آلاماً فظيعة على مستوى الساقين بسبب الحبل الذي شدّوه بقوة، وعلى مستوى يديّ بسبب الأغلال التي كُبلت بها وكذا على مستوى الكتف. وقضيت ليلتي الأولى في عذاب أليم دون أكل.

وفي 20 يونيو 1994، أي في اليوم التالي، كرّروا لي التعذيب بالماء والخزقة مرتين في نفس اليوم ولفترات أطول من قبل، ولاقيت الشتم والكلام الفاحش واللكمات على الوجه والعينين، ثم هددوني بأن يأتوا بزوجتي ويفعلوا بها الذي لا يُمكن تصوّره أمامي إذا لم أذكر اجتماعات أخرى. فاخترت سيناريو آخر مع لعربي وتخنوني وعيسات واصطنعت صلة خيالية مع رجام ويوسف ومحمد السعيد لأنهم كانوا كل مرة يأمروني بأن أخبرهم عن لقاء وحدة الفصائل المسلحة. وبعد معاناة كبيرة فكوا القيد الذي كان يربطني على المقعد الذي مدّوني عليه، وفكّوا الأغلال التي ربطوا بها يديّ خلف ظهري.

ثم تركوني مطروحا على الأرض المبللة في الزنزانة وطلبوا مني أن أفكر بجديّة، لأنهم سيعودون في اليوم القادم وسيمارسون ألواناً أخرى شرسة من التعذيب. قيل لي أنّ التعذيب سيستمر وإن بقي سنة بدون انقطاع إذا استدعى الأمر ذلك.

فتمددت قليلا على الأرض، ثم قمت بصعوبة لأداء صلوات اليوم قصراً وجمعاً. وبعد لحظات سمعت إخوة يادّنون من عدة زنانات لصلاة المغرب. ففهمت أني لست وحدي فسألته الله أن يرفع الظلم والتعذيب الذي نتعرض له باستمرار.

وفي يوم 21 يونيو 1994 كنت غامساً في هُواس التعذيب باستمرار، وكنت كلما سمعت ضجة أو فتح الباب ظننت أني ذاهب إلى التعذيب. ولكن لم تأت عناصر الشرطة في هذا اليوم، وتُركت في حالة انتظار وهاجس مستمر.

وفي يوم 22 يونيو 1994، تحدّثت معي شرطي من المجموعة كان يظهر عليه الهدوء ونفاذُ الذهن. دام الحديث ساعات طويلة وكان بحضور اثنين أو ثلاثة أشخاص من

المجموعة. فشرح لي انحراف الجبهة الإسلامية للإنقاذ والفراغ السياسي لبرنامجها و"التوسُّعية النحسة" للوهابية التي تترجمها العربية السعودية، التي حسب رأيه أنتجت فكرة الهجرة والتكفير، وطموح اليهود في السيطرة على العالم أجمع في الميدان السياسي والاقتصادي... وحسب زعمه فإنَّ اليهود وجدوا "أشخاصاً أمثالنا" ليحطِّموا الإسلام والدول الإسلامية.

ثم تركوني وطلبوا مني أن أفكر جيِّداً في الأمور التي لم أدل بها بعد.

وفي يوم 23 يونيو 1994 كنت لا أزال في هواس التعذيب بما أنني كنت أنتظرهم في أية لحظة. لقد كنت أراجع باستمرار كل الذي اصطنعته لهم أثناء التعذيب حتى أستطيع تكراره خلال "الاعترافات". لأنني لو أنكرت تلك الأمور أو نسيتها فإنَّ عذاباً أشدَّ كان ينتظري.

وكان يوم 24 يونيو 1994 من أطول الأيام في حياتي بسبب ما تعرَّضت له من التعذيب بالماء والخرقة مع اللكمات في كل موقع من الجسم وخاصة الوجه والعينين.

واسترجعت سيناريو يوسف وصرَّحت لهم وَهَمِيّاً أنني أعطيته أسماء جبالي، عميد الجامعة، ومدرسين آخرين لهما اتجاه يساري من معهد الرياضيات مثل إدريس بولعراس وعمار خوجي.

واسترجعت كذلك سيناريو لعربي وبلعدي وتخنوني وعيساة وزعمت أنَّ هؤلاء لهم علاقة وثيقة بيوسف ورجام ومحمد السعيد. واصطنعت خيراً مفاده أن هذا الأخير بعث إليّ برسالة أكَّد لي فيها أنَّ الحوار مع النظام غير مجدٍ. وبما أنهم كلَّموني عن اجتماع لإحدى الجماعات، فقد اختلقت لهم أنَّ أعضاء هذه الجماعة أكَّدوا لي تحضير ذلك الاجتماع غير أيّ لم أكن أعرف أين سيتم.

كل ذلك كان غير كاف لإيقاف تعذيبي الذي طال وطال كثيراً. وأمرت أن أذكر كل اجتماع. فذكرت لهم اجتماعاً مع علي جدي عند يوسف بن حليلة. ثم ذكرت لهم اجتماعاً ودياً مع بلّحش ومجداني بدعوة من بلّحش داخل فيلا أحد أقربائه. فوجَّهت لي تهمّة التجسس لصالح الأمريكيين بما أنَّ تلك الفيلا مجاورة لمؤسسة أمريكية-جزائرية. ثم ذكرت لهم دعوة صديق للقاء عادي جدا في حسين داي. كل ذلك لم يؤدِّ إلى توقيف التعذيب. وبعد مدة، أخبروني أن أحدا سيأتي ليكلِّمني وعليّ التزام الصمت. إن الشخص المعني كان الدكتور العفري الذي أكَّد أنني شاركت في اجتماع عند شرفاوي في 1994 وشاركت معه وسيدهم وحمي في اجتماعات أخرى من أجل أعمال إرهابية.

ولما خرج العفري، أكّدت لهم أن كل ذلك غير صحيح، وفهمت في ذلك الحين انه منذ البداية كانوا يريدون أن أتحدث عن الاجتماعات التي ذكرها الدكتور العفري. فأندروني بأن أفكر جيّداً وإلاّ فعليّ أن أستعدّ للتعذيب. ثم تركوني لمدة ربع ساعة أحسست فيها أنني سأهلك فتأوّهت بصمت وتضرّعت إلى الله القدير.

ثم رجعوا إليّ وفكّوا رباطي وتركوني أتألم في زنزاتي. وأخبروني أن العقيد كان قد حضر تلك الحصة، وأنهم سيأتون في الغد بطرق أخرى لانتزاع الاعترافات. كان ذلك في المساء، نهاية يوم أحسست فيه أنه طويل وطويل جداً!

لقد كان يوماً 25 و26 يونيو 1994 يومين للألم والانتظار اللانهائي. فعند كل ضجة كنت أظن أنهم قدموا ليأخذوني إلى أنواع أخرى من التعذيب. إن قراءتي للقرآن والصلاة قد خففنا عنيّ المعاناة. وقد لجأت إلى الله الواحد سبحانه وكنت أحس بالقرب من الله في تلك اللحظات.

وهناك فكرة راودتني كثيراً: إن شجرة الإسلام لا بدّ وأنّ لها جذور عميقة وراسخة. إنّها في الكهوف والقبوات والطبقات تحت الأرضية، إنّها عبر التضرع والابتهاال إلى الله بالصلوات والدعاء الخالص، الدعاء الذي يرتفع من أفواه المؤمنين في سكون الليل وظلامه، إنّها عبر الصيحات المشابهة لـ «أحد! أحد!» التي كررها بلال تحت التعذيب، إنّها عبر الدموع والآلام بشتى أنواعها، وعبر الأنين والأرواح التي تصعد إلى الله أثناء التعذيب، في نفس الزنانات التي عُذّب فيها أبائنا وسلّموا أرواحهم خلال ليالي الاستعمار، عبر هذا كله تتوطّد وتقوى جذور شجرة الإسلام.

إن 27 يونيو 1994 كان يوم تعذيب أطول من يوم 24 يونيو 1994. فقد استعملوا هذه المرة مختلف الوسائل، الماء والخرقّة واللكمات والجلد على باطن القدمين. إن كل الذي اصطنعته لم يكفهم. ففهمت أنهم أرادوا منذ بداية التعذيب أن أعترف بالاجتماعات الخيالية التي تكلم عنها الدكتور العفري.

ثم قيل لي أنني مصاب بحصار نفسي وأنني خائف من النتائج التي ستجرّ لو تكلمت عن الاجتماعات (الخيالية) التي ذكرها الدكتور العفري. وأمرني الشرطي الذي بدا هادئاً وظريفاً - وكأنه أخصائيّ في علم النفس - أن أقرأ آية الكرسي حتى «أتحرّر نفسياً». فقرأتها وتضرعت إلى الله. كل الأشخاص الذين كانوا حولي تساءلوا عن هذا "الحصار النفسي". ومن أجل "تحريرني"، أوتي بالدكتور العفري من جديد وطُلب منه أن يعطيني التفاصيل عن الاجتماعات (الخيالية) التي كان قد ذكرها.

فقال لي حينئذٍ أُنِي حضرت معه في اجتماع في 1994 في منزل الحاج شرفاوي بحضور محمد السعيد والحاج حمي ومصطفى ابراهيمي وآخرين. وقال أيضا أنه في ذلك الاجتماع المزعوم أخذ محمد السعيد الكلمة وأعلن أن الفصائل المسلحة ستتحّد في قوة واحدة، وكان هذا الاجتماع المزعوم تحضيراً لمؤتمر الوحدة للفصائل المسلحة. وذكر العفري أُنِي حضرت أربعة اجتماعات في عيادته مع الحاج حمي والدكتور سيدهم لتعيين الشخصيات الثقافية التي يجب اغتيالها، مثل الجبايلي...

وهنا أمرُ بأن يسكت ولا يذكر أسماء المثقفين الذين تحدّث عنهم من قبل. فأمرت أن أردّ على الدكتور العفري. فقلت له: «لماذا تكذب وأنت ترى أُنِي تحت التعذيب؟» فقال لي: «نعم، لقد حضرت عندي، في عيادتي، مع الأشخاص الذين ذكرتهم!» فقلت له: «اتق الله ولا تكذب!» حينئذٍ شدّدوا عليّ التعذيب لأنني، بالنسبة لهم، كنت أتمادى في الكذب.

فأخرجوا العفري وعدّوني لمدة أطول حتى يقتلعوا مني اعترافات فيما يخص الاجتماعات الوهمية التي ذكرها الدكتور العفري. لقد كنت شبه متأكد أُنِي سأسلم الروح إلى مولاها في تلك اللحظات، فكثرت ما قاله العفري حتى أتجنب أهوال المزيد من التعذيب. ولكن ذلك لم يكفهم، فطلبوا المزيد من التفاصيل ثم تركوني أخيراً مكبلاً أعاني الأمرين لفترة طويلة.

وعلمت فيما بعد من طرف الدكتور العفري أنهم رجعوا إليه وأمره بأن يقول الحقيقة وأنهم لن يؤذوه. وحينئذٍ أكّد لهم أنه لم يحدث شيء من هذا كله وأنه اصطنع ذلك حتى ينجو من التعذيب. فعادوا إليّ من جديد، وفكّوا رباطي وأخبروني أنهم سيرجعون غداً. فقضيت الليلة في معاناة كبيرة متضرعاً إلى الله العليّ القدير.

وفي يوم 28 يونيو 1994، أي في اليوم التالي، حدثت مناقشات طويلة بيني وبين اثنين أو ثلاثة من عناصر الشرطة، بدون تعذيب ولكن مع تهديدات من حين لآخر. فوضّحت لهم أنه فيما يخص الاجتماع الذي وقع عند شرفاوي، فلا شيء من هذا القبيل حدث لأن آخر زيارة لي له تعود إلى أكثر من سنة كاملة، وأنه قد غير مقرّ سكنه. وفيما يخص اللقاءات في عيادة العفري، قلت لهم أُنِي لم ألتق بالدكتور سيدهم عند الدكتور العفري.

وفي يوم 29 يونيو 1994 تعرّضت لطريقة جديدة من التعذيب طوال اليوم. الجلد بالهراوات وأنايب مطاطية على الرأس والظهر العريان والفخذين والركبتين والساقين

والذراعين واليدين. لقد كان وابلًا من الضربات القاسية ينزل عليّ طيلة اليوم بدون شفقة. أحسست أنني سأسلمّ روحي مرة أخرى. إنهم كانوا يريدون مني اعترافات عن «الجزارة» التي أجهلها والمسؤولية الوهمية التي أحملها في «هيكلتها». وأمروني بالكلام عن الجمعية الإسلامية للبناء الحضاري وعن تركيبتها وهياكلها وأهدافها.

وفي آخر النهار، أعطوني فنجان قهوة وشيئا من الخبز. لقد كنت أبتلع الخبز مع القهوة بصعوبة. ثم تُركت مرمياً على الأرض في زنزانتي.

وكان يوم 30 يونيو 1994 يشبه سابقه. فقد تعرضت لنفس تقنيات التعذيب طيلة اليوم الذي بدا لي أطول. ولكن هذه المرة بقيت آثار الجلد والتعذيب على كامل جسدي، آثار التعذيب التي لم تندمل بعد. وفي آخر النهار أوقف التعذيب وأعطوني قطعتين من الخبز وقليل من الجبن، وأخبروني أنّ المرحلة الأولى من التحقيق قد انتهت وبقيت المرحلة الثانية. لم يبق سوى تسليم أمري إلى الله رب العالمين.

مرّ يوم 1 يوليو 1994 دون أيّ شيء يذكر. كان قميصي وسروالي الوسخين ينتنان برائحة كريهة من الدم الذي سال من جروحي الكثيرة.

وجاء يوم 2 يوليو 1994، أخذت إلى الطوابق العليا من أجل توقيع القسم الأول من المخضر. وأعطيت قميصين لألبسهما وأغسل ثيابي الوسخة. لم يقدّم إليّ أيّ نوع من العلاج مع أنني طلبت ذلك.

وفي يوم 3 يوليو 1994 كانت هناك مناقشة طويلة في موضوع التجسس بين الروس والأمريكان؛ إنهما طريقة لإعدادي للتحقيق القادم. لقد اتُّهمت في النهاية بالجوسسة وشدّدوا على أنّ اللقاء الذي تمّ مع الدكتور بلّحشر والدكتور مجداني في فيلا في المدنية كان لقاء تجسس لصالح المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A). وطُلب منّي أن أفكر من جديد في اللقاءات التي لم أذكرها بعد.

استدراك: نسيت أن أذكر مواجهة مع الأستاذ بن حليلة التي أكّدت خلالها أنه بريء. كان ذلك في الأسبوع السابق.

وفي يوم 4 يوليو 1994 غسلت قميصي وسروالي بصعوبة كبيرة بقليل من صابون أومو (Omo) الذي سلّمه لي ذلك الشرطي "الهادي والظريف". وطلبت قليلا من الجافيل لتنقية جروحي فلم أحصل عليه إلّا بعد يومين حين لاحظني أحد الحراس في حالة يُرثى لها. أعطاني كمية قليلة. هذا هو "الدواء" الوحيد الذي تحصّلت عليه.

بدأت حالتي العامة تتدهور تدهوراً خطيراً: ضعف في القوى مع آلام كثيرة، وسيلان مُتَقَيِّح من الأنف، جروح تعفنت بسبب الصدمات التي أحدثتها الضربات والجروح، آلام حادة في العينين وانخفاض في الرؤية للعين اليسرى بسبب اللكمات على حجاج العين، دويّ في الأذنين وانخفاض السمع بسبب نفوذ كميات كبيرة من الماء أثناء التعذيب بالخرقة والماء، تخدّر الظهر والأيدي بسبب تشديد ربط الأغلال، أرق بسبب الأوجاع المستمرة في العظام والمفاصل جرّاء افتراش أرضية الزنزانة الإسمنتية.

لقد كان أحسن عزاء لي في تلك اللحظات هو ذكر الله رب العالمين الذي شعرت أنه قريب من روحي. إنّ قراءة القرآن شفاء لا مثيل له. سألت الله بكل قواي في حالة تضرع وبكاء بأن ينتهي الظلم وتصعيد التعذيب تجاهي وتجاه كل المؤمنين.

في 5 يوليو 1994، يوم عيد الاستقلال، لم تكن لدينا أية معلومات عما هو جار خارج عالمنا. وحوالي الساعة العاشرة صباحاً، أخذ الحراس كل المعتقلين في زنانات تحت الأرض - بما فيهم المتحدّث - إلى الطابق الأعلى فصعدنا مصطفيين واحدا خلف الآخر والعيان معصوبتان. لقد كنا حوالي عشرة، ووُضعنا في قفص مساحته مترين أو ثلاثة أمتار مربعة ونوافذه مفتوحة حيث يمكن رؤية السماء عبر المبانى. ورغم أننا كنا مكّدسين فقد كنت سعيداً لأني استنشقت جرعات من الهواء النقي.

ورأيت الدكتور العفري الذي عرفته بصعوبة لأنه تغيرت ملامحه تماماً. فقال لي: «معذرة يا سعيد، لقد اصطنعت ذلك السيناريو تحت التعذيب فتذكرت زملائي في الثانوية مثلك ومثل سيدهم، وهكذا ورّطتكما أنتما الاثنين في أعمال إرهابية وهمية.» واخبرني أنه هو الذي وجّه الفرقة الخاصة، مضطراً ومجبوراً، في يوم 19 يونيو 1994 قرب منزلي وهكذا اختُطفنا أنا وأبنائي على الساعة الثانية بعد الزوال. وأكد لي أنه تراجع عدة مرات فيما بعد عمّا قال ولكن بدون جدوى. وهنا فهمت الضراوة التي كان يعاملني بها هؤلاء الجلّادون، الذين أرادوا بأية طريقة أن أوكد تصريحات العفري، ولكن بما أنني أجهل تلك التصريحات لم يكن لديّ إلاّ اصطناع تصريحات أكثر تلفيقاً حتى أتجنّب التعذيب.

وعرفت صديقاً آخر، وهو الدكتور نور الدين مجداني، مختص في علم الأوبئة والذي يشتغل بوزارة الصحة، وكان يعاني من مرض البواسير ولا يأكل شيئاً ولا يتلقّى علاجاً بطبيعة الحال. وقد حكى لنا مختصّ في الإعلام الآلي أنه أمضى ثمانين يوماً من الاحتجاز والتعذيب وأنه نجا من الموت عدة مرات. وقال أنه رأى في مكان آخر أناسا يموتون موتة

بشعة تحت أنواع من التعذيب لا يتصورها إنسان: المنشار، الشففاطة، الخنق، عملية الخرقه الخ. وحكى لنا آخرون تقنيات للتعذيب رهيبه للغاية!

يا إلهي! إنّ كل هذه الجرائم والإبادة تقع في صمت في الأقيية والزنانات تحت الأرض لدى الفرق الخاصة ومخافر الشرطة، الخ.

وأخيرا وفي ساعة متأخرة من المساء، رجع كلّ منا إلى زنرنته تحت الأرض حيث العزلة والروائح الكريهة. لقد صرت أحس بها أكثر فأكثر.

في صباح 6 يوليو 1994 أخذوني إلى الطابق الأخير، أو ما قبل الأخير، من أجل إتمام المحضر. وكان يجب عليّ أن أعترف بكل شيء وإلا فإنّ التعذيب كان سيستأنف من جديد. وبعد ما رأي أحد الجلّادين أتألم بشئى أنواع الألم، سألني - وكان له صوتٌ رخيّم، وكان هو الذي أعطاني من قبل قليلا من الجبن بعد يوم من التعذيب - قائلا: «إنّ أباك كان شهيدا أليس كذلك؟» فرددت بالإيجاب. فسألني: «لقد عُذّب من طرف الفرنسيين؟»، فقلت بالطبع. فقال: «من الذي نال أكبر قسط من التعذيب، أنت أم أبوك؟»، فتردّدت عن الإجابة، لأنّي لم أكن أظن أنّ هناك فرقا كبيرا، ولكن قلت له مع ذلك: «أظن أنّ أبي قد عُذّب أكثر». فردّ: «ترى إذن!»، ويقصد أنّ التعذيب الذي يمارسه اليوم النظام الانقلابي أقلّ شراسة.

ولكن ما هو الفرق عندما يموت الشخص اليوم تحت التعذيب كما مات المجاهدون كذلك تحت التعذيب إبان حرب التحرير؟ فتذكّرت حينئذ عنوان كتاب المحامي جاك فيرجيس الذي يلخص المأساة: «رسالة إلى أصدقائي الجزائريين الذين أصبحوا جلاّدين.»

في الفترة بين 7 و12 يوليو 1994 كنت محبوساً في زنزاني ليلاً ونهاراً. لقد كنت مشغولاً بمجروحي التي أصبحت تؤلني أكثر فأكثر. ولقد كنت أتألم خاصة من ضربة قاسية على رأسي، ومن عيني اليسرى حيث أن بصري ضعف كثيرا ومن يدي اليمنى التي أصبحت لا أستطيع طيها وكذلك من آلام في ظهري.

وفي 13 يوليو 1994 سعدنا (أنا وبعض المعتقلين) من أجل إتمام المحاضر. كثير من الاعترافات المقتلعة تحت التعذيب لم تطرح لي من جديد. فوقّعت المحاضر مثل المرة السابقة، والعينان معصوبتان. وأخبرني المحامي فيما بعد أنهم أعادوا النقاط السابقة بطريقة مضخمة أكثر.

ولما رأني أحد الحراس أتألم من جروحي، نظّف لي الجروح ووضع عليها المركركرون. ثم رجعنا إلى زنزانتنا.

وفي أيام 14، 15 و16 يوليو 1994، بقيتُ في زنزانتني أتألم من جروحي ألماً شديداً. وفي مساء يوم 15 يوليو أُدخلت (مع معتقلين آخرين) عند المصوّر. فأخذوا صورنا مع بصماتنا.

وفي ليلة 16 إلى 17 يوليو 1994، وبينما كنت أتوقّع أني ذاهب يوم الغد لأمثل أمام قاضي التحقيق، ها هم جاءوا وأخذوني إلى الطابق العلوي من أجل المناقشة مع القادة. لقد أنكرت التصريحات التي انثرتت مني تحت التعذيب، ولكنهم أكدوا بأنني تكلمت بكل حرية. حينئذ، وخوفاً من أن أرجع إلى التعذيب، كررت لهم ما قلته من قبل ثم أرجعوني إلى زنزانتني.

وبعد لحظات، أي عند منتصف الليل تقريبا، فُتح باب زنزانتني. فاندهشت، كنت أظن أنهم سيأخذونني إلى مكان آخر للتعذيب. حقاً لقد جمد الدم في عروقي من شدة الخوف. وضعوني داخل سيارة في المقعد الخلفي وانطلقت بنا. لم أفهم شيئاً. وبعد ربع ساعة نزلت والعينان معصوبتان إلى أن دخلنا عمارة. فتكلّموا عن بطاقة طبية تُعدّ لي ففهمت أنني في قاعة استعجالات من أجل العلاج، ومن المحتمل أن نكون في مستشفى. فتنفست بعمق، وارتحمت أنني لم أحمل إلى مكان التعذيب. فجاءت امرأة وأخذت تعالج يدي اليسرى ولمت الجرح بعدة نقاط خياطة لأن الجرح كان عميقاً. وفضلت أن تُفحص جروح رأسي من طرف أخصائي في جراحة الأعصاب. ونظراً لتأخر هذا الأخير قيل لي: «لا يسمح الوقت حتى تُجرى لك عملية جراحية لعلاج التمزقات في رأسك.»

ومن ثمّ ردّني الجلّادون إلى زنزانتني تحت الأرض من جديد.

وفي 17 يوليو، مُثلت أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الخاصة بالجزائر أين صدرت في حقّي مذكرة حبس واعتُقلت في سجن الحراش.

14.2. محمد سادات

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 153.

اسمي محمد سادات، أبلغ من العمر 39 عاماً. متزوج وأب لثلاثة أطفال. أشغل رئيساً لقسم الإدارة في الخطوط الجوية الجزائرية بمطار الجزائر العاصمة. أدلي بهذه الشهادة من سجن الحراش يوم 14 أكتوبر 1994.

أوقفت يوم 7 سبتمبر 1994 في حدود الساعة العاشرة صباحاً، حينما كنت أغانر المركز الطبي للخطوط الجوية الجزائرية على مقربة من مقرّ عملي. كانت ترافقي ابنتي الصغيرة البالغة من العمر سبع سنوات، جئت بها إلى طبيب الأسنان للمعاينة. فصلتُ عن ابنتي التي أُخذت في سيارة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية كنت أوقفتها أمام المركز الطبي. لا أدري حتى الآن مصير ابنتي.

أخذوني مباشرة إلى ثكنة شاطوناف، وفورا أوسعت ضربا وشتما. ثم جرّوني من ثيابي ومدّوني فوق سرير مصنوع من الإسمنت ثم ربطوا قدمي وفخذي ويدي بأغلال مشدودة بإحكام تحت السرير. كنت كقطعة السجق بدون أية إمكانية للحركة. ثم شرعوا في تعذيبٍ فظيعٍ بالخرقة، خرقة مبلولة فوق الوجه ويفرغ فوقها الماء بدون انقطاع ومنخري مسدود بأيديهم، والنتيجة هي الانقطاع الكلي عن التنفس. بعدها ابتلعت الماء وفي وقت قصير امتلأ بطني. عندها صعد أحدهم فوق بطني لاستصرع الماء.

بعد ذلك عدّوني بالكهرباء (400 فولط) متبوعة باللكمات العنيفة والضرب بمرآة تشبه مطرقة مجهزة ببرغي وتُحدث جروحا في الجسم. ثم أعادوا التعذيب بالخرقة وهكذا دواليك. تعرضت لهذا التعذيب حوالي اثنتا عشرة ساعة يومياً.

وفي نهاية كل حصّة تعذيب كان عليهم أن يأخذوني إلى زنزانة انفرادية حيث كنت لا أقوى على المشي وأعاني من آلام فظيعة في كل أنحاء جسدي وخاصة في ناحية الكتف. كانوا يُلقون بي داخل الزنزانة عريانا ويأمرون الحراس بحرماني من الأكل.

وفي الغد، أعادوا عملية التعذيب بنفس الطرق. كانوا يقولون لي في كل مرة ستموت اليوم وإن لم تمت تحت التعذيب سنضع لك رصاصات في الرأس وستُرمى أمام بيتك. هدّوني عدة مرات أنهم سيحضرون زوجتي وسيغتصبها كل الجنود.

دامت هذه الوضعية ثمانية عشر يوماً. عُذبتُ بانتظام مدة اثنتا عشرة ساعة يومياً. كانوا يُلقون بي في نهاية النهار مجرداً من الثياب في زنزانة انفرادية.

كانت الحصّة الأخيرة من التعذيب الأكثر فظاعة حيث كسروا ذراعي بضربي بكل قوة بكرسي بينما كنت مقيداً إلى السرير الإسمنتي. كما ضغط الضابط الذي كان يضربني بالكرسي - ويقوم بمراقبة كل عمليات التعذيب منذ البداية - على عيني بإبهامه بكل قواه لكي يفقأها وذلك طوال أكثر من 15 دقيقة. وفي نفس الوقت كنت أعذب بالكهرباء، فتوصل قطبي الكهرباء بأذني ثم بجهازي التناسلي. إضافة إلى هذا تكبّدت الخنق بالماء والضربات التي لا تنقطع.

تسببت الضربات القوية في الدماغ والوجه في أوديعا خطيرة في ناحية الوجه والعينين، كما أدى جلد الرأس إلى فقدان القدرة على فتح العينين والفم. وكان الجلادون يضحكون حين يروني منتفخا كالقربة.

كانوا يضعونني في الزنزانة ثم يُخرجني الجنود ليوجهون إليّ الضربات ويطفئون سجائرهم على جلدي، وعلى أنفي وبطني وأذنيّ.

أنا معتقل حاليا في سجن الحراش. والكسر الذي تلقّيته في ذراعي الأيمن أثبتته الأشعة في عيادة السجن يوم 3 أكتوبر 1994.

أنبهكم أنهم هددوني بتدمير بيتي الذي أسكن فيه مع والدي وعائلتي.

بما أنّ ذراعي مكسورة وأنيّ شبه أعمى (بصري مضطرب من جرّاء التعذيب) ولي ازرقاق الدم من اللطم تحت الجلد، علاوة على الآثار النفسية التي تركها التعذيب المستمر، فإنّ بقائي على قيد الحياة يعتبر معجزة. كانت حياتي مهددة إلى غاية مثولي أمام قاضي التحقيق للمحكمة الخاصة بالجزائر، وقد أوسعت ضربا وهُدّدت بالإعادة إلى التعذيب في حالة إنكار ما جاء في محضر "التحقيق" للشرطة. وقد حدث هذا أمام مكتب القاضي في رواق الطابق الخامس لمحكمة الجزائر.

15.2. الطيب زيتوني

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

اسمي الطيب زيتوني، عمري 25 سنة وأقطن دّلس، بمدينة الحدايق أين أمارس مهنة خراط. يوم الخميس 4 مايو 1995 على الساعة التاسعة صباحا دخلت فرقة من الجيش مرفوقة بالدرك الوطني إلى محليّ. استجبوني دركيّ برتبة رقيب وحينما قلت له أنّ إسمي زيتوني ركّني ركلة قوية في أسفل بطني فوقعت على الأرض لحقة وزني (57 كيلوغرام). بعد ذلك أركبوني في شاحنة ووضعت على بطني كي لا يراني أحد، وعند توقّف الشاحنة وجدت نفسي أمام مقر شركة لوناكو (ONACO) الواقعة في بؤابة دّلس. لوناكو مؤسّسة (مصنع) قديمة تحوّلت إلى ثكنة (مركز أمامي) للجيش في دّلس.

أنزلوني من الشاحنة، ثمّ أوثقوا يديّ بشدة بجبل وراء ظهري وألقوا بي وسط السّاحة حيث أحاط بي خمسة أو ستة جنود وقاموا بتغطية وجهي بثوب مبلّل، ثمّ بأمر من الرقيب بدؤوا بتوجيه الضربات إلى كلّ جسدي بما في ذلك صفع وجهي. لم أستطع أن أصدّ كلّ

ذلك لأن يديّ كانتا مربوطتين. ضربوني بقضبان خشبيّة لمُدّة عشرين دقيقة على جميع أنحاء جسدي. ثمّ أجلسوني على ركبتيّ فوق طريق مزوّت يحرق كلّ من يلمسه، كلّ هذا ولم أكن أعلم حتّى ماذا فعلت ولماذا يعاملونني هكذا.

وبعد الظّهيرة جاء نفس الدركيّ برتبة رقيب، ففكّ وثاقي وأخذني إلى مكتبه وقدم لي بعض الماء لشدّة عطشي. بعدها بدأ يسألني عن أناس مطلوبين، ولأنيّ لم أكن أعرفهم فقد أطلق سراحني قائلاً أنّه كان مخطئاً في حقّي.

وعند رجوعي إلى البيت فرحت عائلتي بعودتي خاصّة وأنّ العيد كان على الأبواب. استحمت، وبدأت الوالدة بتضميد جروحي ودهن جسمي المزرق من جرّاء الضرب بزيت الزيتون. عندها رنّ الهاتف، ورفعت السّماعه فإذا به نفس الرقيب يطلبني للحضور إلى الثكنة في أسرع وقت ممكن حاملاً معي بطاقة التعريف. وهذا ما قمت به فعلاً. طلبت من والدي مرافقتي بسيّارته، وانطلقنا تاركين أمّي تبكي.

عندما وصلنا إلى الثكنة وجدنا الرقيب محاطاً بالجنود. أخذني إلى مكتبه وطلب منّي بطاقة التعريف، وقال أنني سأمضي الليلة في الثكنة. بعدها طلب من أحد الجنود أن يخبر والدي أنّهم يحتاجونني وأنّ عليه الرجوع إلى البيت بمفرده. أشرت إلى أبي طالباً منه الدّهاب وأن لا يقلق عليّ، فغادرنا والدّموع تدرّف من عينيه وكأ أنّه كان على علم أنّ العائلة ستقضي العيد بدوني وأنّه لن يحتضني إلّا بعد خمس سنوات من السجن.

أركبوني على متن سيّارة إلى ثكنة أخرى تقع على شاطئ البحر، في حدود مدينة دلّس، اسمها ليسالين (الملاحه - les Salines) والتي تلّقب بمثلث برمودا لأنّه ينذر من خرج حيّاً من هذه الثكنة التي التهمت عشرات الشّباب من منطقة دلّس لم يسمع عنهم أحد وانقطعت أخبارهم. هذا هو مصدر تسمية مثلث برمودا. عرفْتُ حينئذ أنّ الأمر خطير، وأنّه سوف تمرّ عليّ أيّام ستظلّ عالقة في ذاكرتي حتّى الممات، وأنيّ أوشك أن لا أعود إلى البيت مرّة أخرى. وجاء في مخيلتي كلّ الذين مرّوا من هذا المكان وانقطعت أخبارهم، كان أغلبهم شباب مثلي يعيشون حياة هادئة ويحلمون بجزائر حرة ومستقرة ويأملون بمستقبل سعيد. ولكن شاءت أقدار الله أن تجري الأمور على ما هي عليه، وربما سيكون لي نفس المصير. أثناء المسير كان رأسي مغطّى وكنت لا أرى شيئاً على الإطلاق ولم أكن أسمع إلّا

³ .Le triangle des Bermudes

شتائم مصحوبة بضربات على رأسي. وأحسست بخوف رهيب لأني لم أكن أعلم بعد لماذا يفعلون بي كل هذا.

عند وصولنا إلى الثكنة أنزلوني وشرعوا في دفعي بقوة وضربوني على جميع أنحاء جسدي. دخلنا نقالة ونزعوا عني العصا التي كانت تحجب عني الرؤية، فوجدت نفسي أمام ثلاثة رجال أشداء داخل غرفة شبه فارغة ومفزعرة. كانوا كلهم برتبة نقيب، يرتدون لباس المظليين. قال أحدهم: «من الظاهر أنه إرهابي خطير.» أخذوني بسرعة ووضعوني داخل مكان يشبه التلاجة طوله 1.5 متر وعرضه ستة أعشار المتر. كان المكان ضيقا جدا لهذا كان علي أن أبقى جالسا على ركبتي، وكان الظلام دامسا والصمت رهيبا.

وفي حوالي الساعة الحادية عشر ليلا فُتح الباب وأخرجوني ولأول مرة طرحوا علي سؤال: «أين الإرهابيون؟» أجبت أنه ليست لي أية فكرة. عندها ضربت عشوائيا حتى أغمي علي، ثم رموا الماء على وجهي واستؤنف التعذيب. ثم أمر نقيب بأن أؤخذ أمام شاطئ البحر وأضرب حتى إذا فقدت وعيي أرمى في البحر لأفريق من غشيانتي، وهكذا دواليك.

في هذه الليلة أغمي علي ثلاث مرّات بهذه الطريقة، وكل مرة يعود الرقيب ليسألني نفس السؤال: «ماذا عندك لتقول؟» فأجيبه أي لا أعلم شيئا وأني لا أعرف تماما ما يتحدث عنه. وأمر الرقيب جنديا أن يميني بالرصاص، فأخذ الجندي بندقيته مصوبا إياها نحوني وقال لي: «تكلم وإلا أطلقت عليك وابلا من الرصاص!» أجبته أنه ليس عندي ما أقوله لأني لا أعلم شيئا وأضفت: «إنك لو قتلتني فأنت مسؤول أمام الله على هذا العمل الذي لا مبرر له.» اقترب الرقيب مني وقال: «من مصلحتك أن تتكلم، على كل حال فإنك لن ترى والديك بعد اليوم.» وأمرهم بإرجاعي إلى التلاجة. لم يكن بمقدوري المشي، فأمر النقيب بجري إلى النقالة. ولما وصلنا رموني في التلاجة كما ترمى القاذورات وأغلقوا علي الباب وتركوني في هذه الحفرة الموحشة وهذا السكون القاتل.

في اليوم الثاني (5 مايو 1995)، أخرجوني من حفرتي وأوثقوا يدي ورجلي معا بجبل بعد أن جرّوني من ثيابي. كنت عاريا كيوم ولدتني أمي. بدؤوا يضربوني بعصي من خشب. كان بين الجلادين رجل برتبة مساعد يُدعى وليد الشايب في الأربعينات من العمر، يُخيف كلّ الناس، معروف بأنه لم يتزوج وليس لديه عائلة وأنه لم يكن يعدب من

أجل الحصول على معلومات ولكن من أجل التلذذ، يعني أنه سادي ذ. كان يحمل موصلاً سلكياً ويقوم بجلدي على مستوى الوجه والرأس. كان معه ثلاثة أو أربعة جنود يضربونني بالعصي. بعد ذلك قاموا بجري، وأنا عاري الجسد، على أرضية من حصب إلى غرفة التعذيب على بعد خمسين متراً. ربطوني عارياً إلى قارورة أسيتيلين كي لا أتحرّك وإلا فأسقطها على جسدي. بدأ ولد الشايب يجلدني بموصله السلكي حتى أغمي علي. ولما أفقت وجدت نفسي في الثلاجة المظلمة والتي أصبحت مأوى بالنسبة إلي، أين أستطيع أن أستريح قليلاً.

وفي اليوم الثالث، 6 مايو، فتح جندي عليّ الباب فرجع قليلاً إلى الخلف ثم أدار رأسه. لم يكن بمقدوره رؤيتي في تلك الحالة: كنت عريانا وملينا بالجروح والدماء، كما كنت أنئن برائحة كريهة. فأحضر لي سروالاً وقميصاً، أحسبها ملكي، لا أدري، لم أعد أتذكر ماذا كنت أرتدي. بعدها أحضر لي قطعة خبز يابس من بقايا أيام وجدتها لذيدة لأتني كنت لم أكل شيئاً منذ ثلاثة أيام. ثم أحضر لي الماء وكان مندهشاً كيف كنت أتلذذ هذا الطعام وكأنه عصير الموز. وقد تأثر لدرجة أنه ضرب الباب بيده ضربة شديدة، وهمس بكلمات لم أفهمها لأنني كنت منشغل البال في أكل تلك اللقيمات. اعتذر إليّ كي يقفل الباب وقال: «إنّها الأوامر!» ثم همس إليّ بكلمة تشجيع. فرجعت إلى قبوي منشرج الصدر لأنني وجدت إنساناً فيه بقية رحمة، ولكني كنت قلقاً لكونه ربّما الوحيد في هذه الثكنة.

بعدها جاء أحدهم برتبة نقيب يدعى مولاي وفتح الباب. أخرجني وسألني عن بعض الأشخاص المطلوبين. ذكرت له من أعرفهم، فمنهم من هو جار لي ومنهم من سمعت عنه، ولكنني أكدت له أنه ليس لي أية علاقة بهم، وهذه هي الحقيقة. فبدأ يهددني، وقال لي: «من الأفضل لك أن تتكلم وإلا فإنّ محابرات بومرداس سيحضرون لرؤيتك، وصدّقني فمعهم ستتكلّم حتى عن أمك!» ثم أغلق عليّ في الثلاجة وذهب.

وفي حوالي الساعة الحادية عشر ليلاً فُتح الباب، فوجدت أمامي ثلاثة رجال بلباس مدني، أحدهم في الأربعينات من عمره، يرتدي نظارات، ضخم وملاحه توحى بأنه مثقف. أمّا الاثنان الآخران فكانا شابين. فهمت أُنهم من المخابرات، يعني رجال يقرّرون إن كنت ستموت أم لا، وفي بعض الأحيان يجهزون عليك في التوّ.

ذ ملاحظة المحررين: السادي هو الشخص المصنف بالسادية، وهي اشتقاق اللذة عن طريق تعذيب الآخرين، سواء بعدوان مادي كالضرب والإيذاء البدني أو بعدوان معنوي كالتقليل من شأن الآخر وعدم مراعاة مشاعره وكرامته. وغالباً ما تتمتع السادية بالنشاط الجنسي للسادي، فلا يشتق لذته الجنسية إلا عند إيقاع الأذى والضرر المادي والمعنوي بضحيته. السادية منسوبة إلى المركيز دو ساد (Marquis de Sade) 1740-1814.

أقول هذا لأني لاحظت من قبل علامة حمراء تميل للأسوداد في حائط النقالة، وعندما رأني أحد الجنود اقترب مني وقال: «أتدري أنّ هذه العلامة عبارة عن دم؟» وأقسم بأنّ المقتول كان شاباً تمّ القضاء عليه أمام عينيه. فبدأت أحاول فك هويته لأنني أعرف الشبان الذين اعتقلوا هنا وانقطعت أخبارهم.

بدأ أكبر الرجال الثلاثة سنّاً يحدّثني بحدوء محاولاً أن يقولني شيئاً ما، فكان ردّي دائماً بأني لا أعلم شيئاً، ولو كنت أعلم ما كنت لأتحمل ما لاقيته لحدّ الآن. فغضب وبدأ يضربني هو والآخرين مهدداً إيتاي بالموت. لقد أصبح كالمسحور. بعدها أخذوني إلى غرفة التعذيب، وقاموا بربطني وتجريدي من ثيابي ووضعوا الكهرياء في المناطق الحساسة من جسدي، وفي نفس الوقت قاموا بضربي على الوجه والرأس حتّى أغمي عليّ. بعدها أيقظوني وأعادوا الكرة بمضاعفة شدّة التيار الكهربائي؛ وهلمّ جرّاً. في هذه الليلة أغمي عليّ عدّة مرّات. لم يكن باستطاعتي المشي ولا الكلام، فأرجعوني إلى حفرتي شبه ميّت.

في صبيحة اليوم الرابع (7 مايو) جاء النقيب مولاي مرفوقاً بمدنيّ معروف باسم وليد، كان شاب قويّ، شديد السّمرة، أملس الشّعر، هو الأعنف والأرعب. وكان يخيف الجميع، ويقال بأنّه قتل الكثير من الناس. فتح عليّ وليد الباب وقال: «عندك مهلة إلى غاية منتصف الليل لتتكلّم، ففكر جيّداً، هذه فرصتك الأخيرة.» ثمّ أغلق الباب تاركاً إيتاي في هذه الحفرة المظلمة والسّكون القاتل.

لم أعد أعرف ماذا أفعل ولا ما أقول لهم عند عودتهم في منتصف الليل. هل أصطنع؟ ولكن ماذا أصطنع؟ هل أورّط أناساً أبرياء؟ لم أعد أستطيع تحمّل مثل هذا العذاب لا جسديّاً ولا معنويّاً، فأصبحت كالمجنون أتمتّى الموت رغم أنّ عمري 25 عاماً.

وفي حوالي السّاعة العاشرة ليلاً جاء وليد لوحده حاملاً معه أغلّالا. أخرجني ثمّ كبّلي وقال: «أرجو أن تكون قد فكّرت جيّداً!» فأجبتّه أيّ لا أعلم شيئاً على الإطلاق. فأخذني إلى غرفة التعذيب ثمّ نزع ثيابي وبدأ يجلدني بموصّل كهربائيّ. ثمّ نادى وليد الشايب قائلاً له: «أعمل به ما بدا لك.» فأثر هذا الأمر على وليد الشايب إذ غيرت علامات وجهه وكأنه عشر على كنز. بدأ يجلدني بكلّ ما أوتي من قوّة. بعدها طلب وليد إحضار آلة الكهرياء، وهذه المرّة وضعها في دبّري مضاعفاً التيار الكهربائي. لم يكن بمقدوري تحمّل ذلك الألم فأغمي عليّ. أحضروا الطّبيب العسكريّ ليكشف عني، فقال

لهم: «قليل من الجوّ (Jus) سيريجّه تماما!» فوضعوا الكهرباء هذه المرة في قضبي حتى أُغمي عليّ مرّة أخرى ووجدت نفسي بعدها في ززانتني أرتعد.

في اليوم الخامس، 8 مايو 1995، جاءوا لأخذي لممارسة نفس ألوان التعذيب. تطبّعوا على التعذيب فأصبح اطرّاداً آلياً بالنسبة لهم في حين أنه كان جحيماً بالنسبة لي. عندها بدأت أقول أيّ شيء، أذكر أيّ اسم يخطر على بالي. بدأت بذكر إمام كنت أعرفه سطحياً، خطر اسمه صدفة بيالي. كنت أختلق لهم حكايات وسيناريوهات كانوا يأخذونها بجدّيّة. ذكرت لهم أسماء الجيران. كان همّي الوحيد أن يتكوي لحالي.

تغيّرت طريقة تعاملهم معي، فتوقّف التعذيب فقط ليسهل عليّ الكلام وأقول لهم المزيد. ولما قلت لهم هذا كلّ ما أعرف استأنفوا التعذيب الكهربائي لأنهم أحسّوا أنه فعّال. أوصلوا الكهرباء إلى أصابع يديّ ورجليّ وأذنيّ، فذكرت لهم أسماء أخرى. كان الأمر بسيطاً بالنسبة لهم لأنهم أحضروا لي قائمة من الأسماء وما كان عليّ إلا القول بأن فلانا فعل كذا وفلانا فعل كذا ومن ثمّ يحضروهم ويعذبونهم ليحملونهم على إمضاء محضر، وهكذا يكونوا قد أنجزوا عملهم. بعد ذلك أصبحت كالمجنون، أقول أيّ شيء، أضحك لوحدي بدون سبب، كنت أرى كلابا ونساء ورجالا لم يكن لهم وجود.

وفي ليلة من الليالي أخذني الجلادون إلى وسط المدينة، فأنزّلوني وأمروني بالهروب. بلا شك كانوا يريدون رمي بالرصاص، فلمّا رفضت وضعوني على ركبتيّ وانحالوا عليّ ضرباً حتّى نرفت دما من فمي وأنفي ورأسي، ثمّ أرجعوني إلى الثكنة حيث أوثقوني عريانا في وسط السّاحة. وقد كدثُ أن أمزّق من طرف الكلاب التي كانت تمرّ أمامي من حين لآخر.

وفي الغد الباكر أخذوني إلى قاعة وليد الشايب حيث طلب منّي معلومات أخرى. وبما أنه لم يكن لديّ ما أقوله ضربني بجزامه، ثمّ أخرجني إلى السّاحة أين أمضيت كلّ الصبيحة تحت أشعة الشّمس المحرقة.

وفي المساء جاء مفتش الشرطة ومعه قائد فرقة الدّرك الوطني. كانوا مندهشين لحالي، أضحك بلا سبب وأتكلم لوحدي كمجنون حقيقيّ. فبدؤوا يستهزؤون بي، ثمّ أمر النقيب بأخذي إلى العيادة العسكريّة أين فحصني الطبيب ولكنّه لم يداو جروحي. وأمر الطبيب بإرجاعي إلى ثلاثي.

ر ملاحظة المحررين: باللغة الفرنسية كلمة جو (Jus) تشير إلى العصير والتيار الكهربائي في آن واحد.

وحين استرحت أخدموني إلى مركز الدرك ثم أعادوني إلى الثكنة، أين عدّبتني وليد الشايب مرّة أخرى بالكهرباء. ثمّ تعبوا منّي لأني كنت أفقد وعيي فيعيدوني إلى زنزاني. وبعد ذلك نقلوني إلى قسم الشرطة أين أمضيت على محضر لا أعلم ما فيه، ثمّ أرجعوني إلى الثكنة حيث أمضيت بضعة أيام، طلب الطبيب خلالها من الجنود عدم التعرّض إليّ كثيراً، غير أن الضباط كانوا يأتون أحياناً لضربي باللكمات أو بأحزمتهم. أمّا عن السبّ والشتم والإهانات فحدّث ولا حرج، لأني اعتدّت عليها.

بعد هذا كلّه، وحدث نفسي في السجن محكوماً عليّ بخمس سنوات، مع آلاف الحالات التي تشبه حالتي أو أسوأ. كان معي أناس كنت سبباً في سجنهم، أناس أبرياء ذكرت أسماءهم تحت التعذيب وبدورهم تكلموا عن أشياء لم يقوموا بها للإفلات من التعذيب أو التخلص منه. أناس كنت أتعدّب لحالمهم كلّما رأيتهم فأقول في نفسي: «هل يعذرونني ويسامحونني عند علمهم بالحالة التي كنت فيها؟»

من يدري ربّما يسامحونني عندما يطلعون على هذه الشّهادة.

16.2. صالح بوزينة

المصدر: شهادة مُبلّغة شخصياً.

اسمي صالح بوزينة. أنا في سن الأربعين ومنتزوج. أشتغل أستاذاً في التربية الإسلامية وإماماً. أنا من العاصمة ولكن أكتب هذه الشّهادة من المنفى في شهر أغسطس عام 2001. قبل أن أشرع في الشّهادة عن التعذيب الذي تعرضت له في 1994 و1995، أريد أن أصرّح أنّ هذا النظام الوحشي عدّبتني من قبل في سبتمبر 1984.^ز

حدث ذلك في يوم من أيام الربيع سنة 1994 وقد كنت نائماً في وقت القبول فهاجم عليّ جيش عرمرم من عناصر المخابرات بأيديهم رشاشات الكلاشينكوف والمسدسات وقلبوا البيت رأساً على عقب ثم أنزلوني بسرعة وأركبوني سيارة بيضاء ثم غطّوا وجهي بالسّتر (Veste) الزرقاء التي كنت ألبسها وانطلقوا بي إلى مركز التعذيب في منطقة اسمها عين الله باتجاه دالي بُراهيم ووضعوني في زنزانية منفردة وسخة وقالوا لي: «تبقى هنا حتى يأتي الأمر». وكانت الزنزانية مضاءة بشبه كشافٍ للنور (Projecteur) ثم حوّلوني إلى زنزانية مظلمة غاصّة بالشباب المؤمن. كانت تلك الزنزانية مظلمة، نتنة لأنّ فيها حفرة

ز توجد الشّهادة الكاملة عن تعذيب صالح بوزينة في سبتمبر 1984 في الباب التاريخي من هذا الكتاب، في مقالة بعنوان ممارسة التعذيب في الجزائر (1962-1991) حرّرها ص. د. سيدهم وم. آيت مبارك.

مسدودة مملوءة بالغائط، وكانت باردة بالرغم من كثرة الأنفاس. أخذوا من بيننا شابا في عمر الزهور وعذوبه عذابا وحشياً. كنا نسمع صراخه وِعويله وتأوّهه وكان قلبي يتمزق...

لم أتناول في تلك الفترة من الطعام سوى قطعة واحدة من الخبز القديم وشيئاً يسيراً جداً من البطاطة المقلية (frites) وجرعة أو جرعتين من الماء. نقص وزني بسبعة كيلوا. ولأنهم أخذوا مني الحزام، فإنّ سروالي صار أكبر مني بكثير واضطرتت إلى أن أمسكه باستمرار حتى لا يسقط.

أخرجوني في اليوم الثالث وأمروني بالانصراف فظننت أنّهم عازمون على قتلي فانصرفت وصرت أمشي وألتفت ورائي خشية رصاصة تسكن دماغي. وأسرعت الخطى حتى وصلت إلى مكان قريب من ملعب 5 يوليو فرأيت شابا يهتفون باسم فريقهم الرياضي فقلت في نفسي: «لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم! الناس يعذبون على بعد كيلومترات منكم وانتم تلهون وتلعبون!»

ووصلت إلى البيت وبني من الجوع ما لا يطاق.. ومن ألم الرأس والقلب مثل ذلك والله المستعان.

عزمت على السفر إلى حمام بوحنيفية لأنني كنت أعاني من مرض القوباء (eczéma) في أصابع القدمين وقد سبب لي ذلك حرجاً لا يقبل لي به.

وكنت قد سمعت عن المياه المعدنية الساخنة التي تخرج من أعماق الأرض في بوحنيفية وأنها مفيدة جداً لمرض القوباء فتحمست للسفر.

ولا يفوتني هنا أن أذكر أن جميع الأمراض (بدون استثناء)، التي كنت ولا أزال أعاني منها إلى يوم الناس هذا، هي من آثار السجن في سنوات 1984، 1994 و1995.

ذهبت إلى بوحنيفية بسيارتي وفي الطريق أوقفتني فرقة من الدرك قريباً من مدينة سنيفرف (حيث مصنع السكر المشهور) باتجاه الغرب الجزائري. فتشوا السيارة فوجدوا كُتُباً كثيرة فأخذتهم الدهشة وقالوا: «لم كل هذه الكتب؟» فقلت: «لأقرأ!» ثم فتشني أحدهم وسمح لي بالانصراف! فحمدت الله وواصلت طريقي.

وعند وصولي إلى حمام بوحنيفية أجرت غرفة في فندق أذكر اسمه وهو فندق الأمير^س وبعد ترتيب أمتعتي في الغرفة، خرجت إلى الحمام وقضيت ساعة أو ساعتين ثم تعرفت

على نواحي المدينة وصليت في مساجدها وتعشيت ودخلت إلى الفندق وبعد لحظات استسلمت لنوم عميق لذيذ لم يعكر صفوه سوى دقائق عنيفة على باب غرفتي بعثني من رقادى وأنا طائر اللبّ. سمعت صوتاً قبيحاً مزعجاً: «افتح الباب! نحن رجال الشرطة!» ففتحت الباب ولم أكن مرتدياً سوى سروالاً قصيراً خفيفاً من نوع برمودا (Bermuda) وكنزة خفيفة (Tricot de peau).

كانت الساعة تقترب من الثانية بعد منتصف الليل. وما إن دخلوا الغرفة حتى مسكني أحدهم بعنف وكأنه عثر على مجرم عاث في الأرض فساداً. وبحركة سريعة، وضع القيد في معصمَيّ وضيقه عليّ حتى أحسست أنّ الحديد سيُغرّزُ في عظم يدي. أما أصحابه فقد قَلَبُوا السرير ونشروا أمتعتي وفتشوا كُتبي وأخذوا أوراقى ودريهماي، ثم أنزلوني بسرعة كبيرة وأنا بذلك اللباس الخفيف وكان الجو بارداً نوعاً ما.

ثم أدخلوني سيارة الشرطة وأُخِذْتُ إلى مَحْفَرٍ بوحيفية فأجلسوني على كرسيّ وأنا مقيدّ اليدين وراء ظهري ومنعوني من القيام أو الكلام أو الحركة.

وبقيت على تلك الحال ثلاثة أيام بلياليها بدون طعام ولا شراب إلا جرعات ممزوجة بالتراب. ولا نوم إلا غفوات قليلة لا تزيد الإنسان إلا تعباً واضطراباً! وكانت الغرفة مضاءة بنور قوي يؤذي العينين.

مَنَعُونِي من الذهاب إلى المرحاض ووضعوا على مَقْرَبَةٍ مِنِّي حارساً شيطاناً يرصد أدنى حركة مِنِّي! طلبت منه مرة الذهاب إلى المرحاض فضربني بجزمته (botte) ضربة عنيفة على ساقي فَجُرِحْتُ جُرْحًا بالغاً وصار الدم يسيل. أشبعني سباً وكلاماً لا أقدر على ذكره لأنّ أبويّ عليهما رحمة الله ريباني صغيراً على الحياء.

وفي الصباح الباكر دخل رئيس المخفر وضربني بلكمة قوية وقال كلاماً قدراً. شعرت باحتقانٍ في البول أكرمكم الله فطلبت منهم بإلحاح شديد أن أخرج إلى الخلاء فقبلوا أخيراً وفكوا قيدي ولكن أجبروني على الإسراع فما قضيت حاجتي كاملة. ثم أعادوني إلى القيد والكرسي المؤلم.

وفي اليوم الثالث وضعوني في الصندوق الخلفي لسيارة (malle) وطافوا بي على كل مخافر الغرب.

أخذوني إلى مخفر مُعسِّكِرٍ وغلِيزان والشَّلْفُ وبُوقَادِيرٍ وسُفِيرِزْفُ، وقد تعرضت للسب والضرب في غلِيزان وجرحت جرحاً بالغاً على حَاجِي الأيسر في بوقادير فقال لي أحد العبيد: «مَكْتُوبٌ!»

وقال لي أحد الشرطة في مخفر الشلف: «ما هي مهنتك؟» فقلت: «أستاذ!» فكافأني بضربة قوية على وجهي. هذه هي الهدايا التشجيعية التي تُقدَّم إلى الأساتذة في جزائر الجنرالات الخونة! نعم! وقضيت ليلة في زنزانة أشبه بالمنزلة وأجبروني على تنظيفها بيدي قبل خروجي منها.

وبعد أيام خَلَّتْهَا سَنَوَاتٍ وَصَلْتُ إلى "السنترال" (مخفر الشرطة المركزي بالعاصمة) ووضعوني في نفس الحبس (géôle) الذي سجنت فيه سنة 1984 ووجدت شباباً جدداً أعمار بعضهم لا تتجاوز سبعة عشرة سنة ربما كان بعضهم أطفالاً سنة 1984.

كان ساقِي يُؤلني من أثر الضربة التي تلقيتها في مخفر بوحنيقية وكان جسمي منهكاً. لقد أخذوا مني سيارتي، فاضطرت إلى السفر مرة أخرى إلى بوحنيقية لاستلامها مقابل مبلغ من المال وذلك بالرغم من الوساطة.

ولم ينته تعرضي للتعذيب هنا، فقد عانيت منه مرة أخرى في شَاطُونَاْفٍ في نهاية 1995.

كانت الساعة تقترب من الواحدة ليلاً. كنت نائماً. وفجأة سمعت أصواتاً غير عادية في مثل هذه الساعة من الليل. أحسست أنهم عناصر من الشرطة يريدوني. وكنت بلباس النوم. دَقوا الباب بعنف ففتحت. قال أحدهم: «أنت فلان؟» قلت: «نعم!» فأمرني بأن أَجُثُو على رُكْبَتَيَّ ووضع يَدَيَّ وراء ظهري وقَيَّدَهما بإحكام وعنف!

دَخَلوا مثل اللُّصوص إلى بيت النوم فكسروا حقائق زوجتي. ولو طلبوا مني لأعطيهم المفاتيح. فتشوا المكتبة فوجدوا أشرطة دروس فقال أحدهم: «أليس فيها أشرطة علي بلحاج؟» قلت: «لا.» ثم رأى كتاباً لابن جماعة الكناني وهو من علماء الحديث القدامى. فقال: «من هذه الجماعة؟» فبينت له أنّ هذا هو اسم أحد العلماء. فقال: «أليس هناك جماعة؟» فشعرت بعُصّةٍ في حلقي لا أستطيع وصفها!

ثم أنزلوني الدرج بعدما اختلسوا الذهب والهدايا التي أهديت لأهلي وأبنائي. أخرجوني بملابس النوم وكان الجو بارداً. ووضعوني في صندوق سيارة من نوع نيسان بترو (Nissan Patrol) وكبوا رأسي إلى أسفل وأمروني أن أبقى على تلك الحالة وألاً أرفع رأسي وألاً...

توجّهت السيارة إلى مكان عرفت بسرعة أنه مركز الشاطوناف (Châteauneuf). وما إن وصلت حتى التفّ حوالي عشرة شياطين وضعوا في أذني أسلاك الكهرباء، «خزّصان» (boucles d'oreille) كما يسمونها وأطلقوا التيار الكهربائي حتى شعرت باقتراب الموت.

ثم أمر أحدهم أولئك الشياطين وقال لهم: «علقوه!» فعلقوني من يديّ المقيدين إلى السقف حتى كاد القيد أن يقطع الرُسْعَيْنِ وبدأت دقات قلبي تتسارع والدم يفور في رأسي وبقيتُ على تلك الحالة ثم بدأتُ أصرخ وأقول: «يا ناس أنا معرض لمرض القلب! أنزلوني! يا ناس!»

وبعد فترة من الزمن كأنها أيام أنزلوني ووضعوني في مرحاض صغير وجاءوا بقصعة من المعكرونة الباردة ورموه مثل ما يرمى الأكل للكلب في حجرته وألزموني بان أكل والإ... وبعد ثلاثة أيام وضعوني مع مجموعة من الشباب المؤمنين الذين أعرف معظمهم لأنهم من مدينتي وهم فخر الجزائر المسلمة!

وبقيت 25 يوماً حتى أذن الله بالفرج، فأخرجوني وأخذوني مع أولئك الشباب إلى المحكمة، محكمة العار والشنار، وقال أحد الخبثاء من الشرطة: «كان ينبغي أن نقتلكم جميعاً!» وعندما وصلنا إلى المحكمة حكم على بعضنا بالسجن وعلى بعضنا الآخر بالإفراج المؤقت وكنت من الذين أفرج عنهم.

صورتان لا تفارقان مُخَيَّلَتِي:

الصورة الأولى: شاب جريح كان يتألم ويطلب منهم جرعة ماء. منعهوا إيها حتى مات!

الصورة الثانية: كومة من القيود الحديدية مكتوب عليها: «Made in USA» أي صنع أمريكا! رأيتها في فناء المحكمة وأنا أنتظر الحكم. ولقارئ شهداتي أن يتأمل في ذلك!

3. معدّبو سنوات الدم 1996-2002

هنا كذلك يُستعمل الترتيب الزمني كمبدأ تنظيمي لهذه المجموعة من الشهادات التي تغطي الفترة من سنة 1996 إلى يومنا هذا، وذلك لمساعدة القارئ على اتخاذ أحكام حول تطور هذه الممارسة. لُقِّبت هذه المرحلة بسنوات الدّم لأنّ سنة 1996 شهدت انتشاراً واسعاً لظاهرة المذابح التي حجبت اختراقات حقوق الإنسان الأخرى كالحبس السياسي والتعذيب والإخفاءات القسرية. إن ممارسة التعذيب لم تتوقّف كما تبيّن الشهادات

المعروضة هنا، ولكن بعد أن تمّ القضاء على تنظيم الج.إ.إ. وفروعها شبه السياسية في سنة 1995، شهدت سنة 1996 تحوّل تركيز جهود الطّغمة العسكرية من هيكلية الج.إ.إ. إلى قاعدتها الاجتماعية، فشنت حملة لقلب ولاءها السياسي بواسطة المجازر.

تحتوي هذه العيّنة على شهادات من ضحايا ذكور فقط ولكن تغطي أصنافاً كثيرة من أعمار ومهن وأوضاع مجتمعية تعرّف هؤلاء الضحايا . الكثير من هذه الشّهادات ليست روايات مكتوبة على نمط المتكلم المفرد بل هي تقارير كتبها المحامون عن الضحايا على نمط المفرد الغائب. كما تغطي هذه الشّهادات مختلف تقنيّات التعذيب والهويّات المؤسّساتية للجلّادين.

1.3. محمد عبيدة

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

أدعى محمّد عبيدة، وُلدت بدلس في التّاسع يناير 1956. أقطن في قرية بعلية الفلاحية أين اشتغل كفلاح. أنا متزوج وأب لستة أطفال.

يوم الخميس 22 فبراير 1996 كنت عائدا من عملي منهك القوى، فأردت أن أستحمّ ولكن لم أجد ماء بالبيت. ذهبت إلى مرشّ المسجد القريب من بيتي، وبينما كنت أحلع ثيابي فاجأني دركيّ وهو يكسر الباب، ثمّ أخرجني وانحال عليّ سبّا وشتما وأنا تقريبا نصف عار. ثمّ طلب منّي وثائقي فأعطيتهما إيّاه معتنما الفرصة لأرتدي ثيابي. بعد ذلك أخرجني وأركبني عربة أين وجدت حوالي ستة أو سبعة أشخاص أوقفوا في الشّارع. وقبل الوصول إلى مقرّ الدرك الوطني ببغلية، كان الدركيون يوقفون أناسا آخرين عشوائياً في الشّارع ويركبوهم معنا. هل كانت هيئتهم سبب إيقافهم؟

لما وصلنا إلى مقرّ الدرك قال لنا دركيّ: «مرحبا بكم في هذا الفندق الفاخر، لا ينقصكم شيء هنا، أتمنى أن نقضي أوقاتا ممتعة معا!» جرّدونا من كلّ ما كان بحوزتنا، دراهمنا وحتىّ أحزمتنا، وأدخلونا إلى غرفة. بعدها ذلك دخل علينا دركيّ برتبة رقيب وبيده قائمة أسماء بدأ بسردها. بعدها طلب من الذين لا توجد أسماءهم ضمن القائمة أن يدلوا بها. وحينما ذكر اسمي قدّمت نفسي فأخذني إلى مكتب يوجد به دركيّ برتبة مساعد.

بدأ يكلمني بطريقة هادئة عن معلومات وصلتهم، مفادها أنّ لي علاقة بإرهابيين، وأني كنت قد زوّدتهم بمادّة الأمونيوم لصنع القنابل والخراطيش وأشياء أخرى... فتدخّلت وقلت أنّ كلّ هذه الأشياء اتّهامات باطلة ومضحكة، وأنا مجرد فلاح أعيل ستة أشخاص

ولو كان بجوزني الأمونيوم لكان الأجدر بي أن أستعمله لخدمة أرضي عوض إعطائها لشخص آخر، باعتبارها مادة باهظة الثمن وشبه مفقودة. وفيما يخصّ الإرهابيين أقسمت له أنه لا علاقة لي بهم إطلاقاً، وإن كان هناك أحد يدّعي غير ذلك فليواجهني. عندها رفع المساعد رأسه ونظر إليّ مطوّلاً ثمّ قال: «ستعترف وصدّقني حتّى ربّك لا يستطيع إنقاذك!» ثمّ أمر دركيين بأخذني إلى غرفة التعذيب وإرجاعي عندما أقرّر الاعتراف.

أدخلوني غرفة تتوسّطها طاولة وجدرانها ملطّخة بدماء أشخاص قد سبق تعذيبهم وانهمالوا عليّ بالضرب العشوائي حتّى أصابني نزيف قويّ في أنفي وفمي. كانوا حوالي خمسة. كانوا يضربونني بعصيّ على الرّأس والرّكبتين والكتفين وعلى جميع أنحاء الجسد.

وبعد ذلك كبّوني وربطوني إلى الطاولة، وقيدوا رجليّ حتّى لا أقوى على التّحرّك وأحضروا جهاز تعذيب كهربائي. فوضعه في أنفي وفمي وأذنيّ وحتّى في سواتي، وفي نفس الوقت كان دركيّ يضربني في المكان ذاته. صرخت بأعلى صوتي حتّى أخفّف من آلام التعذيب، فوضعوا جوارب قذرة في فمي حتّى كدت أختنق. دامت العمليّة ساعة كاملة دون توقّف حتّى أغمي عليّ، ولم أعد أقوى على الحركة.

وحين عاد إليّ الوعي استنطقوني ثانية، فقلت أيّ لا أعرف شيئاً، وكلّ تلك الاتّهامات باطلة. حينئذ بدأ تعذيبي من جديد فكان أقسى من المرّة الأولى، حيث دام أكثر من ساعة ونصف. صرخت وحاولت التخلّص من القيود لكنني كنت مربوطاً ربطاً محكماً إلى الطاولة. توقّفوا فظننت أنّ الأمر قد انتهى وأنهم سيتركونني وشأني. ولكن طرحوا السؤال نفسه حول الأمونيوم والخراطيش فكان جوابي نفسه: «هذه الاتّهامات باطلة وليس لي علاقة بهم.»

عندها قرروا إجباري على الاعتراف بأشياء لم أفعلها فأحضروا وصلة كهربائية وأوصلوها إلى منشّب كهربائي (220 فولط) في الحائط. وأحكموا قيدي حتّى اخترق اللحم في ظهري ثمّ ربطوا إبهام يدي اليمنى إلى خيط كهربائي وأوصلوه إلى منشّب التّيّار. أحسست فجأة كأنّ جسدي يحترق وكاد رأسي أن ينفجر. كان ألماً لا أستطيع التّعبير عنه. لا أستطيع أن أوقع على أية كلمة، أظن أنّ هذه الكلمات معدومة. دام هذا التعذيب ربع ساعة. كنت لا أستطيع الصّراخ فكنت أفضل الموت عن تحمّل مثل هذا التعذيب. كنت مستعدّاً أن أعترف بأيّ شيء يريدون مني الاعتراف به حتّى ولو تعلّق الأمر بتهمة قتل أيّ شخص وبالقيام بكل المؤامرات في المنطقة، حتّى أتفادى بذلك الصّدّامات الكهربائيّة الفظيعة. لذلك قلت لهم: «سأقول كلّ ما تريدون وسأعترف بأعمال

لم أقم بها على الإطلاق.» فسرتهم ذلك وأخذوني ثم زحوا بي داخل زنزانة وقالوا لي: «سنعود لأخذ المزيد من الاعترافات، إذاً فكر جيّدا!»

داخل الزنزانة وجدت ثلاثة أشخاص محطمين ومُنْهَكين من التعذيب. أحدهم اسمه كريم رابع في الثلاثين من عمره كان في حالة متقدّمة من التعذيب، كان مرتدياً قميصاً ألصقته دماء وقُيُوح الجروح بجسده. كان عليه أن ينزع قميصه شيئاً فشيئاً تفادياً للألم. كان منظراً لا يطاق إذ كان كريم رابع يشبه شاة أو خروفاً بدون جلد. كان يهذي بابتته الوحيدة التي عمرها عامين. لم يرد الاعتراف بالتّهم المنسوبة إليه، حيث كان يقول باستمرار أنّه بريء ولا يعلم من أين نزلت عليه كلّ هذه البلاوي.

أما الشّخصان الآخريان فقد كانا من نفس الحيّ الذي أظن فيه، أحدهما كان صانعا للزّجاج ببغليّة. لم يكن يستطيع الوقوف بسبب الحروق الموجودة في رجله حتماً من أثر الكهرباء. أما الثالث فاسمه رشيد، لم يكن يقوى هو الآخر على الحركة بتاتا.

أما أنا، فكان جسدي كلّ ملتها ومتعباً. وزاد في قلبي الآلام الشديدة لإبهام يدي اليمنى، الأمر الذي حرّم عليّ النّوم أو الراحة. أحضروا لنا قطعة خبز لا تؤكل، نفتسمها نحن الأربعة وقليلاً من الماء وأغلقوا الباب. كنا نقضي حاجتنا في الزنزانة نفسها لأننا منعنا من الخروج.

أمضينا ستة أيام على هذا الحال، كان اليوم كالسنة. بدأ جرح إبهامي يتعفن وبدأت تبعث منه رائحة أشد كراهيةً من نتانة الزنزانة. كانت الرائحة تنفّر الدركيين عند قيامهم بدورية المراقبة. وفي اليوم الرابع أحضروا أناساً آخرين إلى زنزانتنا والزنزانات المجاورة. أصبح عددنا تسعة عشر فرداً في زنزانة واحدة، وكان معنا أطفال لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة وشيوخ بلغوا السبعين. كنّا تسعة عشر شخصاً في مساحة طولها لا يتجاوز 4 أمتار وعرضها 1.5 متر. كانوا يحضرون لنا لتراً من الماء نتقاسمه بين تسعة عشر شخصاً. والشّيء الذي زاد آلامي هو إغلاق الدركيين شباك الباب وإصاقهم لَصْقة مشمعة (sparadrap) فوق المواصل لكظم تنفسنا. أمضينا ثلاثة أيّام ونحن نعتني حسب استطاعتنا بالذين يعودون بعد تعذيب فظيع.

وفي اليوم السادس أخرجونا من الزنزانة وأركبونا كقطيع الغنم في شاحنة مُنْجَحة. وبعد ساعة من السير وجدنا أنفسنا في ثكنة سيدي داود، بالضبط أين كان الجيش الفرنسي يعذب آباءنا إبان حرب التحرير. هل كان أحد يتخيّل أنّ نفس طرق التعذيب سُنستعمل في نفس الثكنة بعد 36 سنة من الاستقلال؟ على كلّ حال، حتّى أبأؤنا لم يكونوا

ليتحيلوا هذا الوضع. أنزلونا من الشاحنة وانهمالوا علينا ضربا بأيادي فؤوس وقضبان من حديد دون أن يراعوا مُحاشاة الوجه والرأس. استمر ذلك طول النهار. تمّ وضعونا في زنانات خمسة عشر فردا في كلّ واحدة منها. كانت مساحة الزنانة 3 أمتار × 3 أمتار. كانوا يأتون لأخذنا للتعذيب واحدا واحداً دون توقّف، وبعدها يرجع المأخوذ محطماً ومنهك القوى جرّاء الصعق الكهربائي.

وفي الزنانة المجاورة أخذوا مرّة أخرى كريم رابح ليلاً. سمعناه يصيح ويصرخ من الجهة الأخرى. وعند إرجاعه في وقت متأخر كنا نسمعه يسعل ويكي على مصير ابنته ذهبيّة. كان مجروحاً بخطورة ومكسور الأضلع. وكان يوصينا بالعناية بابنته ويكي طوال الليل. كان يستشعر أنّه لن ينجو. وفي الليل جاء أعوان الدرك وحقنوه. ومات قبل طلوع الفجر وهو يكي ابنته، رحمه الله.

أما أنا، فقد تمكّنت من التخلّص من الجزء المتعقّن في إبهامي حيث وضعوا عليه ماء أوكسيجيني وضمادة لكن الألم كان يرهقني.

وفي 6 مارس، بعد أن أرغمونا على إمضاء المحضر تحت التهديد، نقلنا بواسطة شاحنة مثلجة مكبّلين. كنا 40 شخصا وكان البرد قارصاً؛ اعتقد أن الثلاجة كانت تشتغل. وصلنا إلى محكمة برج امنايل، وبعدها بساعة أجهنا إلى تيزي وزو. وعند وصولنا إلى السجن طلبت منهم إسعافي لأنّ إصبعي كان ينزف دماً من جرّاء سقوطي عليه أثناء السّفرة. فكانت إجابة ضابط السجن: «أسكت وإلاّ قطعت يدك الأخرى!» لم أتمكّن من التّوم لمدة خمسة عشر يوماً.

في الزّيارة الأولى في السجن لم أستطع التّعرف على أولادي. وبكيت عند رؤيتهم، وشرعوا هم كذلك في البكاء.

عندها تذكّرت كريم رابح وابنته ذهبيّة.

2.3. عمار لحياياني

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

اسمي عمار لحياياني. ولدت يوم 3 سبتمبر 1953 بسيدي داود. أنا فلاح وأب لسبعة أطفال. أقطن بأولاد عيسى، دائرة برج منايل.

كان يومها 22 فبراير 1996. كان المطر غزيراً مما أرغمني على المكوث في البيت. انتهزت الفرصة للقيام ببعض الأعمال المنزلية. عندها سمعت خريز سيارته تتوقّف أمام منزلي، وكانت من نوع بوجو (Peugeot) 404 للتقل العمومي. نودي باسمي فخرجت. عندها رأيت أربعة أشخاصاً يرتدون بدلات جلدية وسراويل عسكرية، المهّم أنّها مزركشة. كانوا مدجّجين بالسلاح وكانت سيماهم شريرة. فكرت فوراً أنّهم قطع طرق فارتابني عندها خوف كبير. سألتني أحدهم عن أخي ثمّ قال: «أهو أنت؟» أجبت أنه ذهب لزيارة بعض الأقارب. تردّدوا قليلاً، ثمّ سألتني أحدهم مرّة أخرى إن كان رابح هو أخي. فقلت: «نعم.» عندها قبضني بفضاظة وأسقطني على الأرض ووجهي على التراب، ثمّ هدّدني برشاشه ووضع الأغلال في رسغي. وقع كل هذا على مرأى من زوجتي وأولادي. ألقوا بي في المكان الخلفي للسيارة وانطلقوا. ولما التفتت رأيت زوجتي وأولادي خلفي يجهشون بالبكاء.

سألتهم عن هويّتهم وما الذي يريدونه منّي. فردّوا عليّ بالسبّ والشتم والضربات المتواترة. وقالوا لي: «لك كلّ الوقت لتعرف ذلك.» وبعد مرور ساعة وجدت نفسي في مركز الدرك بسيدي داود. أنزلوني من السيارة وسط وابل من الرّكلات وضربات العصيّ والعقب. أصابني نزيف دمويّ وأنا أجهل تماماً بماذا يتهموني.

وضعتني في غرفة يتوسّطها مكتب وطاولة. كانت الغرفة مخيفة وتشبه المسلّخ. كانت الدماء تلطّخ كل مكان: الجدران والأرض والباب والطاولة، كأنّها قصابة. سألتوني ماذا أعرف عن الإرهابيين. فقلت لهم الحقيقة أنني لا أعرف شيئاً عنهم ولا علاقة لي بهم. فانهالوا عليّ بالرّكلات ثمّ بالعصيّ وقضبان من حديد. صرخت من شدة الألم وأنا أوّكد براءتي فما زادهم ذلك إلاّ عنفاً.

بعدها ربطوني إلى طاولة وأتوا بآلة الكهرباء وشرعوا في وضعها على أذنيّ وشفتي وأنفي وعلى كل جسدي لمدة ساعة على الأقل. قلت لهم تكرراني بريء.

زجّوا بي بعد ذلك في زنزانة لا يزيد طولها عن مترين وعرضها 1.5 متراً. تركوني مُنْهَك القسوى بدون طعام ولا شراب لمدة 3 أيّام. كنت في الظلام الحالك لا أسمع فيها إلاّ صرخات عالية لأناس تحت التعذيب ليلاً ونهاراً دون توقّف.

وفي اليوم الرّابع أخرجوني وعدّوني بنفس الطريقة. وبينما كنت مربوطاً إلى الطاولة شبه مغمى عليّ من جراء الكهرباء، سمعت صيحات وصرخات امرأة فعرفت أنّه صوت وصراخ زوجتي. ثمّ ظننت أنّي مخطئ وأنّه كابوس وأنّ كلّ ذلك كان ناجماً عن التعذيب. ولكن

انفتح الباب وإذا بزوجتي المسكينة أمامي. جرّها المساعد والدركيين داخل الزنزانة تحت وابل من الشتم والسب. ولما رأني أدمي ومربوطا إلى الطاولة صرخت ثم أغمي عليها. ولما رأيتها في تلك الحالة فقدت صوابي ولم أعد أقوى على التحمل أكثر. سحبوها إلى الخارج ولم أسمع صراخها بعد ذلك. قال لي أحدهم ساخرا: « لا تخف إنهم يعتنون بها كما ينبغي.» كنت قلقاً جداً وأصابني على إثر ذلك أسى رهيب.

ثم عاودوا التعذيب. كنت مُنهكاً وكان يجب أن أصطنع أي اعتراف بسرعة. وأولادي ماذا فعلوا بهم؟ ما هو مصيرهم؟ كنت قلقاً لأنني كنت أعلم أنهم قادرون على القيام بكل الجرائم. كان العذاب جسدياً ونفسياً.

عندها قلت لهم أنني قمت بنقل الإرهابيين في سيارتي، وأني أعطيتهم المال رغم أنني لا أستطيع حتى توفير قوت زوجتي وأولادي السبعة. فاتهموني بكل شيء وأي شيء، حتى أنهم كانوا يخلطون بين اسمي واسم أحد سكان المنطقة. كان من الواضح أنهم يجهلون حتى قصدهم وكانوا يتناقضون فيما بينهم. أمّا أنا فكنت أوافق على كل ما يقولون بتحريك رأسي بسبب كسر في فكّي كان يؤلمني كثيراً وبسبب سقوط معظم أسناني التي لم يتبق منها إلا خمسة أسنان.

بعدها نقلوني شبه فاقد للوعي إلى زنزانة، وفي الغد نقلوني إلى زنزانة أخرى. كان يقبع بهذه الزنزانة الصغيرة جداً حوالي عشرة أشخاص وكانت تبعث منها رائحة الموت والتعفن. كان جميعهم في حالة يرثى لها، ومن حين لآخر كان الجلادون يأتون لأخذ أحدنا لتعذيبه ثم إعادته في حالة أكثر سوءاً. بقينا على هذا الحال مدة عشرة أيام بأيامها ولياليها. وفي 6 مارس، أخرجونا من الزنزانة بعدما أجبرونا على توقيع المحضر، وحشرونا داخل شاحنة مثلجة ثم نقلونا إلى سجن تيزي وزو.

3.3. رشيد مصلي

المصدر: يومية لوتان (الزمن - *Le Temps*)، سويسرا، 30 مارس 2001.

في يوم 31 يوليو 1996 كان رشيد مصلي يظن، عند خروجه من عمله، أنه اختطف من قبل المتطرفين الإسلاميين، والحقيقة أنهم كانوا شرطة في لباس مدني. لقد أنقذت الضغوط الدولية حياة هذا المحامي من دون شك. خلال محاكمته الصيف الماضي اتهم بانتماؤه إلى «جماعة إرهابية». وفي النهاية حُكم عليه بالتبرئة من هذه التهم ولكن في آخر لحظة أضيفت له تهمة أخرى تتمثل في «التشجيع على

الإرهاب». وفي 16 يوليو 1997 تم الحكم عليه بثلاث سنوات سجنًا، دون أن يُمكن من الدفاع عن نفسه. تقول منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان أن رشيد مصلي «اختطف بطريقة غير شرعية ثم حبس في مكان مجهول وحكم عليه بطريقة تحرق الأعراف الدولية والحق في محاكمة عادلة». إن حالة رشيد مصلي تُبيّن ضرورة التحقيق عن الأحداث بشكل لا يُدحض من طرف هيئة دولية مستقلة مخوّلة من طرف الأمم المتحدة. وهذا ما ترفضه السلطات الجزائرية حتى الآن. ننشر فيما يلي شهادته التي تم إعدادها بجمع ما تمكن تدوينه من طرف مختلف المحامين الذين تسنى لهم زيارته في السجن وتبدأ القصة بيوم اختطافه.

رشيد مصلي، محامي غمر في عالم التعذيب

أثناء عودتي من قرية المرجة على طريق بلكديّ حال لاحظت وجود سيارة من نوع قولف (Golf) واقفة على جانب الطريق. انطلقت بسرعة عند مرورنا بها. تعدتنا هذه السيارة ثم أرغمتنا على التوقف. وعندما أوقفت سيارتي، نزل من سيارة قولف أربعة رجال أحاطوا بنا وأجبرونا على الخروج من السيارة بعنف. سألتهم: «من أنتم؟» فلم أحصل على أيّ جواب. ثلاثة منهم أحاطوا بي والرابع أرغم صهري (أخ زوجتي) على الجثو خلف سيارتي واضعا يديه فوق رأسه. ثم قادني الرجال الثلاثة إلى سيارتهم بقوة.

بعد حين بدأت أشعر بالقلق على مصير ابني وصهري اللذين كانا برفقتي. كنت أتوقع سماع طلقات نارية ولكن لا شيء. سمعت الباب الأمامي للسيارة يفتح. جلس المعتدي الرابع بجوار سائق السيارة الذي سأله: «انتهى؟» فرد بالإيجاب، فتيقنت أن ابني وصهري قد قتلوا.

ولما انطلقت السيارة ترددت قليلاً ثم سألتهم هل ينتمون إلى الشرطة وهل يمكنهم المرور بمخفر الشرطة بمدينة الرويبة، الذي كان على مسافة حوالي ثلاثة مائة متر فقط. فردّ عليّ السائق: «أنت مجنون؟ تريد أن يطلقوا علينا النار؟» فاستنتجت أنهم لا يريدون ترك أيّ شاهد وأن ما جرى لي يعتبر اختطافاً لا غير.

الزنزانة

سمعت فجأة كلاباً تنبح. كان نباحها قريباً وقويماً واستمر طويلاً. نظرت إلى باب زنزاني فأبصرت بصعوبة شبكاً صغيراً طوله حوالي 15 سنتيمتر وعرضه حوالي 10 سنتيمترات. دفعت الشباك بأصابعي فرأيت رواقاً وزنزانات. لم أر بوضوح سوى الزنزانة

المقابلة. في نافذتها أبصرت وجهاً ملتحمياً يُحدِّق في وجهي، وكان بجانبه شخص بدي أصغر سنّاً وأشقر البشرة.

سألته: «أين نحن؟» فأجاب: «في مركز شاطوناف (Châteauneuf)!» بعدها سألته: «من أنت؟» لم أتلّق جواباً هذه المرة. سألت مرة ثالثة «لماذا هذا النباح؟» أجابني الملتحمي بإيماءات. قرص أذنه ولسانه بأصبعه ثم قال: «كهرباء، لئلا يسمع صراخ المعتذبين.» ثم سُئِلت عن شخصي. لم أعلم هوية السائلين، غير أن وجهه أصغَرهم كسب ثقتي. اعتقدت أنني لن أخسر شيئاً إذا أحببتهم لعله يُطلق سراحهم فيبلغوا أهلي عن وجودي هنا.

لم أكن أرى رفقائي في النكبة في الزنزانة المجاورة على يميني ولكن كنت أسمع أصواتهم. قال لي أحدهم أنه يعرف اسمي وأنه صهر موكلي نذير حمودي.

شعرت بالتعب لأنني لم أتم. كان البلاط مُعَجَّجاً بالصراصير فاشمأززت من التمدد على الأرض. حينها فكرت في ابني وصهري، وفكرت في نفسي كذلك وتصورت أنني سأعذَّب لسبب ما زلت أجهله.

كنت دائماً ممثلاً لقانون بلادي والتزاماته الدولية. لا أجد شيئاً أُؤنَّب ضميري من أجله. أتهماً لقول كل شيء حتى أنجو من التعذيب. كانت الزنزانة خالية. كان طولها مترين وعرضها متراً ونصف. كان بها مرحاض في إحدى الزوايا. لا يمكن التمدد إلا في اتجاه الطول، ويستعمل الحذاء كوسادة. لا فراش ولا غطاء ولا ماء.

كنت انتظر دوري. كان الانتظار جهنمياً. سيكون الليل طويلاً. أغلق أحد شباك زنزاني فانبعثت رائحة لا تطاق. من أين تأتي هذه الرائحة؟ كانت عيناوي، التي تعودت على الظلام، تمصّني. أبصرت ثقباً على أعلى الجدران. كانت الرائحة الخانقة تتسرب منها. كان حلقي يحترق وعيناوي تدمعان. ولم يكن بوسعي إلا أن أتمدّد على الأرض بقرب الباب، بحيث يكون فمي وأنفي أقرب ما يمكن لاستنشاق هواء الرواق.

التعذيب

سمعت خطوات في الرواق. كانت سريعة وتقترب. ولكنها تعدّت باب زنزاني، وتوجهت نحو الزنانات التي تقع في مؤخر الرواق. تمكّنتُ هذه المرة من رؤية رجل. كان المسكين عمره خمسة وخمسين عاماً تقريباً وكان عاري الصدر. كان يُدفع بقوة، وعندما مرّ بيضع ستمترات من نافذتي عرفته. إنه السيد رضا بوشريف، الذي حُكِم عليه بالإعدام سنة 1993 من طرف المحكمة الخاصة بالجزائر العاصمة والذي فرّ بعدها من سجن تازولت

بولاية باتنة. زارني ابنه من قبل في مكنتي بالعاصمة فوجهته إلى أحد زملائي المحامين. أكد لي جبراني في الزنزانة المجاورة أنه فعلاً أحد الفارين من سجن تازولت، وقد تم القبض عليه مع صهره قبل بضعة أيام.

كنت أشعر بالتعب والفتل. ماكدت أمشي بضع خطوات داخل زنزاني حتى سمعت صراخاً مُرْعِباً. إنه صراخ المَعْدَب من الألم. وفي هذه المرة لم يكن هناك لا موسيقى ولا نباح كلاب لتغطية هذه الجريمة في حق النفس البشرية والحياة. استمر ذلك طويلاً. كنت أشعر وكأنّ التعذيب يمارس عليّ شخصياً.

الاستنطاق

بعد الظهر، فُتِح باب زنزاني خلف ظهري. لم أتمكن من رؤية شيء، حتى وُضِع لثام على رأسي ورُبط على رأسي بشدة. كنت أحتنق ولكن لم أتمكن حتى من الاحتجاج على ذلك. أوثقت يديّ من الخلف وأُخْرِجْتُ بقوة. تعثرت قدمي في الدّرج فانهالت عليّ الشتائم.

شعرت بوجود العديد من الأشخاص، وبدأ اثنان منهم يصرخان في أذنيّ. كنت أحاول أن أحفظ كرامتي. سمعت: «هنا لا يوجد حق، ولا قانون ولا محامي. عليك أن تقول كل شيء وتعترف بكل شيء.» سمعت الكثير من الكلام الفاحش والشتائم والتهديد بالموت. كنت أتنفس بصعوبة كبيرة. كل شيء كان يختلط في رأسي. سمعت ثانية: «ماذا ذهبت تعمل في سد الحاميز؟» فهمت أنه كان يعني الاتصالات التي أجريتها مع موكلّي الفارين الذين أبلغوني عن نيتهم في الاستسلام إلى العدالة.

لم أكن أنتظر الضربات التي انهالت على وجهي. كنت أحتنق، كل ضربة كانت تقربني من حالة الغيبوبة. كنت مقتنعا أنني أعيش آخر لحظات حياتي. عندئذٍ خطرت بذهني فجأة فكرة لعلها تنقذني. صرخت أنني لعبت دور الوسيط بين ع. ح. وأحد موكلّي الذي كان فارا. كنت واع أنني أختلق أحداثاً ولكن اعتقدت أن هذا هو السبيل الوحيد الذي قد ينقذني من الموت. وكنت محقاً، فقد توقف الضرب وتبع ذلك صمت طويل. أردت الاستفادة أكثر بالطلب أن يُرْحَى اللثام الذي كان يخنقني. ولكن ماكدت أطلب ذلك حتى سُئِلت: «من هم القضاة الذين تعرفهم بمحكمة الجزائر العاصمة؟» كنت أعرف أغلبهم إما بالاسم وإما بالوجه، فذكرت بلا ترتيب الوكيل العام ومساعديه. أنهضوني بخشونة وساقوني إلى الزنزانة، وكان اللثام الذي على رأسي لا يزال يخنقني.

ظهر الرجل الملتحي في نافذة الزنزانة المقابلة، وسألني هل عُذِّبت. تردّدت قليلاً، ثم قلت له: «لا، ضربات وركلات على الوجه فقط.» قال لي أنه لم يتمكن من رؤيتي لأني كنت ملتئماً وأضاف أنني ربما لن أعذَّب لأني محام. قال لي الشاب الأشقر محاولاً تشجيعي: «إنَّ أصعب ما في التعذيب هو أوله»، وأنه هو شخصياً لم يعذَّب منذ شهرين.

نهاية مؤقّنة

كان يوم الثالث من شهر أغسطس يتمدد. لم يعد الإتصال بالزنزانة المقابلة ممكناً. لم أعد أميز مرور الزمن. كنت أسمع صراخا وبكاء وتوسلات وصياحاً. إنه مصنع وحشي للتعذيب. كنت أنتظر دوري بشيء من الريبة. وفجأة فُتح بابي. كان اللثام يفوح برائحة العرق وشعرت بجبل اللثام الذي يستعمل للخنق. صعدوا بي إلى الدور العلوي هذه المرة وأعطوني كرسيًا. شعرت بوجود عدد من الأشخاص يحيطون بي. كان يتناوب شعور بالخوف ممزوج بشيء من الأمل.

وحين سمعت لأول مرة صوت الآلة الكاتبة، ابتهجت في قرارة نفسي. كان لا بد أن أنقذ حياتي، وعلى كل حال، فإنه لا يوجد شيء آخذه على نفسي رغم أنني غيرت هدف زيارتي لسد الحاميز واستبدلت مكانه قصة خيالية. استشعرت أنهم كانوا يحررون محضراً للاستماع لشهادتي، وأنهم سيقدموني إلى العدالة. وفي الأخير، عاد الشك يخامرني. لم يطلبوا مني إمضاء المحضر. سمعت أحد الأشخاص الحاضرين يقول بوضوح: «أنت، إن أطلق سراحك، فسأنظم لك شخصياً عملية إرهابية.» هل يمكن أن يُطلق سراحي؟ وما دام هذا الرجل فكر في ذلك، فهذا يعني أنه شيء ممكن الحصول. لم أبدأ أية مقاومة، كنت أحلم بالعودة إلى أسرتي. كنت في شيء من الذهول يصعب وصفه.

وفي الأخير، جرّوني إلى الخارج وليس إلى الزنزانة. أخذت فعلاً إلى الخارج. تم إرخاء الحبل واللثام بالقدر الكافي. دفعوني للحائط حتى التصقت به. وانتظرت طويلاً، ثم سمعت صرير عجلات. عندها رموني داخل عربة قد تكون شاحنة.

وصلنا إلى مخفر الشرطة لمدينة بومرداس. وهناك أخذوني إلى زنزانة في الدور السفلي (تحت الأرض). مرّت دقائق ثم أُخرجت منها باللطم والركل، وأدخلت مكتبا فيه هواء مكيف. كنت أشعر بالإذلال وأحس بالألم في جميع أطرافي. كنت أنقذ الأوامر كآلة. وفجأة غيّر الجلادون أسلوبهم في معاملي. لم يعد هناك أيّ شتم، وكنت جالسا على كرسي وأستنطق "برفق".

رَكَز الاستنطاق على دوري كمحام لقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمحكمة العسكرية بالبليدة سنة 1992. سئلت كيف تعرفت عليهم، وهل كنت مناضلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وكانوا يركزون كذلك على علاقتي بمنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ولاسيما منظمة العفو الدولية.

وأخيرا كانت النهاية، ساقوني إلى الخارج وأخذوني في سيارة أخرى. كان ذلك في ساعة متأخرة من الليل، ربما الثانية صباحا. أدخلت زنزانا أخرى. كنت جائعا وعطشانا. كنت أبحث عن قارورة وسط قارورات كثيرة فارغة مرمات على الأرض.

الأحد 4 أغسطس. كنت أنظر من حولي. كانت هناك نافذة وسط باب زنزاني. عندما دفعتها رأيت زنزانا لها باب ذو قضبان. رأيت حوالي عشرة أشخاص مكبلين فسألتهم: «أين نحن؟» لا جواب. اقتربوا لينظروا إليّ بشيء من الفضول من خلال القضبان.

كنت أفكر. حسب المسافة التي قطعت وصوت الطائرات عند إقلاعها ربما كنت في ثكنة الحمير.

4.3. محمد غضاب

المصدر: محمود خليلي، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

أودع محمد غضاب بسجن الحراش حيث يقضي عقوبة 9 سنوات سجن بصفة تعسفية ودون أيّ إثبات. رقم أمره بالحبس هو 83887.

كان محمد غضاب يعيش في سويسرا. وفي يوم 16 سبتمبر 1996 عاد إلى الجزائر على متن طائرة للخطوط الجوية الجزائرية رقم رحلتها AH2049. واختطف مباشرة عند خروجه من الطائرة من طرف أربعة أشخاص مسلّحين، يرتدون زيّا مدنيّا، اقتادوه بعدها إلى مركز شاطوناف أين حبس مدة خمسة عشر يوما، تعرّض خلالها لتعذيب وحشي لا إنساني، بكلّ ما أتيج من الوسائل المستعملة في هذا المجال المؤسف والمخزي: الكهرباء، المنشفة المبلّلة بالماء القذر، ركلات الأقدام، اللكمات، الضرب على كلّ الجسد العاري بأنبوب مطّاطي، الكهرباء المثبّثة في الأجهزة التناسلية والأذنين، وتقييد الأيدي بالأصفاد وراء الظهر الخ.

فُدمت الصّحيفة للعدالة يوم 5 أكتوبر 1996 في حين كانت عائلته في سويسرا لا تعرف عنه شيئا وفي غاية القلق على مصيره. وعلى أساس ملفّ مزوّر تمّ جمع أجزاءه من أحداث باطلة، أهمّ السيّد محمّد غضّاب بما يلي: الانتماء إلى جماعة إرهابية، تدعيم هذه الجماعة، عدوان، تكوين مجموعات مسلّحة والحيازة على أسلحة حربيّة. وبالطبع كلّ هذا غير صحيح.

والحقّ هو أنّ الأجهزة الأمنية الجزائرية تحصّلت على وثائق، من طرف شرطيّ سويسري غير أمين، سُرقت بطريقة غير شرعيّة من أجهزة الأمن السّويسرية بوزارة الدّاخلية. وقد كانت هذه الوثائق تمثّل عملا إحصائيّا وقائيّا حول الجالية المغاربية التي يُحتمل أن يكون أصحابها إسلاميون لهم علاقة بالإرهاب. وكان اسم محمّد غضّاب واحدا من هذه الأسماء، غير أنّ السّلطات السّويسريّة لم تدنه بشيء.

باستغلال هذه الوثائق المسروقة، أطلقت الأجهزة الجزائريّة العنان لتخيّلاتها لصياغة "ملفّ" يؤكّد على ما سمّي بشبكة إرهابية بسويسرا بقيادة غضّاب وحده، الذي قُرِنَ اسمه بأسماء مشبوهين مطلوبين لدى الأمن الجزائريّ.

هذه الخدعة كانت تقصد، على المستوى الدّوليّ، إرباك الرّأي العالميّ وبعض الدول الأوروبية منها سويسرا، كما تقصد - على المستوى الوطنيّ - الحصول على الحكم بالإدانة غيابيّا على متّهمين منهم ابني مدني عبّاسي ومراد دهيّنة، باعتبارهما الأسماء الأكثر شيوعا.

ولكن السّلطات السّويسريّة اكتشفت أمر سرقة الوثائق وتعرّفت على مدبّري العمليّة: الشرطيّ السّويسري ليون جوبي ومساعدته الجزائريّ عبد القادر هبري. عندها عازمت على فتح تحقيق قضائيّ بتهمة التّجسس لصالح دولة أجنبية.

وبطلب من محمّد غضّاب، أعلمت وزارة الدّاخلية السّويسرية هذا الأخير كتابيا تحدّره من خطر محقق في حالة سفره إلى الجزائر، غير أنّ الرّسالة وصلت متأخّرة. وقامت عائلة غضّاب بتكليف محام سويسري وهو الأستاذ قاربادش الذي اتّصل بي وأرسل لي وثائق قضية التّجسس التي اعتُبر فيها السيّد محمّد غضّاب مُدّعٍ بالحق المدنيّ.

تدخلتُ إثرها لدى قاضي التّحقيق، السيّد الشريف جبراني، وقدمت طلب إطلاق سراح موكّلي وتوقيف ضابط شرطة التّحقيق الذي قام بتسريع تحقيق الجزائر وأمضى الملف

المزور. وعد القاضي بتعجيل القضية لعدم وجود أي دليل في الملف. كان القاضي قد طلب شخصيًا من أجهزة الأمن وثائق الإثبات التي بدونها توعد بإطلاق سراح غضاب.

طلبي هذا قوبل بالرفض دون أي سند قانوني، رفض أكدته غرفة الاتهام رغم علمها بتزوير التحقيق أثناء رفاعي للقضية، التي دعمتها بعرض كتابي.

أما قاضي التحقيق الشريف جبراني فقد خلع من منصبه وحول إلى مصلحة القاصرين. وأما سكرتيرته الأنسة نجوى بوغابة وأختها نعيمة بوغابة فتم اختطافهما أثناء توجههما إلى مقرّ عملهما بمحكمة الحراش. هذا كله في نفس اليوم تقريبا. عائلة موكلي سحبت القضية مني لتكلف بها محاميا آخر كان قد نصح به القاضي.

تبعا لنفس التسلسل للأحداث، العدالة السويسرية التي كانت وافقت على مشاركتي إلى جانب الأستاذ قارياد كمدع بالحق المدني، قرّرت صدفة واعتباطاً منعي من الممارسة بصفتي أجنبيًا وتعهدت بدفع مصاريف الإقامة والتنقل في حالة قبولي للمثول كشاهد في القضية فقط.

وفي 27 أكتوبر 1997 حاكم القضاء الفدرالي السويسري المتهمين في قضية التجسس، وأصدر عقوبات رمزية تمثلت في 18 شهرا و15 شهرا سجن مع وقف التنفيذ. وفي 15 نوفمبر 1997 تمت محاكمة السيد محمد غضاب من طرف المحكمة الجنائية بالعاصمة وأصدرت حكمها فيه بتسع سنوات سجن نافذة مع الأشغال الشاقة. وقد أحيل القرار إلى المحكمة العليا إثر تقدّم المتهم بطعن تحت رقم 197830.

الأختان بوغابة لا تزالان مفقودتين إلى اليوم. يجب الإشارة إلى أنّ نعيمة كانت كاتبة (سكرتيرة) وكيل الجمهورية.

5.3. مالك أعراب

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

تمّ إيقاف مالك أعراب في مارس 1997. مكث خلالها شهرا بمركز شاطوناف حيث تعرّض لتعذيب وحشي لا إنساني.

تمّ تعذيب مالك أعراب وهو مجرّد من ثيابه وموثق اليدين وراء ظهره على طاولة خشبية. بلّوه بالماء ثمّ عدّبوه بالكهرباء المولدة من علبة بيع من صنع روسي تحتوي على أزرار للتحكم في قوّة الكهرباء، وتشبه جهاز مخطّط القلب.

تناوب الجلادون في التعذيب الكهربائي والتعذيب بالحرق حيث تستعمل المنشفة المبللة بالماء القذر. تعرّض بعدها للتعذيب الجنسي بوسيلة قضيب مُلبس بالكروم وقطاعه مربع كان يدخل في دبره بصفة متكرّرة سادية أدت إلى سيلان الدماء بغزارة من ذلك العضو. نقل إثرها إلى مصلحة الاستعجالات والإنعاش بالمستشفى الجامعي مصطفى باشا بالعاصمة.

كان يتمّ إنعاشه أثناء التعذيب في كلّ مرّة يفقد فيها وعيه، من طرف أحد المعدّبين - الذين كانوا مقتنعين - يدعى جمال. أخضع مالك أعراب للتظاهر بإعدامه لإرهابه.

تمّ كذلك ضرب أمّ الضّحية في بيتها، وهذدها رجال الشرطة بحرق البيت عندما جاءوا لإيقاف ابنها وهم يسبّون ويشتمون. كما تعرّضت للكدمات أصابت طفلة في الثانية من عمرها كانت تحملها. ووضع أثناء ذلك الابن على بطنه مجرداً من ثيابه ومقيّد الأيدي بسلك حديديّ، وتمّ إرهابه بإطلاق أحدهم للرصاص في الهواء. وقبل الإنسحاب من البيت قام رجال الشرطة بكسر الخزانة التي فتشت من فوق إلى تحت.

تسبّب هذا في هجر العائلة للمنزل جرّاء التحرّشات المتكرّرة من طرف رجال الشرطة. وقام محامي العائلة بإخبار كلّ السلطات المعنية ولكن دون أية نتيجة حتى يومنا هذا.

مالك أعراب موقوف بسجن الحراش، أمر الحبس رقم 86511. وهو مصاب الآن بأمراض عصبية.

6.3. كمال برار

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

تمّ اختطاف كمال برار من طرف شرطة مقتنعين صبيحة يوم 16 سبتمبر 1997 على الساعة السادسة والنصف صباحاً وهو نائم. فقد اقتحم المنزل عدد معتبر من الشرطة المقتنعين دون أن تعترضهم أية مقاومة تذكر. لم يكن في البيت يومها مع كمال سوى ثلاث نسوة، إحداهن حامل في شهرها السابع. لقد كنّ خائفات ومذعورات للاقتحام الاستعراضي لرجال الشرطة وعملية التفتيش الصّاحبة التي تبعتها.

تمّ انتزاع كمال من فراشه وقُدّف إلى مؤخّرة سيارة من نوع رينو (Renault) 19. كان رأسه مغطّى بقميصه وهو محصور بين رجلين عملاقين، مكبوب الوجه في قاع السيارة، حتّى لا يتمكن من التّعرف على المكان الذي سيؤخذ إليه. لم ينبس واحد من رجال

الشرطة ولو بكلمة واحدة عن أسباب هذا الاعتقال العشوائي الذي تنمّ مؤشراتته عن عملية اختطاف بحتة.

انطلق موكب سيارات مكافحة الإرهاب نيسان (Nissan) المكتنّزة برجال الشرطة المقنّعين في اتجاه أمن دائرة حسين داي بالعاصمة، حيث تمّ تحويل الرهينة كمال برار إلى صندوق سيارة أخرى من نفس النوع (R19 tourisme). تجوّلت السيارة لمدة ثلاث ساعات كاملة حتّى لا يتعرّف على الطّريق.

أخذ كمال في النهاية إلى مخفر الشرطة بالعناصر (Les Sources)، ويده مغلولتان وراء ظهره، وهو في وضعيّة انكماش جانبية، بسبب ضيق صندوق السيّارة. لقد كان معرّضاً لتسمّم أكيد جرّاء غازات ثاني أكسيد الكربون المندفعة من محرّكها.

وداخل مخفر الشرطة المذكور تعرّض كمال برار إلى تعذيب وحشيّ باستعمال الخرقة والماء الممزوج بسائل قرينيل (grésil)، بعد أن تمّ تقييده كقطعة الشُّحُق إلى مقعد خشبيّ. كما صرّح بأنّه تعرّض للضّرب على كلّ جسمه قرابة الساعة والنّصف، ألقي بعدها في زنزانة مساحتها متر على مترين، يوجد بها ثقب (بمثابة مرحاض) وموصدة بباب مصفّحة.

بقي بعد ذلك ثلاثة أيّام وليلتين لم يتعرّض فيها للتعذيب ولم يقدّم للعدالة إلّا يوم الخميس صباحاً دون إجراء أيّة فحوص طبيّة عليه، رغم طلبها من وكيل الجمهورية الذي دعاه للامتثال أمام القضاء صبيحة يوم السبت.

لقد تمّ تزوير سجلّ الحبس بمركز الشرطة الذي كان يحمل ملاحظة تقول بأنّ كمال برار سيق إلى تلك المصلحة (مركز الشرطة) على الخامسة مساءً، بينما بدأ تعذيبه على الساعة السادسة وخمسة وأربعين دقيقة من صباح نفس اليوم.

وبعد امتثاله أمام محكمة حسين داي، استفاد من حكم بالإفراج.

تعرض كمال برار لكل هذا رغم أنه لم تكن لديه أيّة سوابق جنائية وهو من عائلة شريفة. أبوه مجاهد في حرب التحرير وأخوه مفتّش شرطة جرح أثناء تأدية واجبه خلال فترة أمنية مما أبّقاءه مجبّساً لمدة خمسة وسبعين يوماً وقد قدّم أربعة عشر سنة خدمة للوطن.

أكّد طبيب مختصّ أن كمال تعرّض للتعذيب الذي ترك ما يلي: جرح في الصّلب، جروح متعدّدة على مستوى جلد الرّأس، رضوض في الصّدر والبطن وآثار جروح متعدّدة. تسبّب كلّ هذا في عجز مؤقت دام 13 يوماً.

7.3. محمد أمين تكارلي

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

تم إيقافه يوم 6 ديسمبر 1997 من طرف عسكريين وثقل على متن شاحنة تنعدم الرؤية من خلالها. سيق إلى مكان مجهول، حيث تعرّض لتعذيب وحشي ليلا ونهارا: التعذيب الكهربائي بالأقطاب الكهربائية على الجهاز التناسلي، التعذيب بالمنشفة المبللة بالماء القذر، الضرب على كل أعضاء الجسم بالأنايب المطاطية. دامت عملية التعذيب الجسدي حتى أصيب السيد تكارلي بنوبة عصبية تبعها إغماء، مما استدعى حقنه في الأوردة بمادة مجهولة. تمّ أعيد إلى الزنزانة حتى استفاق. وأحضر مرة أخرى للتعذيب المتكرر ثلاث أو أربع مرّات ذلك اليوم، ثمّ ثلاثة أيّام بعد ذلك، وأخيرا أسبوعا بعدها.

وبعد 22 يوما من الاعتقال التعسفي تمّ تقديمه للعدالة من طرف "مدنيين" يوم 28 ديسمبر 1997.

كان محمد أمين تكارلي قبل إيقافه مصاباً باضطرابات سيكولوجية تعالج بانتظام من طرف أخصائيين. ولعلم الجهاز العسكري بملفه المرضي تمّ استعمالهم للحقن أثناء تعذيبه. ولوضعه تحت العلاج الطّبي في السّجن تطلّب تدخلّي لدى إدارة مصلحة الحبس.

السيد محمد أمين تكارلي محبوس في سجن الحراش، أمر الحبس رقم 90808.

8.3. فريد مدني

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

اسمي فريد مدني. أنا من مواليد 8 أكتوبر 1970 بالحراش، مهنتي مدرس، وأسكن بحي ديسولبي عمارة E، رقم 50، بلدية بوروبة (العاصمة). أدلي بهذه الشهادة من الجزائر يوم 23 مايو 2000.

أوقفت يوم 18 أكتوبر 1999 على الساعة العاشرة مساء في مسكني من طرف مدنيين مسلحين كانوا حوالي عشرين شخصا. دخلوا البيت وبدؤوا التفتيش فقلبوه رأساً على عقب. وكان حينها جميع أفراد أسرتي المتكونة من ثمانية أشخاص موجودين معي. غلّوا يديّ وراء ظهري، ثم أخذت على متن سيارة من نوع رونو إكسبرس (Renault Express) لونها أبيض توجهت مباشرة نحو بن عكنون إلى مركز التعذيب.

وفور وصولي أُخذت إلى قاعةٍ أين تعرضت إلى ممارسات التعذيب، وبعدها ضُربت بشدة بعضاً فأس على مستوى كل أنحاء الجسم، قيّدت يديّ وذراعيّ متصالبان وممدودان جدّاً، وكذا رجلاي بواسطة حبل. بعدها رفعوا قميصي وخنقوني به، ثم رشوا عليّ ماءً قدراً له رائحة الغريزيل (Grésil). وأخذوا يصبّون الماء في فمي وهم يضربونني بالعصا في كل أنحاء بدني. لقد دام هذا التعذيب على الأقل ثلاث ساعات، وكنت كلما أغمي عليّ أيقظوني بالصفع مع توقيف الضرب مؤقتاً.

بعدها قضيت الليلة في الزنزانة فاقدًا الوعي تقريباً، أُخذت في الغد إلى قاعة التعذيب حيث ضُربت من جديد بعنف بواسطة العصا. وقد دام العذاب هذا إلى أن أغمي عليّ مرة أخرى.

وبعد حوالي عشرة أيام عُذِّبت بالفينقا (تعذيب بالمشنقة) ويتمثل هذا في إصعادنا على مقعد وشنقنا بجبل ذي أنشوطة (عقدة متحركة). حينما يمرّ الجبل حول العنق يدفع المقعد بعنف ويبدأ الاحتناق وحين نفقد الوعي يتكوننا نسقط بعنف على الأرض، وعلى الفور تطبق الكهرباء علينا وبالخصوص على مستوى الصدر، وفور استعادة الوعي يعاد التعذيب إلى غاية الإنهاك التام.

أُهمت بالذهاب إلى إيران عام 1997 رغم أني كنت في السجن في الجزائر من ديسمبر 1996 إلى غاية 5 نوفمبر 1998.

أوقفت ممارسات التعذيب - التعذيب بحصْر المعنى - ولكن كنا نُضرب يوميا بالعصي والهاواوات من طرف حراس المعتقل، وبالخصوص من طرف شخص يدعى رضوان. كنا مُنح مدة دقيقتين على الأكثر كل صباح لقضاء الحاجة، وكنا نفعل ذلك دائماً تحت وابل من الضربات العنيفة إلى كل أنحاء الجسم. كنت أخشى هذا التعذيب المهين فكل ليلة كنت أتمنى أن لا يطلع النهار.

بقيت 42 يوماً في مركز التعذيب، ثم نُقلت إلى سجن الحراش يوم 28 ديسمبر 1999. وأُهمت بنفس التهم التي بُرِّتت منها سابقاً. وبعد أربعة أشهر سجنناً أُطلق قاضي التحقيق سراجي مع قرار بالبراءة.

الشيء الذي يؤلمني أكثر من كل هذا هو أنه لا يزال هناك أناس يعيشون حالياً في ذلك المركز في ظروف لا تطيقها حتى الحيوانات.

9.3. خالد ياحي

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

اسمي خالد ياحي. أوقفت يوم 5 فبراير 2000 عند مخرج مسجد بمدينة دلس من طرف شرطة دلس. أخذت على الفور إلى محافظة الشرطة ولم أتعرض هناك لا إلى الضرب ولا إلى التعذيب. سألوني عن حسن حطاب فقط.

بعدها أخذت على متن سيارة نحو الجزائر العاصمة. علمت فيما بعد أنني كنت بين عكنون بمقر الأمن العسكري. علمت هذا من طرف شابين كانا معي، أسماءهما كمال بعزيز وعمر سمغوني، وكلاهما من دلس. سمغوني أطلق سراحه مثلي، وهو يقطن حالياً بالشرافة لأنه يخشى العودة إلى دلس. أما بعزيز فهو الآن معتقل بسجن الحراش.

في الحقيقة أنا أخاف أن أدلي بشهادتي ولا أريد أن أذهب معك إلى المحامي، أخشى أن أعتقل من جديد. فعلاً أنت رأيت جسمي، لقد أحرقت بشناعة من البطن إلى الفرج... وهذا بعد أيام وأيام من التعذيب بالشيفونة (الخرقة) والكهرباء. وبعد هذا التعذيب قالوا لي: «لقد تعوّدت على التعذيب ولهذا فأنت ملتزم الصمت، سترى ماذا سنفعل بك.» حينئذ مددوني على ظهري، وجردوني من ثيابي، ثم لفوا أوراق الجرائد ووضعوها على بطني ثم أشعلوا فيها النار إلى أن انطفأت على جلدي، وكرروا ذلك مرات عدة.

وبعدما عانيت أشد العذاب أُطلق سراحني في شهر مايو. في البداية أُخذت إلى جانب الطريق السريع بضواحي بودواو (ولاية بومرداس) وزُمت على حافة الطريق. آواني تاجر له دكان غير بعيد عن الطريق، فقدم لي الأكل ثم اصطحبني إلى حافلة متوجهة إلى دلس.

وفور وصولي إلى البيت - بصعوبة شديدة - نقلني أهلي إلى مستشفى دلس.

ملحق: اسمي محمد ياحي. أنا أخ خالد ياحي. حينما رأيت أخي بعد إطلاق سراحه لم أتعرف عليه. كان يزن 72 كغ قبل أن يقبض عليه وهو الآن لا يزن إلا 42 كغ، لقد أصبح لا يُعرف تماماً.

أكثر من ذلك فهو مصدوم نفسياً وخائف. بعدما كان في غاية التوازن وسعيداً بالحياة، أصبح يشبه الظل. إنه شديد الخوف من كل شيء، حتى أنه لا يخرج من البيت إطلاقاً. أعطاه الطبيب مسكنات ومهدئات بالإضافة إلى أدوية لعلاج الحروق على مستوى البطن وأسفل البطن التي لم تلتئم بعد.

لقد تعيّر أخي تماما من الناحية السيكولوجية ونحن الآن نخشى على حياتيه.

10.3. علي لعشب

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

اسمي علي لعشب. تمّ إيقافي من طرف المخابرات الجزائرية في يوم 3 أبريل 2000 على الساعة الثانية بعد الظهر بشارع الجزائر في الحراش، عندما كنت ذاهبا إلى الحيط. كان يرافقتي وقتها بائع المجوهرات بن عمر. كانوا أربعة أشخاص داخل سيارتين خاليتين من أية مميزات، واحدة من نوع رونو كونغو (Renault Kango) والثانية من نوع بوجو (Peugot) 205. أخذت مباشرة إلى بن عكنون أين أنزلوني عاريا في مكان تحت الأرض.

بعد ذلك تعرضت لضرب وحشي بعضا محفّر وبالركالات على الوجه وفي جميع أنحاء الجسم لمدة ساعتين. بعدها قيّدت إلى طاولة ثمّ أدخلت خرقة من قماش في فمي وأفرغ فيها الماء حتى اختنقت. أعادوا الكرة عدّة مرّات خلال الثمانية أيّام التي قضيتها تحت التعذيب.

قاموا كذلك باستعمال الكهرباء عدّة مرّات، ما لا يقلّ عن أربع مرّات، حيث قيّدوني بالحديد وقاموا بتبلييل كلّ جسدي. أحسست أيّ على وشك الموت. لم يتوقف هذا التعذيب إلّا عندما كنت أتبول على نفسي.

أخذوني بعد ذلك إلى بيتي في هذه الحالة أنزف دما وعندما رأني أهلي - أمي، زوجتي وأخواتي - في تلك الحالة ظنّوا أنّي سأقتل فبدؤوا يصيحون. قاموا بتفتيش البيت وكسر التلّغز وعندما لم يعثروا على شيء قاموا بضرب الجميع، أمي التي تبلغ من العمر 66 سنة وأختاي وسيلة ومسعودة البالغتين 42 و 26 سنة على التوالي، وكذا زوجة أخي نعيمة وابنتها شهيرة ذات 18 عاما.

وبعد فترة، أظنّ ساعة من الوقت، جاء شرطة بوروية إلى المكان، أظنّ أنّهم قد أخبروا من طرف الجيران الذين انتبهوا إلى المكيدة.

عندما رأيت الشرطة، استرجعت الثقة، لأنّ رجال الأمن كانوا يرتدون لباسا مدنيّا وكنت جدّ خائفا من أن المخابرات سيختطفوني ويخفونني قسراً. دخل رجال الشرطة إلى البيت ولكن بعد أن تكلموا مع رجال المخابرات لم يتدخلوا. طلبت من رجال الشرطة أخذي معهم مخافة أن أعود إلى التعذيب على يد المخابرات. أخذوني إلى مركز شرطة بوروية حيث عاملوني معاملة حسنة فأخبروني أنّي مطلوب من طرف المخابرات وأن لا

داعي للخوف، كما قالوا أنه يمكنني الذهاب ثانيةً مع المخابرات. وعند وصول المخابرات انهالوا عليّ ضرباً ورموني داخل سيارة من نوع رونو كانقو وأرجعوني إلى ثكنة حيدرة.

وبما أنّهم لم يجدوا شيئاً في البيت (لم أكن أعلم عمّا كانوا يبحثون - قالوا لي بعد ذلك أنّهم يبحثون عن السلاح) عادوا مرة أخرى لتعذيبي وطرح عدّة أسئلة عن علاقتي بأشخاص لا أعرفهم وبمفوض شرطة بوروبه وخاصة بقاضي التحقيق الذي يقطن بجواري. وعندما لم يكن عندي ما أقوله هددوني بأنهم سيتهمونني في قضية مخدرات.

في الغد، وبعد ليلة من التعذيب أرجعوني وهددوني بإحضار زوجتي وابني في حالة ما إذا لم أزوّدهم بالمعلومات التي يريدونها، وبعد ساعة كنت لا أزال مربوطاً فوق طاولة سمعت صوت ابني وزوجتي فخفت أشدّ الخوف عليهما، ولما سمعت صراخ زوجتي أصبحت كالمجنون. عندها بدأت أقول أيّ شيء وأذكر أسماء أناس أعرفهم سطحياً فقط.

وبما أنّهم لم يصدّقوا ما كنت أختلقه لهم رجعوا للتعذيب. أكثر ما كان يؤلمني هو سماع صراخ زوجتي وابني. فقالوا لي أثناء التعذيب في حالة ما إذا لم أقل لهم ما يريدون سيتركوني في السجن وسأنسى هناك إلى الأبد.

وفي اليومين الأخيرين كنت أسمع صراخ زوجتي باستمرار. العجيب أن الأصوات كانت دائماً هي هي، مرّة تكون مرتفعة وأخرى منخفضة.

ويوم مثولي أمام القاضي، جاء رجال المخابرات وقالوا لي: «إنّ قضيتك أحدثت ضجة وعليك أن تعترف وتقول أنّك مهزّب مخدرات، وأنك تعرف هذا وذلك وإلا ستودّع زوجتك.» إلى آخر دقيقة كنت كالمجنون، كنت لا أفكر إلا في أمن زوجتي وكنت مستعداً لفعل كلّ شيء لإطلاق سراحها. فأقنعوني أنّهم سيطلقون سراحها في نفس اليوم في حالة ما إذا قلت ما يريدون. لذلك قلت ما يريدون أمام قاضي التحقيق.

وفي طريقي إلى السجن طلبت منهم أن يخبروني عن زوجتي هل أطلقوا سراحها أم لا. عندها بدؤوا يضحكون ولكني لم أفهم لماذا يضحكون. فقالوا لي: «ألا تعرف آلة تسجيل الصوت؟»

لم أفهم ماذا كانوا يقصدون إلا عند الزيارة الأولى لزوجتي.

11.3. سعيد الزاوي

المصدر: منظمة العفو الدولية، تعذيب، الجزائر، سعيد الزاوي، 16 فبراير 2001. ص

الجزائر، سعيد الزاوي، في سن السبعين

عُذِّبَ عضو سابق ينتمي إلى منظمة إسلاموية ممنوعة، في سن السبعين، حين اعتقاله من طرف قوات الأمن. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه على وشك التعرض لتعذيب إضافي وتحشى أن تكون سلامته في خطر.

أُوقِفَ سعيد الزاوي، وهو عضو سابق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، يوم 7 فبراير 2001 في دلس وهي مدينة ساحلية تقع على بعد حوالي مائة كيلومتر شرق الجزائر العاصمة. أُخذ سعيد الزاوي إلى قاعدة لقوات الأمن مجاورة للمدينة حيث لا يزال معتقلاً. وصرَّح معتقلون آخرون، كانوا قد أُوقِفُوا معه وأُطلقوا بعد ذلك، أن السيد سعيد الزاوي تعرَّض للتعذيب.

أُوقِفَ سعيد الزاوي مع عشرين شخصاً آخر على إثر هجوم على وحدة عسكرية في المنطقة استُعملت فيه قنبلة. أُخلي سبيل كل المعتقلين، ما عدا سعيد الزاوي، بدون تهمة بعد يومين أو ثلاث. يبدو أن قوات الأمن استخدمت التعذيب لانتزاع المعلومات من المعتقلين الذين تعرضوا بدون استثناء للضرب. وقد تعرَّض بعضهم للتعذيب بالصعق الكهربائي على أجسادهم بينما أُجبر آخرون على ابتلاع ماء قذر بوضع خرقة في أفواههم.

كما أُعِدِمَ رجل بلا محاكمة في حادثٍ مختلفٍ يوم 7 فبراير 2001 ويبدو أن ذلك انتقامٍ إثر نفس الهجوم. وقُتِلَ كريم بن تواتي، من مواليد 1973، رمياً بالرصاص من طرف قوات الأمن وهو أمام بيته في حيِّ لاجنة (Ladjena) في مدينة دلس.

12.3. مُعذَّبُو أميزور

المصدر: رشيد حماد، الوطن، 11-12 يونيو 2001.

خمسة شبان على الأقل، من بينهم طفل في سن الخامسة عشر، جُردوا كلهم من ثيابهم وقيدوا بأسلاك حديدية، وعُذبوا بوحشية أمام وداخل مقر دائرة أميزور بولاية بجاية.

انطلقت الشرارات الأولى من أميزور ومن بني دواله. إن إشعال هذه الشرارات انتهت إلى الحرق والقتل في منطقة القبائل بأسرها. كان الاعتداء على بعض التلاميذ والاعتراض من طرف زملائهم، إضافة إلى العجز الواضح الذي أبدته السلطات المحلية والولائية، كافيا لنار التمرد - التي كانت في حالة تخمّر منذ زمن بعيد - أن تدمر كل شيء في طريقها. كانت ثلاثة أيام في هذه الظروف المتفجّرة كافية لحدوث ما يتعدّد ترميمه. فهذا هو "جسر الصومام"، ذلك الجسر القلسم الذي يشق المدينة، يبدو وقد انقطع نهائيا بين قوات القمع من جهة وشبان أميزور من جهة أخرى، وانقسم بين الجلادين والشبان المعذبين وبين قتلة الأطفال والصدور البريئة العارية.

لم يكن في الواقع ممكناً التنبؤ بما كان قد يقع لمنطقة أميزور الهادئة في ذلك الخميس 19 أبريل 2001، يوم سوقها [...]. ولم يكن على الإطلاق في مخيلة أولئك الذين تظاهروا يومي الخميس والجمعة ما كان يدبّر ويحاك ضدهم في المستقبل القريب. كان هذا بالتأكيد شأن ذلك المدرّس في التربية البدنية بمدرسة التعليم الأساسي عبد القادر بأميزور. كان ذلك يوم الأحد 22 أبريل على الساعة العاشرة حين كان يرافق قسمه (9eAF3) لحصة تدريبية في الملعب البلدي الذي يبعد بحوالي 800 م عن المتوسطة.

عند مرورهم بالقرب من مركز الدرك، وقبل دخولهم في جسر الصومام الذي يمر بوسط المدينة، كان الأستاذ وتلاميذه يجهلون تماما أن سيارتين من الدرك كانتا تستعدان لمتابعتهم. كان م.ه. على بضعة أمتار حين لاحظ «حركة غريبة» لعربات الدرك. «كان الدركيون الخمس على متن سيارة طويوتة (Toyota) وسيارة لندروف (Rover Land) 4x4». وقبل الوصول إلى الجسر، تجاوزت السيارتان التلاميذ ووصلت إلى مستدير الشركة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI) على عشرات الأمتار من الجانب الآخر للجسر. وفجأة، عادوا على أعقابهم ومروا أمام التلاميذ، ثم داروا مرة أخرى على مستدير أميزور، الذي يقع أمام مركز الدرك ومقر أمن الدائرة، ورجعوا في الاتجاه المعاكس.

وبعد ذلك عادوا مرة أخرى وأوقفوا حركة المرور؛ كان هذا في الوقت الذي شرع التلاميذ في عبور الجسر. حينئذ نزل أحد رجال الدرك وألقى القبض على تلميذين اختارهما «اعتباطاً» وأمرهما بالصعود في السيارتين. لقد اتَّهما بالصراخ بعبارة «نحن لسنا عرباً!»، عندها تدخل الأستاذ ومنع تلاميذه من تنفيذ الأمر. وحينها «تنازع الرجلان الطفلين، فنزل الدركيون الأربع الآخرون من عرباتهم قابضين أسلحتهم». فأخذوا التلميذين و«تلميذاً آخر ثالث بغية احتقار المدرّس أكثر» وذلك بعد شتمه ومعاملته بعنف. التلاميذ الثلاثة هم يخلف ك.، سمير م. وفريد ب. قال لنا أحد المدرسين أن «الملفت للنظر هو أن التلاميذ الثلاثة هم الأحسن في القسم (9eAF3)، الذي يُعد بدوره أحسن قسم في متوسطة الأمير عبد القادر.»

عاد الأستاذ وكتب تقريره لمدير المتوسطة الذي كان حينها في الـCFPA عند وقوع الحادثة، كما أخبر زملاءه بما حدث. فالتقى عمال المتوسطة تلقائياً في اجتماع عام وقرروا الالتزام بالتوقف عن العمل لمدة ساعة من 11 إلى 12 احتجاجاً على ما وقع. ومن جهته انتبه مدير المتوسطة فأخبر مديرية التربية لولاية بجاية، ثم اتجه نحو نائب الجمهورية لمطالبته بإخلاء سبيل التلاميذ ولتقديم شكوى ضد الدركيين لتجاوزهم سلطتهم واختراقهم الحرمات المدرسية. و«عوض أن يسجل الشكوى، طلب نائب الجمهورية من مدير المتوسطة إعداد ملفات للتلاميذ مع شهادات طبية الخ. اقتصر نائب الجمهورية على التدخل بشأن تعرض التلاميذ لضربات وجروح إذا أمكن إثبات ذلك، ولم تكن له النية في متابعة جنائية اختراق الحرم المدرسي. ولقد زاد هذا الوضع من حدة التوتر في المؤسسة»، يضيف الراوي.

وفي نفس الوقت، خرج التلاميذ إلى الشارع وأخبروا زملاءهم من المدارس الأخرى. وانطلقوا على الساعة الواحدة ظهراً، وذلك بعد أن أطلق الدركيون سراح الأطفال الثلاثة بعد استنطاقهم وصفعهم. وتجمّع تلاميذ من ثانويات للبنات وثانويات مختلفة ومتوسطة الأمير عبد القادر وتلك المسماة 200-600 و300-800 والقاعدة 7 والمدارس الابتدائية كمدرسة المقراني، وتظاهروا أمام مقر الدرك. «لم يكن معظم التلاميذ على علم أن زملاءهم المحتجزين قد تم إطلاق سراحهم بعد تدخل نائب الجمهورية. كانوا يُعدّون بالآلاف وكانوا يهتفون بشعارات معادية للدركيين ويرمون الحجارة على مركزهم.»

رد الدركيون بالقنابل المسيلة للدموع، فهرب الأطفال المذعورون في كل الاتجاهات إذ لم يسبق لهم تجربة مثل هذا الوضع. ولكن عوض أن تشتت القنابل المتظاهرين فقد ساهمت

بالعكس في هيجان التلاميذ وفي التحاق الكبار وغير التلاميذ بهم. فتدخلت الشرطة هي الأخرى بالقنابل المسيلة للدموع وبالمقدمات. وتواصلت المواجهات حتى ساعة متأخرة من الليل.

وفي يوم الاثنين 23 أبريل، اجتمع عمال من مختلف المدارس في أميزور في متوسطة 200-600 وانتدبوا ممثلين لهم وأنشؤوا ما يسمى بمُجمّع عمال التربية لأميزور (CTEA). وفي تصريح له نادى هذا الأخير بتجمّع أمام دار البلدية وذلك في اليوم الموالي، الثلاثاء 24 أبريل على الساعة العاشرة صباحاً. ولكن منذ الساعة التاسعة من ذلك اليوم، «كان هناك حوالي 20 ألف شخص في ساحة المدينة. ذكر لنا شاهد أنهم جاءوا من أميزور ومن برياشة والقصر الخ.»

«من جهتنا، وبصفتنا الهيئة المنظم لهذا اللقاء، فقد طلبنا من سلطات ولاية بجاية، وخاصة من الوالي، اتخاذ اجراءات ضد الدركيين. كان ذلك الحل الوحيد لإعادة الهدوء» يلاحظ أحد أعضاء المِجْمَع. كان رئيس البلدية داخل مقر البلدية وكان معه رئيس الدائرة وقائد أمن الدائرة وضباط من شرطة المدن وقائد ثكنة الدرك الخ. وكان الناس يطالبون بالرحيل الفوري للدركيين الخمسة، بما فيهم «عمار، وهو أكثر الدركيين حميّةً.»

خاطب قائد الدرك، وهو ملازم أول، الجمهور واعترف بعجزه التام عن السيطرة على الأحداث. حينئذ وصل الحشد ومعه رئيس البلدية - الذي كان محمياً من طرف أعضاء المِجْمَع - أمام مركز الدرك، وطالبوا برحيل الدركيين فوراً، غير أن هؤلاء ردّوا برمي قنابل مسيلة للدموع، فرجع رئيس البلدية وأعضاء المِجْمَع إلى مقر البلدية بِخُفْيٍ حُنِينٍ.

حل المشكلة «قرّرنا كتابة نداء للشعب، غير أننا قيضنا توزيعه بوصول بيان الوالي»، أضاف عضو من المِجْمَع قائلاً. «ولكن، رغم وعود من مسؤولين محليين - كنا نقلقهم كثيراً بضرورة الإلحاح على الوالي بأخذ موقف - لم يصل ذلك البيان الذي طالما انتظرناه.»

زاد التوتر في الشارع وحاول رئيس الدائرة طمأنة أعضاء المِجْمَع بأن الوالي «في نقاش مع مسؤولين من الدرك»، وبأنه «على وشك تسليم فاكس الوالي الذي سيعلن عن عقوبات ضد الدركيين.» ولكن بقي الوالي صامتا حتى الساعة الخامسة مساءً. يقول عضو آخر من مُجمّع أميزور: «إن موقفاً شجاعاً من الوالي كان قد يوقف التمرد الشعبي ويُجَنّب المنطقة الكثير من الويلات. إن مسؤولية الوالي على ما كان سيقع بعد ساعات لعظيمة جداً.»

ولكن عوضاً من إرسال الفاكس، فقد وصل تعزيز من شرطة CNS. عندئذ عمّت الانتفاضة واتسعت. فنهب مقر الدائرة وأحرق جزئياً. كما هُدم مركز الدرك جزئياً وأحرقت سيارة كليو (Clio) تابعة لأحد عناصر الدرك، بينما لم يتعرض أحد لسيارة Renault 16 لدركي آخر معروف باستقامته. جرح طفل في السادسة عشر من عمره (ك.س.) في يده برصاصة حقيقية، وتلقى طفل آخر عمره إحدى عشر سنة قبلة مسيلة للدموع على رأسه ونقل جريحا إلى مدينة سطيف. ظن المتظاهرون أن هذا الأخير قد توفي، فضاعفوا من شرastهم، وتواصلت المواجهات إلى ساعة متأخرة من الليل.

غير أن الأمر لم يتحول إلى كابوس حقيقي إلا في يوم الغد، 25 أبريل، حيث استأنفت المواجهات بدءاً من الساعات الأولى من النهار. فعلى الساعة العاشرة والنصف، اعتدى شرطي كان في السابق تلميذاً في متوسطة الأمير عبد القادر على ثلاث سيدات مدرّسات في تلك المتوسطة. كان هذا هو الاختراق الثاني للحرمان المدرسية الذي سبّب حوادث عنيفة ومدد المواجهات.

يؤكد أحد أعضاء مُجمّع عمال التربية قائلاً: «هتفنا إلى رئيس الدائرة وطلبنا منه إيقاف استفزازات قوات الشرطة والدرك، فقال لنا: "عجزنا على التحكم في جنودنا".» ونُشرت عناصر شرطة CNS بسرعة في كل أحياء المدينة وشرعوا في مطاردة المتظاهرين حتى في أصغر خبايا تلك الأحياء.

وبعد الظهر، كادت المواجهات أن تنقطع كلية. ولكن بقي عدد قليل جداً من الشبان يواجهون شرطة CNS برمي الحجارة أو حتى بإظهار أنفسهم فقط، فأصبحوا بذلك فريسة للغرائز السادية والحيوانية للقوات القمعية. يضيف محدثنا قائلاً: «لقد حوّل مقر الدائرة المنحرب وما جاوره إلى مركز حقيقي لتعذيب الشبان المتظاهرين. خمسة شبان على الأقل، من بينهم طفل في الخامسة عشر من عمره، جردوا من ثيابهم وقيدوا بأسلاك حديدية وعُدّوا بوحشية.»

وفيما يلي مضمون الشهادات الأربعة التي كتبت من طرف شهود عيان وضحايا التعذيب.

كتب أحد المدرسين قائلاً: «رأيت شرطة CNS وهم يأتون بثلاثة شبان قرب مقرّ الدائرة الواقعة أمام بيتي. لقد أجبروهم على أن يتعرّوا وقيدوهم بأسلاك حديدية، ثم بالوا عليهم قبل أن ينهالوا عليهم ضرباً بالركلات. وبعد لحظات، صبّ هؤلاء الشرطة أنواعاً

من السوائل على الشبان ثم قادوهم إلى داخل مقر الدائرة حيث أخضعوهم لتعذيب جنسي.»

وكتب شاهد آخر قائلاً: «رأيت خمسة من الشرطة تابعين للفرق الوطنية للأمن (CNS) وهم يجرون شابا في حوالي الخامسة والعشرين سنة من عمره. كان المسكين يتوسل إلى جلاّديه. لقد جرّوه من ثيابه وقيدوا يديه وراء ظهره بسلك حديدي، ثم جرّوا جسده العاري في الرماد الموجود داخل مقر الدائرة.»

«ما بين الساعة 10 و 11 صباحا، كنت بصحبة عمّي في مكان غير بعيد عن مقر الدائرة. رأيت شابا في سن الخامسة عشر يرتحف ويحتبئ بين المسجد والمدرسة الابتدائية. كشفه شرطيان من فرق CNS فأوسعه أحدهما ضربا ونزع عنه حذاءه ورماه على سطح أحد المنازل القريبة، ثم نزعا عنه سرواله وانحالا عليه ضربا بالركلات والمطرقات، فأنهار الصبي على الأرض وجسده عارٍ. بعد لحظات أتى الشرطيان بصبي آخر وهو في نفس الحالة، وألقوا به بجانب الطفل الأول.»

أوقف كذلك شخص معوق في الأربعين من عمره من طرف أفراد من شرطة الفرق الوطنية للأمن (CNS) بحجة أنه يحمل عُصيبة على يده اليسرى وبالتالي فهو يعد مشاركا في المظاهرات! «لقد أوسعوا ذلك المسكين ضربا ثم جرّوه على الأرض فوق الرماد الذي كان يغطي مقر الدائرة حتى أصبح لا يُعرف.»

وأخذ حارسان من مفتشية الأملاك نصيبهما من التعذيب أيضاً. فقد كتب أحد المسكينين قائلاً: «طوال يومي الثلاثاء والأربعاء كنا نقدم الماء لشرطة فرق CNS وذلك من باب الواجب الإنساني. وفي يوم الأربعاء، على الساعة التاسعة والنصف ليلا، هجموا علينا وشتموننا ودفنونا في الأدرج فانكسرت يد أحدنا.»

وفي الغد، يوم الخميس، تم اغتيال يحي شريف البالغ من العمر 32 سنة، وذلك في مكان يبعد ثمانية كيلومترات من أميزور. وفي يوم جنازته، 28 أبريل، شكّل تلامذة من ثانويات ومتوسطات أميزور موكبا ضخما في إتجاه القصر. يقول أحد محدثينا: «كنا نرى خطاهم من بعيد وكنا فخورين بهم. كدنا ننسى الجلادين المساكين الذين كانوا لا زالوا يختفون في أسوار مدينتنا...»

13.3. رابح ربيع الشريف

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

سجن سرکاجي، يونيو 2002.

اسمي رابح ربيع الشريف. أنا معتقل بسجن سرکاجي في الجزائر العاصمة. إني مسجون في قاعة رقم 25، رقم الإيداع 52825. أبلغ من العمر 46 سنة، أنا متزوج وأب لطفلين، وعنوان بيتي 24 شارع حسين نوردين، الحامة، حي بلكور بالعاصمة.

أتشرف عبر مراسلتي هذه بإحاطتكم علما بما عايناه - عائلتي وأنا - من أحداث، وسأسرد لكم بشيء من الاختصار الوقائع كما عشناها منذ سبعة سنوات وإلى يومنا هذا. لقد تعرضنا لتهديدات وتجاوزات جمّة من قوى الأمن والجيش.

نحن عائلة تضم اثني عشر عضوا: سبعة إخوة وخمسة أخوات، والدتنا عمرها 65 عاماً.

بدأت كل الأحداث سنة 1995، في شهر يناير من تلك السنة، وفي ثاني يوم من شهر رمضان بالتحديد. كانت منطقة واد الأربعة (بدائرة برج منايل) وكذا مدرسة حوش بالي مسرحاً لعملية تمشيط. استشهد أحد إخوتي، المدعو جمال، بعدما رشته بالرصاص القوات المشتركة (الجيش والميليشيات) وهو أمام منزلنا. لم التحق بمقر عملي في ذلك اليوم، فمكثت بالبيت ورأيت كل ما حدث أمام منزلنا، غير أن محضر الدرك ادّعى أنهم عثروا على أخي داخل مَعْقِلٍ تحارضيّ وأنه كان بحوزته بندقية آلية. كان باقي إخوتي كلهم بأماكن شغلهم ولم يكن لأيّ منهم علاقة بالمقاومة.

غادرتُ المنطقة عقب تلك الفاجعة، كان ذلك في شهر فبراير 1995، ولم أرجع إليها إلى يومنا هذا. أما أشقائي، فالتحقوا الواحد تلو الآخر بالجماعات المسلحة. كان أخي سعيد، وهو طبيب، أول من فعل ذلك. وتبعه سيد علي ثم محمد، وكلاهما حائزان على شهادة بكالوريا. بعدها التحق أخي الرابع واسمه رضوان الذي كان يدرس في السنة الثالثة ثانوي، ثم تلاه أخي يوسف - وهو الخامس وآخرهم - الذي كان تلميذ في السنة الرابعة متوسط.

أما أنا، فتركت عائلتي في شهر فبراير 1995 ولجأت إلى عائلة زوجتي بحي العناصر - 4 شارع بايار - بالعاصمة. فبعدها غادر إخوتي البيت والتحقوا بالمقاومة، ما بقي في البيت إلا أمي وحدها واثنتين من أخواتي (ضاوية ووهيبة). في عام 1997 قام إخواتي

بتزويجهن من مسلحين إسلاميين. قُتل أحدهم سنة 1999 ولا يزال الثاني - وهو حسن حطاب - على قيد الحياة. واعتُقلت ضاوية وهيبية سنة 1998 وقضتا عشرة أشهر بالسجن عقاباً لهن على زواجهن من «إرهابيين» حسب ادعاء السلطة. ورزقت الضاوية ولداً عمره أربع سنوات الآن. أما وهيبية - زوجة حسن حطاب - فلها بنت عمرها هي الأخرى أربع سنوات، وهي الآن معتقلة بسجن الحراش وحامل في شهرها السابع.

أما فيما يخصّ والدتي، فقد قاست الألواء والألواء على أيدي أعضاء الجيش وقوات الأمن خاصة التابعين منهم لولاية بومرداس. إن المدعو بدوي - المسؤول عن أمن الولاية - ورجاله قد أذاقوا عائلتي وعائلة حسن حطاب مُرّ العيش. فقاست العائلتان من الاعتقالات التعسفية والتجاوزات المختلفة والشتائم والتهديدات وغيرها من الاعتداءات. لقد رمتنا السلطة بتهمة الخيانة ولم يكن لنا من وسيلة للتعبير عن حقيقة أمرنا.

في يوم 26 فبراير 2002 وعلى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، داهمت مجموعة مسلحة بيتي، واحتُطفت من أمام أعين أطفالي. نقلت عنوة على متن سيارة إلى مكان لم أستطيع التعرف عليه إلا من بعد. ولما وصولنا إلى ذلك المقر، أخبروني أنني الآن بين أيدي رجال مديرية الاستخبارات والأمن (DRS) ببن عكنون، واقتادوني مباشرة إلى أحد المكاتب حيث عرّوني تماماً ثم أدخلوني إلى إحدى غرف التعذيب. فبدأت هناك سلسلة الأسئلة عن عدد من الأسماء كانت على قائمة مكتوبة. دام ذلك الاستنطاق بين 20 و30 دقيقة ثم شرعوا في تعذيبي بالماء وخرقة القماش (طريقة «الشفون»). بعدها تعرّضتُ للتعذيب بالصعق الكهربائي، فكانوا يضعون أسلاكاً كهربائية - موصولة بمُنشَب التيار في الجدار - على أعضائي التناسلية وعلى أذني وعلى رأسي، كما كنت أبُلل ليشتد الصعق الكهربائي. بعد ذلك التنكيل رموني وأنا مبتلا كلياً داخل إحدى الزنانات المظلمة فيها بطانية يتيمة. وأعادوا هذا الأسلوب من التعذيب طيلة سبعة أيام، فكنت أعذب كل يوم بعد الظهر.

ويوم 27 فبراير 2002، أي يوم واحد بعد اعتقالي، اختطفوا صهري - يحيى عوين - من بيته في بلدية درقانة على الساعة الحادية عشر ليلاً. وفي نفس الليلة ونفس الوقت اختطفوا أختي وهيبية، زوجة حسن حطاب، من مقر بيتها في بلدية بن زرقة على الساعة الحادية عشر ليلاً وأمطروها بسيل من الشتائم والكلام البذيء والألفاظ الفاحشة. تعرّض صهري يحيى عوين هو الآخر للتعذيب بطريقة الاختناق بالماء والخرقة والصعق الكهربائي،

كما هددوه كي يطلق أخي باعتبارها أختنا لـ«إرهابيين». أما شقيقتي وهيبية، فأنهالوا عليها ضرباً وشتماً كونها حامل، فقالوا لها أنها وهبت نفسها لـ«ابن حركي» وأنها عاهرة.

يوم 28 فبراير 2002، أي يومين بعد اعتقاله، ذهب بي رجال مديرية الاستخبارات والأمن لاعتقال السيد الشريف عددي، وهو أحد أقاربي يبلغ 53 عام من العمر له اثنا عشر أولاد منهم اثنين التحقا بالمقاومة. كانوا يجهلون عنوان بيته فأخذوني عنوة كي أدلهم على المكان في قرية حمرونة، وهي ضيعة نائية ببلدية سيدي داود بدائرة دلس. لما وصلنا هناك على الساعة السابعة صباحاً لم يعثروا عليه بالبيت، كان قد ذهب باكراً إلى مكان عمله، فأخذوا ابنه ليدهم على موقع والده. وجدوه بإحدى الحقول في مكان يسمى حوش المخفي بدائرة بودواو، وكان ذلك في منتصف النهار. لما وجدوه كان يزرع شجيرات التين برفقة عدد من المزارعين وكذا أحد أقاربه يسمى رابح الأزرق الذي اعتقل هو الآخر - كان السيد الأزرق في سن الستين تقريباً وكان يقطن هو أيضاً بجمرونة. فتم اعتقال السيد الشريف عددي بينما أطلق سراح ابنه فيما بعد في نفس اليوم.

قادنا رجال مديرية الاستخبارات والأمن، وعند وصولنا إلى مقرهم في مساء ذلك اليوم (28 فبراير 2002) شرعوا في مواجهة بعضنا للبعض. لم أر السيد الشريف عددي قط منذ ذلك اليوم. أما السيد رابح الأزرق، فأخلى سبيله رجال مديرية الاستخبارات والأمن بعد ليلتين من الاعتقال في مقرهم.

في نفس اليوم (28 فبراير 2002) ألقوا القبض أيضاً على السيد محمد ردان من مقر بيته بمدرسة حوش بالي في وادي الأربعاء بدائرة برج منايل بولاية بومرداس. للسيد محمد ردان ثلاثة أولاد التحقوا بالجماعات المسلحة بالجبال، استشهد أحدهم وما زال الآخرون على قيد الحياة. يبلغ السيد ردان الستين من العمر، ويقبع في سجن سركاجي منذ 16 مارس 2002 إلى اليوم.

يوم فاتح مارس 2002 أُلقي القبض على السيد سعيد حطاب، والد حسن حطاب، في بيته بن زرقة. وقضى هذا الرجل، الذي يبلغ 73 عاماً من العمر، أربعة أو خمسة أيام بزنانات مديرية الاستخبارات والأمن. وفي نفس الوقت ونفس البيت اعتقلوا السيد أحمد سعدي، في سن السابعة والثلاثين، وهو نسيب سعيد حطاب - أي صهر حسن حطاب - وأب لأربعة أطفال. تعرّض السيد سعدي لتهديد كي يُطلق زوجته، ولا يزال معتقلاً بسجن سركاجي إلى يومنا هذا.

وفي اليوم التالي (أي 2 مارس 2002) اعتُقل بدوره صهري حسين هويدي، وهو في سن الخمسين وأب لأربعة أطفال يقطن بمدينة بسكرة. لقد اعتقلوه إثر عثورهم على رقم هاتفه بمذكرتي التي تضم هواتف وعناوين الأصدقاء والأقارب. لم تردّ إليّ مذكرتي حتى اليوم. فبعد اعتقال صهري حسين هويدي جاءوا به وواجهوني به، ثم شرعوا في تعذيبه هو الآخر بالماء والحرق والصعق الكهربائي، كما هددوه كي يطلق أختي. وهو الآن مسجون منذ الخميس 21 مارس 2002.

يجدر الإشارة إلى أن الجلادين كانوا يأتون بأختي إلى غرفة التعذيب بينما أنا عار تماماً، ثم كانوا يقولون لي: «سنغتصبها أمامك!» كانت توجد قابلي وتبكي. لقد فعلوا ذلك طيلة يومين من التعذيب. أذاقوني الأمرين من شدة أثر الشتائم والبذاءة والكلام الفاحش. كما يجدر بالذكر أنهم حملوني قسراً على مرافقتهم مرتين في عمليات تمشيط يومين متتاليين. كان التمشيط الأول بغاية في منطقة بغلية (بقرروان) حيث أرادوا قتلي. أما الثاني فكان بإحدى الغابات بحوش بالي. كدت أقتل هناك أيضاً. ولا سبب في ذلك التهديد بالقتل إلاّ أنني أخ لأربعة «إرهايين» وصهر لـ«إرهايي» - الأمير الوطني للجماعة السلفية للدعوة والقتال - وأخ لشقيقان (جمال ومحمد) استشهدا.

وبما أنهم عجزوا على إبانة التّهم التي ألصقوها بي لجؤوا إلى التلفيق، فصوّروني بشريطي فيديو يدّعون فيهما أي متورط في المتاجرة بالسلاح والذخيرة، كما لَقّقوا فيهما قصة مفادها أن محمد ردان والشريف عدى شريكان في الجريمة. بعدها حملوني قسراً على إمضاء محضر الاستجواب طبقاً للسيناريو الملقّق سلفاً لاتهامنا ومن ثمّ حبسنا. قالوا لي ساعتها أن الأمر تصفية حسابات.

اتهموني واتهموا صهري حسين هويدي والسادة محمد ردان والشريف عدى بتزويد الجماعات المسلحة بالسلاح والذخيرة، غير أن دافع جورهم هو علاقاتنا العائلية. إنّ إخوتي الأربعة التحقوا بالمقاومة، أما السيد ردان فله ولدان في المقاومة، والسيد عدى في نفس الوضع. فالغرض من تلفيق محاضرنا هو إدانتنا وإيداعنا في السجن. الأمر لا يعدو كونه انتقاماً لا أكثر ولا أقل.

مكثنا عشرة أيام بمركز مديرية الاستخبارات والأمن بين عكنون، وفي اليوم الحادي عشر - كان ذلك يوم الأربعاء 6 مارس - نقلونا على متن شاحنة لتقدّمنا أمام قاضي التحقيق بمحكمة عبان رمضان. فاجأني غياب السيد الشريف عدى. لم يكن ضمن المجموعة وضمنت ساعتها أنه أفرج عنه بعد إطلاق سراح السيد رابع الأزرق.

نقلت بعدها مع صهري يحيى عوين إلى سجن سرکاجي. أما أختي فُنقلت إلى سجن الحراش حيث هي محبوسة إلى يومنا هذا. أفرج قاضي التحقيق على الخمسة الآخرين، غير أن عناصر مديرية الاستخبارات والأمن اعتقلوهم مرة ثانية خمسة أيام بعدما أُخلي سبيلهم. كلهم محبوسون اليوم معنا بسجن سرکاجي.

علمت بعد قضاء أسبوع بالسجن أن السيد الشريف عدّى استشهد. لقد تم العثور عليه ميتاً، جثته محروقة داخل سيارته بضواحي العفرون، غرب الجزائر العاصمة. كان المسكين، رحمة الله عليه، مجرد فلاح على عاتقه إعالة اثني عشر من أفراد أسرته. كان قريباً لي وكان قريباً حميماً. كل أعضاء عائلته متيقنون أن عناصر مديرية الاستخبارات والأمن هم الذين اغتالوه.

فيما يخصني، أنا معرّض لمخاطرة كبيرة حتى في حالة الإفراج عني لأنهم هددوني بالقتل، كما هددوا أختي ووالدي - ما تبقى لي من أفراد عائلتي - بنفس المصير. قررت الإذلاء بهذه الشهادة لأريح ضميري بشأن ما أعلمه وكما كشف الحقيقة وأزيل القناع عن هذا الغول الذي يتلع المجتمع برمته وفي صمت رهيب. منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001، تخوض السلطة حرباً بلا رحمة ضد والدي وأقارب أعضاء الجماعات المسلحة.

وفي هذا الشأن ألتمس منكم على عدم الكشف عن اسمي وأشكركم مسبقاً على ذلك. وأقسم بالله العظيم أن كافة أعضاء عائلتي الذين اعتقلوا من قبل رجال مديرية الاستخبارات والأمن بين عكنون، كلهم أبرياء والله شاهد على ذلك.

4. الشر بلا حدود: أطفال، أقارب ونساء تحت التعذيب

تُلقي الشهادات المعروضة في هذا الفصل الضوء على تعذيب الأطفال والنساء والأقارب. إنّ التعاليم الإسلامية، كغيرها من قوانين الجيوش المتحضرة، توجب عدم استهداف الأطفال والنساء والأقارب ولكن الطغمة العسكرية في الجزائر لا تبالي بهذه الحرمات. فهي تنظر إلى هذه الأصناف الاجتماعية كأهداف شرعية لإرهاب وإخضاع المجتمع الجزائري برمته.

وقد تأثر الأطفال كفصيل اجتماعي تأثراً كبيراً من جراء القمع وذلك مباشرة بتعرضهم للتعذيب، أو غير مباشرة بمشاهدتهم لحالات مؤثرة جداً كتعذيب أفراد من العائلة. إنّ تعذيب الأطفال أو التهديد بذلك يهدف إلى إرغام الناس على الوشاية بالآخرين وتفكيك أو اصر العائلة وهدم الروح الاجتماعية.

تحتوي الشهادات المقدمة هنا كذلك على حالات عُذِّب فيها عضوان أو أكثر من نفس العائلة معاً، أو في أماكن حجز مختلفة في آن واحد (أنظر الشهادات 2.4-4.4 و5.3 من الفصل السابق). تنظر الطغمة العسكرية في الجزائر إلى العائلة المسلمة كفضيل اجتماعي عدائي محتمل. فعند تعذيب العائلات يغتنم الجالادون مشاعر القرابة لوضع الضحايا في قفص الخيارات المستحيلة وكسرهم بذلك نفسياً.

توضح الشهادات 5.4-7.4 المعروضة أسفله والشهادات 2.3، 9.2، 10.3 و13.3 أعلاه تعذيب النساء كأفراد أو كأعضاء في عائلة (زوجات أو أمهات أو أخوات). يُستعمل تعذيب النساء أو تهديدهن بذلك - الذي كثيراً ما يحتوي على الاعتداء الجنسي - كسلاح لسحق روحيهن النفسية أو روح أقاربهن ودفعهن للتعاون مع الجالادين. كما يُوظف تعذيب النساء كرسالة للمجتمع واستعراض للقوة تبين من المسيطر ومن يجب عليه الخضوع، ويُستعمل كوسيلة لإذلال عائلات ومجتمعات، وكغنيمة حرب (نوع من «العلاوة» لأفراد قوات الأمن).

قد يعتقد البعض أنّ تعذيب النساء ظاهرة نادرة نظراً لقلّة عدد الشهادات في هذا الشأن، ولكن هذا راجع بالأحرى إلى نقص في المعلومات. ودليل ذلك هو ما أدلت به مفتشة الشرطة دليلاً للصحفي روبرت فيسك بعدما فرّت من قوات الشرطة وطلبت اللجوء السياسي في بريطانيا، فقالت: «تأخذ النساء السّجينات إلى قسم خاص في مقر الشرطة بشاطوناف»^ض. وتضيف المفتشة دليلاً قائلته: «منع الأمن العسكري الجزائري كل الناس الدخول إلى ذلك القسم إلاّ حاملي بطاقات خاصة من الضباط السّامين وذلك نظراً للطريقة التي تُعامل بها النساء في ذلك المكان.»^ط إنّ سبب النقص في الإخبار بتعذيب النساء راجع إلى الشعور بالإثم أو الذنب ووصمة العار المرتبطة بالعنف الجنسي. وتبيّن هذه الشهادات أنّ النساء يُقاومن ويُواجهن ويتعلّبن على مجنهنّ بشرف عظيم.

ض R. Fisk, 'Witness from the front line of a police force bent on brutality', *The Independent*, 30 October 1997.

ط نفس المصدر.

1.4. عمار بكيس

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 129.

اسمي بكيس عمار. أنا مولود بتاريخ 16 يناير 1978 في باب الوادي (العاصمة). اعتقلت في 2 أكتوبر 1993 وأنا في سن الخامسة عشر. أدلي بهذه الشهادة من سجن الحراش.

طُوق منزلنا من طرف الشرطة يوم 2 أكتوبر 1993، على الساعة الثانية صباحاً. استيقظت مذعوراً. كانت الشرطة مقتادة بشخص ملثم. ما كان ذلك المشهد إلا إحدى المسرحيات المعتادة. إن حجة اقتحامهم منزلنا كانت وجود "إرهابي"، وأنا هو الإرهابي حسب هؤلاء المعتدين. فاعتقلوني على مرأى من والدي، ورموني داخل إحدى سياراتهم وأخذوني إلى مخفر شرطة باب الوادي. وعند وصولنا، أخذوا اسمي، وتاريخ ميلادي وبدؤوا يطرحون عليّ الأسئلة: «هل عبد القادر الذي قُتل أخ لك؟» فقلت نعم. ثم سألوني: «هل تعرف أصدقاء أخيك؟» فرددت بالسلب. فقال لي أحدهم: «إنك تكذب»، وأخذ يصفعني ويلكمني.

وأخذ الآخرون يشتموني ويصقون على وجهي ويركلوني. كنت أحاول إخفاء رأسي لتفادي الضربات. لقد كانوا حريصين على أن يتحصلوا على أسماء أصدقاء أخي بكل وسيلة. فأمر قائدهم بأن أرمى في زنانة وأن أُحرم من الأكل والشرب من ذلك الحين فصاعداً.

وفي الغد جاء ضابط شرطة واقتادني إلى مكتبه. وقال لي: «هل أنت عمر؟». قلت له: «نعم». فقال لي: «هل تعرف أصدقاء أخيك؟» قلت: «لا». فقال: «هل تريد أن تعود إلى منزلك يا عمر؟» فقلت له: «نعم». فردّ: «إذن قل لي من هم أصدقاء أخيك. وإن رفضت، فسأقتلك وأرميك أمام منزل والديك.» فأكدت له وأقسمت على أنني لا أعرف أحداً منهم. فنادى الشرطة وأمرهم بأخذي إلى مكان خال وبقنلي هناك.

فبدأت أبكي وأتوسل إليه ومسكت في الطاولة غير أن ذلك لم يحرك أية شفقة في نفوسهم، لقد كانت قلوبهم متحجرة. فوضعوا على رأسي قناعاً ورموني في سيارة من نوع بيجو 505 واقتادوني إلى مخفر شرطة الدائرة الأولى، وأثناء الطريق كنت أظن أنهم سيقتلوني غير أنني وجدت نفسي في مكان في هيئة مستودع كاراج.

ولما نزعوا القناع عن وجهي قال لي أحدهم: «أنظر!» فلقد أوشكت أن يغمي عليّ أمام رؤية ذلك المشهد. لقد كان هناك رجال عرايا معلقين في السقف من أرجلهم. وكان رجل آخر مربوطاً على مقعد ينتفض كلما وضعوا سلكا كهربائياً على جهازه التناسلي. وقد كانت الجدران ملطخة بالدم. فبدأ رأسي يدور، وشفتي ترتعشان، وقلبي يدقّ بسرعة حتى كاد أن يخرج من صدري. هل هذا فيلم رعب أم حقيقة؟

وبدأت أصرخ: «أنا لم أفعل شيئاً، أنا بريء.» فردّ عليّ الضابط الطاغية أنّ هذا مصير كل من لا يطيعنا. وانقضّ عليّ جلادون مقنعون فنزعوا ثيابي كلها وربطوني من الرجلين واليدين، ثم علّقت فكانت رجليّ إلى الأعلى ورأسي إلى الأسفل. ووضعوا لي خرقة على وجهي وسدوا منخريّ. وأخذ أحدهم يصب ماءً كانت له رائحة كريهة في فمي. صرت لا أستطيع التنفس، واختنقت. لقد كان الماء ممزوجاً بزيت السيارات المستعملة المفرغة. أصبحت لا أقوى لا على الصراخ ولا على البكاء. لقد كان همي الوحيد هو الموت السريع حتى أتخلص من ذلك العذاب.

وبعد فترة توقّفوا عن صبّ الماء القذر وسألني الضابط الطاغية عن أسماء أصدقاء أخي، فقلت له أنني لا أعرفهم. فأمرهم وهو يصرخ فيهم بأن يستأنفوا التعذيب. لقد أصابني الرعب كوني سأخفق مرة أخرى. لم أتحمّل ومن أجل أن أتجنب ذلك الجحيم قلت لهم: «توقفوا سأقودكم إليهم.» فأمر الضابط بأن يوقفوا التعذيب وأمر رجاله بأن يقودوني إلى مخفر الشرطة بباب الوادي.

فوضعوني في زنزانة. كانت الساعة تشير إلى الثانية عشر زوالاً. كنت جائعاً جوعاً شديداً. فطلبت من الحارس أن يأتيني بقطعة خبز وقليل من الماء، فأجاب أن ذلك ممنوع. وبدأ الجوع يؤلّني أكثر فأكثر حيث لم أكل مدة ستة وعشرين ساعة. وفي منتصف الليل أغمي عليّ. فوجدت نفسي فيما بعد في مستشفى باب الوادي. هناك قال الطبيب للشرطة أنه يجب أن أكل. وفحص جرحاً على مستوى حنجرتي، الجرح الذي نتج عن التعذيب بالخنق حيث كانوا يغرغرون لي الماء الممزوج بزيت السيارات المستعملة. فكتب لي وصفة طبية، غير أنّ أحد الشرطة مزّق الوصفة وأعطاني شرطي آخر قطعة خبز وشيئا من الماء.

وفي اليوم الثالث، وعند منتصف الظهيرة، رجع ضابط الشرطة وأخرجني من الزنزانة وأخذني إلى مكتبه، ثم قال لي: «أنت تعرف الآن ما يحصل للذين يكذبون! فمن مصلحتك أن تقول لي من هم أصدقاء أخيك عبد القادر وأين يسكنون. أعذك بإطلاق

سراحك إن قبضنا عليهم.» وبما أنني كنت خائفاً من أن أعدب من جديد، فقد شرعت في سرد أسماء أشخاص بريئين، ولكن كان المهم ألا أعود إلى ذلك المستودع المشؤوم.

وهكذا ذهبت الشرطة على الساعة الثانية ليلاً لتعتقل أولئك الذين أدليت بأسمائهم. لقد كان عددهم خمسة. فواجهني ضابط الشرطة وقال لي: «ما الذي فعلوه؟» فقلت له كلما خطر على بالي، خوفاً من أن أعاد إلى فظاعة كابوس التعذيب. لقد كان المساكين بريئين. أسأل الله أن يغفر لي. وعند الفجر، أُقلقت علينا الزنانة أنا وشباب الحي الخمسة.

في اليوم السادس أخذوني من زنزانتني إلى مكتب ضابط الشرطة فقال لي الضابط في ابتسامة وهو متكئ على أريكته: «لقد وعدتك بإطلاق سراحك إذا اعتقلنا أصدقاء أخيك وها أنا أفي بوعدي، ولكن قبل أن نطلق سراحك أطلب منك أن تعمل كلما أمرك به، بدون أي نقاش وإلا فإنك تعرف ما ينتظرك.» فتذكرت ما عانيته في الكاراج ثم قلت بدون أدنى تردد: «نعم، سأفعل كل ما تريدون.» فواصل الضابط: «يجب أولاً أن تشهد أن هؤلاء الخمسة فعلوا كذا وكذا وكنت أنت ضمن مجموعتهم.» لم يكن لدي أي خيار.

وفي اليوم الثالث عشر قُدمت لنا أوراق مطبوعة وأمرنا أن نوقعها. لقد كنت سعيداً أن أستعيد حريتي. وفي الغد أخرجوني مع جيران الخمسة إلى المخفر المركزي للشرطة الذي قضينا فيه يوماً. ثم حملونا من جديد في سيارة بيجو 505 إلى محكمة الجزائر. عندها أخذوني منفرداً وقالوا لي: «حذار أن تتراجع أمام القاضي عن الذي اتفقنا عليه، وإلا فإن التعذيب ينتظرك.» لقد كنت مستعجلاً لأن أمثل أمام القاضي فاعترف له بأي شيء حتى أكون حرّاً وألقى والدي مرة ثانية بعد الزوال. فقالوا لي: «إنك طفل سيطلق سراحك والآخرين سيذهبون إلى السجن.»

وأمام القاضي، صرّحت بكل الذي أمرني الضابط بأن أعترف به. وفي نهاية التحقيق، قال لي القاضي الذي ظهرت منه القسوة، وهو يشدّ نظره إليّ: «إنك ستدخل السجن.» فشعرت برغشة هلع ولم أستطع أن أتكلّم. السجن في سني هذه؟ ما الذي فعلته؟ لقد قُتل أخي من طرف الشرطة والآن سيكون مصيري السجن؟ لماذا كل هذا الظلم يا إلهي؟

كانت عدد التهم التي وُجّهت إليّ سبعة: أي أخفيت الإرهابيين عند والدي، أي عالجت المحروحين بالرصاص في المستشفيات، أي خبأت الأسلحة، أي كنت عنصر اتصال، أي التحقت بالجبال تكراراً، وأني نقلت الأسلحة عبر حواجز الشرطة، وأني زوّرت بطاقات التعريف.

2.4. الإخوة بن نائل

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

العمية بن نائل من المعطوبين الكبار، يتقاضى منحة من طرف الدولة بنسبة 100%. يسكن كوخا قصديريًا في حيّ للبيوت القصديرية مع زوجته وطفليه الصغيرين.

تمّ اعتقاله في 8 مارس 1997، وأثناء إيقافه عومل بقسوة شديدة أمام عائلته، ثم أخذ إلى المخفر التابع لمركز القيادة العملياتية (PCO) بحيّ الحياة حيث تمّ اعتقاله بصفة تعسّفية مدة أحد عشر يوما، قضى سبعة منها دون طعام. تعرّض خلال اعتقاله للتعذيب حيث قُتِدَ مجرّدا من ثيابه إلى مقعد خشبيّ بعد أن رُبِطت يداه وراء ظهره. ثمّ أُجبر على تجرّع ماء قدر من خرقه أدخلت في فمه، يُستخرج بعدها - أي الماء - بصعود ورديان أحدهم على بطنه.

وقد صرّح السيد العمية بن نائل أيضا أنّ رجال الشرطة قاموا بكشف سوات زوجته أمامه - جرّدها من ثيابها - وأهانوها وأشبعوها بصاقا وسبّا وشتما. كان من بين رجال الشرطة أحد يدعى عزّ الدّين. ولم يعيروا أيّ اهتمام لبطاقة العطب التي كانت بحوزته. ولم تتمّ أيّة متابعة قضائية لهذه القضية.

أما أخ هذا الناجي من التعذيب، السيد سعيد بن نائل، فهو متزوّج وأب لصغيرين وُلد أحدهما بعد اعتقاله. يقطن هو كذلك كوخا قصديريًا في نفس الحيّ.

اعتقل يوم 8 مارس 1997، في نفس الوقت مع أخيه وأودعا الزنزانة معاً لمُدّة أربعة عشر يوما. لقد كان لسعيد صهر (أخ الزّوجة) قُتِل في عملية إرهابية، كما كان له صهر آخر جُرح وانضمّ بعدها إلى قوّات «الباتريوت».

سعيد هو الآخر تعرّض لاعتداءات خلال مدّة الاعتقال في مراكز الشرطة، مع أنّ العدالة برّأته بعد ذلك. أودع الحبس الاحتياطي في 22 مارس 1997 وحوكم يوم 19 فبراير 1998، أمر الحبس رقم: 86.336.

3.4. محمد الصغير طويلب

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

اسمي محمّد الصغير طويلب. وُلدت يوم 25 ديسمبر 1969 بسيدي داود، دائرة دلّس. أقطن بصالح بوبراك؛ مهنتي الفلاحة.

يوم الخميس 5 سبتمبر 1996 وفي حدود الساعة العاشرة صباحاً، اقتحم بيتنا حوالي أربعون جندياً كانوا يصرخون ويعاملون كلّ العائلة بوحشية. قاموا بتفتيش كلّ ركن وبقعة من بيتي وكأنّه هدف عسكري مهم. اقتحموا البيت وفتشوه بدون إذن تفتيش وبدون تقديم أية شروحات.

أخذونا بعنف أنا وأخويّ الاثنيّن رابع وعمر، وسألوني إن كان يوجد في البيت أشخاص آخرون بالغون، لكنّ أبي كان وقتها غائباً. قاموا بتغطية رؤوسنا وأوثقوا أيدينا بوثاق من حديد كان يمزّق جلودنا على مستوى المقبض. أخذونا تحت ضربات عنيفة بالأرجل وأخصّ السّلاح، فتركوا أمّي وإخوتي وأخواتي في حالة مُخزّنة حيث كانوا سيكون. كانت أمّي تتوسل إليهم بأن لا يقتلونا، لأنّها كانت تعلم أنّ كثيراً من الشّباب المختطفين من طرف الجيش انقطعت أخبارهم.

مشّتنا العساكر حوالي 500 متراً ونحن مغمضين العينين وتحت وابل من السّبّ والشتم. ثمّ توقّفوا ووضعونا على ركبنا. خفت كثيراً على نفسي وعلى إخوتي لأنّ العسكر صوّبوا أسلحتهم وقالوا لنا أنّ نهايتنا قد حانت. فشهدت وانتظرت الموت. وبعد لحظات أوقفوا تمشيتنا ثمّ أوسعونا بالضرب بالعصيّ وأخامص الأسلحة في الوجه وفي كلّ أنحاء الجسد. كنت أنزف دماً، واعتقد أنّ إخوتي كانوا في نفس الحالة. مشّونا ثلاثة كيلومترات أخرى في هذه الحالة، في اتجاه دلّس. كانت رؤيتي محدودة لبضعة أمتار من خلال أسفل ثوبي.

كان الجنود مصحوبين بالميليشيات، فشرع أحد أعضاء هذه الميليشيات يجلدنا بالأسلاك الشائكة التي كانت مؤلمة جداً خاصّة أنّها كانت تحترق الجلد وتمزّقه. كان كالمسحور وأظنّ أنّه كان سكراناً. أرهقنا المشي المرفوق بالألم الواخز وكذا الحرارة والخوف.

لم يتوقّف العساكر عن ترديد: «من وضع القبلة؟ هل رأيتموهم؟ هل الإرهابيون يأتون إلى القرية؟ أنتم كلّكم شركاء!» لقد تمّ عشية اليوم السابق انفجار قبلة عند مرور شاحنة عسكريّة على بعد كيلومتر من البيت، ولكن ما علاقتنا نحن بهذا؟ زد على ذلك، أنه منذ بضعة أيّام كنت مشغولاً بقطف العنب عند أحد الملاك، ولم يكن لديّ أيّ وقت لملاحظة أيّ شيء. من جهة أخرى كان الإرهابيون الذين يمرون بالقرية لا يتوقفون إلّا نادراً. فضلاً عن ذلك، كان أعضاء الميليشيات يرونهم، وكانوا هم أوّل من يكلمهم عندما كانوا يشترتون بعض الأغراض من عند البقال. أمّا بالنسبة إليّ فلم تكن لي أيّة صلة بهم، لهذا اندهشت لقدم الجيش إلى البيت.

أخيراً تابعنا سيرنا المرهق تحت ضربات السيّاط، ثمّ أرغمونا على الجثو على رُكبتنا مرّة أخرى بعدما أحكموا تغطية رؤوسنا بواسطة ملابسنا، ثمّ أدخلوا رؤوسنا داخل شيء سخن وفتن. كانت رائحته قدرة لا تطاق. ظننت في أوّل الأمر أنّهم وضعوا رؤوسنا في عجلة جرّار كانوا قد أشعلوا فيها التّار. كان الجنود يضحكون ويضربوننا كي تنغمس رؤوسنا أكثر في ذلك الشّيء المتعدّد تحديده. كنت أختنق من الحرارة والرائحة الكريهة ونقص الهواء، ولكنني كنت كلّما أردتُ أن أُخرج رأسي ضُربت بالركلات وأخامص السّلاح. استغرق هذا الأمر حوالي نصف ساعة. لم أتحمّل أكثر من ذلك، فأخرجتُ رأسي وإذا بي أفجأ أنّ أداة الاختناق هي جيفة حمار ميّت ومبقور. وأنّصح أن ما كنت أحسبه عجلة جرّار كان في الواقع بطن حمار مليء بالدّيدان في طريقه إلى التّحلّل. فهمت عندها لماذا كان الجنود يضحكون، لقد أهنت وتألّمت إلى أبعد حدّ.

واصلنا بعد ذلك طريقنا في ظروف أشدّ قسوة لأنّه بالإضافة إلى الحرّ والضرب والإهانة كانت هناك رائحة مقرّزة وغير محتملة تنبعث من التعفن اللاصق في ملابسنا. توقّفوا مرّة أخرى في الطّريق، وتركونا مع ثلاثة جنود لم يتوقّفوا عن جلد وجوهنا وأجسامنا وعن ركنا، بينما دخل الجنود الآخرون إلى حقل من العنب بعدما طردوا حارسه وأخذوا يسرقون العنب. استمرّت هذه الحالة إلى الظّهيرة.

بعد ذلك أوقف الجنود شاحنة من نوع جي 9 على الطّريق، وأنزلوا السائق بضربات أخامص أسلحتهم، ثمّ أركبونا مع بعض الجنود وساروا باتجاه الثّكنة. قاموا بإيقاف بعض الناس ممّن صادفهم في الطّريق وممدّدونا واحداً فوق الآخر. عندما وصلنا إلى الثّكنة وضعونا في زاوية تحت حراسة عدّة جنود وكلّبين من النوع الألماني. نكّلوا بنا مرّة أخرى، حيث كان الجنود يحرّضون الكلّبين علينا، فكانا يعضّاننا ويمزّقان ملابسنا. لقد هاجموا أخي كثيراً إذ عانى منهم أشدّ العناء.

ارتحنا في المساء عندما أدخلونا في زنزانة مساحتها 3م×2م، حيث وجدنا حوالي خمسة عشر شخصاً تبدو عليهم علامات مذهلة من التعذيب والضرب. تركونا بدون أكل غير أنّنا كنّا على الأقلّ في مأمن من الكلاب.

في الغد أتى رجال الشرطة وأخرجونا واحداً واحداً، هذه المرّة كانت للتعذيب. لما جاء دوري، قادوني إلى غرفة وأوثقوا يديّ خلف ظهري بواسطة موصل كهربائيّ. ثمّ احضروا جهازاً كهربائياً وشرعوا في تعديبي في كلّ أنحاء الجسم: الشّفتين والأذنين ومؤخّرة التّدي

والقضيب. أغمي عليّ عدّة مرّات من شدّة الألم. لم يبدووا استنطائي إلاّ بعد وقت طويل من التعذيب.

كانت أسئلتهم غامضة وتدور دائماً حول نفس الموضوع: «هل رأيتمهم؟ ما نوع الأسلحة التي يمتلكونها؟ من أين هم؟ كم عددهم؟ وفي يوم القنبلة؟» كنت أقول الحقيقة وأردد بأبيّ بريء. ثمّ قال أحدهم: «إنّها غلطة عائلتكم التي لم ترد حمل السلاح!» ففهمت حينها لماذا استهدفْتُ وسبب استهداف إخوتي إضافة إلى أبيّ الذي أحضر هو الآخر بعد يوم من إلقاء القبض علينا. ما كان كل هذا التعذيب إلاّ عمليّة عسكريّة لمعاقبتنا ولدفع كلّ القرية إلى حمل السلاح.

استمرّ التعذيب هكذا لمُدّة ثلاثة أيّام متتاليّة، كلّ يوم من السّاعة العاشرة صباحاً إلى السّاعة العاشرة مساءً دون انقطاع. تخيلوا كيف كانت حالتي البدنيّة والنّفسيّة. كنت قلقاً جدّاً على أبيّ، الذي كان قد أجرى عمليّة جراحية مؤخّراً، والذي تعرّفت على صراخه عندما كان يُعذّب. لقد كان ضعيفاً وكنت أحشى عليه كثيراً. أثر على نفسي القلق والإهانة، فكنت أذوب غمّاً وهماً.

بعد مضيّ أسبوع كامل أعطوا لكلّ واحد منّا قطعة خبز. وفي يوم الخميس 11 سبتمبر، أخذونا إلى مركز الدّرك بسيدي داود. استقبلونا بالجلد بالموصّلات الكهربائيّة والرّكل والضرب بالقضبان الحديديّة. لقد لامونا - أنا وأبيّ وإخوتي - مرّة أخرى لعدم قبولنا التّجنيد مع الميليشيات. وفي المساء جاء رئيس المركز إلى قاعة التعذيب، وبدون أن يكلمنا قال للدّركيين: «أنسبوا لهم قضية قنبلة الجسر وقنبلة الشاحنة.» كان يشير إلى القنبلة التي انفجرت بضعة أيّام قبل اعتقالنا في المنطقة فأسقطت جسراً.

بعد مرور بضعة أيّام، جاء دركيّ فأخذنا للإمضاء على محضر، بدون أن يسمعون ما لدينا أن نقوله خارج نطاق التعذيب. ولما رفضتُ إمضاء المحضر أخرج أحد أعضاء الميليشيات - الذي كان موجوداً مع الدّرك - مسدّسه وأقسم بأنّه لن يتردّد في تفجير دماغي. كنت أعلم أنّه سيفعلها دون تردّد، فأمضيت على المحضر دون معرفة ما فيه.

وضعونا بعد ذلك في زنزانة أرضيّة مدّة حوالي عشرة أيّام. كنّا عشرة أشخاص في مساحة أربعة أمتار مرّبة. بقينا على هذه الحالة حتى دخولنا السّجن يوم 21 سبتمبر.

كنّا سعداء لأنّنا كنّا نرى السّجن منقذنا من التعذيب.

4.4. عائلة عزيزي

المصدر: جزائر الخميس، ص. 87.

اسم الوالد عبد الكريم عزيزي. تاريخ ومكان الازدياد: 25 مارس 1941 بالمديّة. هو من قدماء المجاهدين وابن شهيد. اسم الابن عبد الصمد عزيزي. تاريخ ومكان الازدياد: 20 أغسطس 1976 بالجزائر. عنوان بيتنا: 26 حي رشيد كوريفة، الحراش، الجزائر.

هذه أحداث واقعية وليست من نسيج الخيال. يعجز الإنسان عن سرد ما حدث ليلة الأربعاء 22 سبتمبر 1994. كانت ليلة ليست ككل الليالي. عانت أسرنا من هذه الأحداث كثيراً.

تبدأ أحداث هذه الليلة على الساعة الواحدة ليلاً حين كان أهل البيت يغطون في نوم عميق. استيقظوا بعده على صوت كسر الباب. لم يتمكنوا حينها من معرفة ما يحدث أبتركان هو أم زلزال. استيقظوا ليروا قوات الأمن منتشرة كالجراد الأخضر الذي يأتي على الأخضر واليابس. كانوا يصرخون: «لا تتحركوا من مكانكم!» حين سأل رب البيت: «من أنتم؟ ماذا تريدون؟» وجه إليه وابل من الشتائم خاصة بعدما علموا أنه صاحب البيت. دفعوه حتى أوشك أن يسقط دون مراعاة لسنّه. فاستنكر ذلك واستفسر عن سبب سخطهم وهو عوض أبيهم مما زاد في سخطهم عليه. ألفاظ وشتائم تصمّ الأذان من سماعها.

لحظات بل ثوان أصبح فيها البيت خراباً، كل شيء فيه محطّم وأغراضه مشتتة متناثرة في الغرفة.

أخذَ الوالد نحو غرفة النوم وتركنا في غرفة أخرى، وبعد مدة عاد أحدهم، وفتح الباب وطلب منا مفكاً وأوعية تخزين المياه. بعدها أغلق الباب [...].

جاء دورنا نحن. سألوا عن الذكور وكان عبد الصمد (18 سنة) ما يزال نائماً في سريره. فطلب القائد من الجندي إيقاظه دون مراعاة توسلات أمه، مجيئين إياها بأنهم الحكومة وأن لهم الحق أن يفعلوا ما يشاءون. فأيقظوه فرعاً من نومه. لم يفهم ما يدور. لم يُسمح لنا حتى توديعه، شدّوه من قميصه ودفعوه. ولم نر بعد عبد الصمد إلى يومنا هذا.

رأيناهم وهم يعصبون عين الوالد بغراء شريطي عريض، ثم دُفع أرضاً، وبعدها أُشبع شتما وضرباً. وحينما اكتشفوا أننا نشاهد ما يحدث للوالد شتمونا وأغلقوا النافذة والباب.

لم يفهم ما فعلوه، فنكّلوا بنا أشد التنكيل. كدنا نموت من شدة العطش والفرع. وليت الأمر توقف عند هذا الحد بل تجاوزه إلى أبعد الحدود.

وجه إلينا قائدهم نحن الفتيات عدة أسئلة (السن، المهنة إلى غير ذلك من الأسئلة) هذا علاوة على الاستفزازات، فكان يجبرنا على التكلّم وحينما التزمنا الصمت أقسم على أن ينتقم منا أشد الانتقام.

طلب من البنت الكبرى أن تتبعه فكان له ما أراد. كنا نسمع صراخها وتوسلاتها ولكن قلوبهم غلف، ولم يراع كونها امرأة. صفعاته كانت تدوي أركان البيت، وبعد ربع ساعة عادت وهي تشهق من شدة البكاء. دخل معها قائدهم وهو يقول: «لا تخشين شيئاً، سيأتي دوركن الواحدة تلو الأخرى. لا عمل لديّ اليوم سواكم» وكأنه كان يتمتع بأنيننا وآلامنا.

خرج ثم عاد وطلب من البنت الوسطى أن تتبعه وكان مصيرها نفس مصير الأخرى، ضرب وركل وشتّم. لم يكفه كل ذلك فأمسكها من شعرها وقال لها «أتريدين أن ترين كيف أصبح والدك؟»

أخذت إليه وهو ملقى في حوض الحمام والماء حوله ولحيته متناثرة بعدما عُذّب بالشففونة [الخرقة]. كانت عيناه معصبتان وكان فمه مكمم. كانوا قد أكلوا ما وجدوا في التلاجة ورموا على الوالد بقايا الطعام.

مررنا بكابوس مرعب دام ثلاث ساعات كاملة، وحين دقت الساعة الثالثة صباحاً قال للوالدة سأحرقك والبيت وهددنا قائلاً: «لو تكلمتم وحكيتم ما حدث لكم فسوف أحرقكم جميعاً! يمكنني أن أفعل ما أريد فلا يوجد من يمنعني!» وطلب منا عدم التحرك من الغرفة وأن ندله على مكان الدكان ليأخذ كما قال ما يحتاج إليه.

ذهبوا بعد ما تركوا البيت نتناً برائحة الخمر والسجائر. لم نكتشف ذهابهم إلا بعد ساعة كاملة. فتحنا باب الغرفة بهدوء وتوجهنا إلى الحمام فوجدناه يعج بالمياه وجدرانه ملطخة بدم الوالد الذي تناثرت لحيته هنا وهناك.

انتهت أحداث هذا الكابوس بعدما أخذ الوالد والأخ إلى مركز التعذيب بجي الجبل بوروية. انقطعت أخبار الوالد والأخ إلى يومنا هذا.

مُلحق: حسب ضابط سابق في الشرطة فقد استشهد السيد عبد الكريم عزيزي وابنه عبد الصمد تحت التعذيب في محافظة الشرطة ببوروية. قال هذا الشاهد أنّ اسم

الضابط المسؤول عن اغتيالهم هو ولد عمي بوعلام. هذا المجرم متهم كذلك بانتهاكات عديدة لحقوق الإنسان وباغتصاب مساجين شبان متهمين ب«دعم الإرهاب». وحسب مصادر من الأمن الوطني فقد اغتيل الضابط ولد عمي بوعلام عام 1995.^ظ

5.4. نوال زمزوم

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

اسمي نوال زمزوم. أنا في سن الخامسة عشر. أوقفت في مكان إقامتي قريبا من العاصمة يوم 15 أكتوبر 1997 من طرف رجال يرتدون الزي المدني، واقتدت في سيارة في اتجاه مجهول. بحثت عني والدتي في مراكز الشرطة ولكن بدون نتيجة، إلى غاية 10 نوفمبر 1997.

قدم رجال مسلّحون إلى مكان إقامتي الواقع قريبا من العاصمة، وأركبوني داخل سيارة من نوع داويو (Daewoo)، وبعد مسافة عدّة كيلومترات وصلنا إلى عمارة كبيرة يجرسها عدد من رجال الشرطة. وخلال تلك الرحلة منعوني من النظر، وكان رأسي ثابتا بين ركبتي. بعد ذلك، أخذوني إلى مكتب لاستجوابي حول زوجي. ولما كنت أصر على أنّي لا أعلم شيئا، أخذ رجلان منهم يغمضان عينيّ بقماش ثمّ أخذوني إلى قاعة أخرى عرفت أنّها قاعة تعذيب لأنّه بمجرد وصولنا ربطوا يديّ بجبل وأفرغوا الماء والصّابون في فمي وأنفي مرّات عديدة حيث أعاقوني عن التنفّس بوضعهم خرقة وسخة كانت تطلق رائحة ومذاقا كريهين.

طريقة التعذيب هذه تجعلك تحسّ أنّك على وشك الموت عند فقدانك التنفّس في كلّ مرّة إلى غاية الاختناق التام. وجلادك يلعب بالحياة والموت بوضعه ونزعه للخرقة وصبّه لكمّيات هائلة من الماء حسب هواه. وأمام صمتي وعدم ردّي على أسئلتهم التي لم يكن لي أيّ جواب لها، قاموا بإحراق يدي اليسرى بالسّجائر.

وقام رجلان بشتمي وتهديدي بالموت وقالوا كلمات يندى لها جبين الحياء.

وفي يوم الغد، وضعوني في زنزانة بقيت فيها مدّة أربعة أيّام قبل أن أف أف أمام المحكمة. رفض القاضي إبلاغ عائلتي. لم أعلم لماذا صادروا حرّيتي حتّى يوم 10 نوفمبر 1997،

^ظ راجع: Y.T., 'Deux Disparus morts sous la torture en 1994', *Le Jeune Indépendant*, 21 août 2000

حين استطعت أخيراً أن أرى عائلتي وخاصة ابنتي البالغة من العمر شهرين. لقد كنت جدّ قلقة عليها لأنّها كانت ترضع من الثدي.

6.4. لوزة بركان

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان واللجنة الجزائرية للمناضلين الأحرار عن كرامة وحقوق الإنسان

حياة حطّمتها قدر التعذيب. يُقتل «إرهابي»، فيتّم القبض على أخته، وتحت التعذيب تقدّم كلّ الأسماء التي تخطر ببالها. هكذا بدأ عذاب لوزة بركان - وهي أمّ خمسة أطفال - رغم أنّ علاقتها بالمرأة التي ذكرت اسمها إكراها تحت التعذيب لم تكن إلاّ معرفة سطحية.

اليوم الأول، 5 سبتمبر 1995

في هذا اليوم، وعلى الساعة الخامسة صباحاً، تمّ تحطيم الباب واقتحم بيتنا من طرف رجال الشرطة المدجّجين بالسلاح. كانوا أكثر من عشرة. كانت وجوه الذين دخلوا البيت مكشوفة، أما الذين بقوا خارجه فكانوا مقنّعين. استيقظت أنا وزوجي والأطفال مذعورين. لقد هالنا الحدث وأصابنا الخوف والفرع.

مباشرة تمّ إلقاء زوجي (أستاذ اللغة العربية بالثانوية) على الأرض بشدّة في الرّواق. قام بعدها رجال الشرطة بوضعه على بطنه ولقّوا على وجهه منشفة. اثنان منهم وجّهوا أسلحتهم إليّ، وتمّ جرّ الأطفال وتجميعهم في غرفة واحدة. ابنتي زينب ذعرت لرؤية أبيها الذي كان طريح الأرض ملقى على بطنه وأخذت تبكي بدون انقطاع، وبدأت تصرخ «اتركوا أبي! اتركوا أبي!» ممّا أغضب الشرطة فقام ثلاثة منهم بتعنيفها. جرّها أحدهم من شعرها والثاني ركلها برجله، أمّا الثالث فضرّ بها بمقبض سلاحه على الكتف. فتدخّلت قائلة: «إنّها فتاة صغيرة خائفة!» فإذا بهم ينقلبون عليّ وينهالون عليّ ضرباً بالسلاح وركلات الأرجل حتّى وقعت على الأرض. لقد أطلق هؤلاء الشرطة العنان لوحشيتهم بكلّ حرّية.

وداخل المطبخ قاموا بكسر كلّ الأواني وأوقعوا صهريجاً للماء. رموا بعدها الكتب وأغراضنا الخاصّة على الأرض المبلّلة. ثمّ أخذوا زوجي ودفعوه في مدرج العمارة دفعا وحشياً إلى الخارج. وقامت إثرها مجموعة أخرى من رجال الشرطة كانت متواجدة في الخارج، ثلاثة منهم مقنّعين، بالانهيال عليه ضرباً عندما وصل إليهم. ولما كانوا داخل البيت، صادروا

خمس مائة فرنك فرنسي كانت ملكا لأخي وأربعة آلاف دينار جزائري لإحدى المسنّات (95 سنة) كانت قد سلّمتها لزوجي ليشتري لها قطعة من الترنيت لترميم سقف بيتها. أخذوا أيضا جواز سفر زوجي معهم. لقد مرّت بنا ليلة مفجعة حاولتُ أثناءها تهدئة الأطفال دون فائدة. وبتّ ليلتها جدّ قلقة على حياة زوجي.

وفي اليوم الموالي، أخبرني الحيران بأنّ رجال الشرطة قدموا من مركز سالم باي ع. فانتظرت اليوم كلّه آملة في إطلاق سراح زوجي، ولكن بدون جدوى. وحوالي الساعة السادسة مساء، توجهت إلى مخفر الشرطة لسالم باي، مرفوقة بأبنائي: عبد الجليل (ثمان سنوات)، عبد الخالق (ست سنوات) وعبد الفتّاح (أربع سنوات). سألتُ أحدهم بمدخل المركز عن زوجي، فأجابني ذلك الشرطي بخطاب فظّ اللّهجة فيه وعيد: «من قال لك أنّه هنا؟» ثمّ أمرني بالانصراف لأنّ زوجي ليس موجوداً عندهم. ولكي لم أذهب، لقد بقيت في عين المكان، مقتنعة أنّ زوجي كان بين أيديهم.

وبعد بضعة دقائق عاد إليّ نفس الشرطيّ وأخرج أصفادا وقيّد إحدى يديّ وأدخلني إلى المبنى. وهناك ربطني إلى سرير كان موجودا في مكتب من المكاتب. أمّا الأطفال فقد تُركوا لوحدهم في الترواق. وما هي إلاّ لحظات حتّى قدم نحوي خمسة من الشرطة مرفوقين بمسؤولهم. عرفتُ هذا المسؤول لأنه كان من المشاركين في الهجوم على بيتنا. ودون مقدّمات، قاموا بشتمي وأخذوا يتلقظون بكلام فاحش. وكانت أسئلتهم شنيعة ومنقّرة أيضا، مثل: «كيف يجامعك زوجك؟ [...]» عند الجماع تكونين عارية أم تتجرّدين من ثيابك كلية؟ كيف يتمّ استمتاعك؟ [...] هل تشاهدين أفلام الدّعارة على التّلفاز (قناة Canal+ الفرنسية)؟ [...]» لقد كانوا في غاية الفحش والبذاءة. رهط من الصّعاليك بلسان بذيء.

كان المسؤول يظهر وكأنه يتلذذ من المشهّد الذي يعرضه مأموره. كان أصهب وعالي البنية. بعدما قرّر المشاركة على منواله الخاص في لعبة مأموريه أخرج خنجرا كبيرا ذا قبضة حديدية صفراء، وأخذ يديره ببطء حتّى أتمكّن من رؤيته، ثمّ أمر شرطياّ بإحضار أبنائي. ائتمر هذا الأخير وذهب لإحضار عبد الجليل الذي كان مذعورا. جذبه المسؤول من قميصه ووضع خنجره على عنقه. كنت أنظر إلى ولدي وأنا عاجزة. كانت عيناه تكادان تخرجان من حجّاجهما من شدّة الخوف.

«سأذبح ربّه أمامك وأمام ابنك الآخرين إذا لم تعترفي الآن!» فأجبت: «أعترف بماذا؟»، وأنا أحاول الحفاظ على هدوئي. «أخبرينا عن نشاط زوجك وعن أصحابه!» فأجبت: «إنّ زوجي معلّم ويدخل مباشرة بعد عمله إلى البيت.»

إجابتي هذه لم تعجبه البتّة وتمادى في التهديد. فضغط بالخنجر على عنق عبد الجليل بقوة أكثر، وتصلّب جسم الطفل من شدّة الخوف. فقال: «آه... أتشاهدون! أنظر إليها ليس لها قلب! إنّها لا تهتمّ لما قد يصيب أبناءها! هيّا أحضروا الابن الأصغر!»

ذهب نفس الشرطيّ لإحضار عبد الفتّاح الذي كان لم يتجاوز سن الرابعة بعد. فأخذه ذلك المسؤول بخشونة ووضع الخنجر على رقبته. لقد أحسست أنّه سيذبحه حقّاً، فصرخت بشدّة، ثمّ قرّب المسؤول الخنجر من الصّوّ ليرى بريقه، ونظر إليّ بحقد قائلاً: «لماذا أنجبت هؤلاء الأطفال؟» فقلت: «إنّهم عطاء من الله.» فثارت حفيظته أكثر ممّا كان عليه من قبل وصرخ قائلاً: «لا تكلميني بعد عن هذا الإله اللّئيم، إنّي لا أومن به!»

واستمرّ الأمر هكذا وقتاً طويلاً بين اللّعب بالخنجر وبين ترويع الأطفال. ثمّ أخذوهم وتركوني وحيدة. وبعد وقت طويل مرّ شرطيّ آخر فسألته عن مصير أبنائي. فقال أنّه تمّ نقلهم إلى إحدى الثكنات العسكريّة حيث سيتمّ ذبحهم حقيقة. فأخذت بالصّراخ والعيويل، وجررت السرير الذي كنت مقيدة إليه بالأصفاد واستطعت عندها الخروج إلى الرّواق. من ذلك المكان أمكنني مشاهدة غرفة التعذيب من الدّاخل. لقد كان أمراً فظيعاً. ففي زاوية من الرّوايا، رأيت زوجي ممدداً على خشبة ومقيداً من فوق إلى تحت بجبل، وقد وضعوا قضيباً حديدياً بين يديه والأصفاد، فزاد صراخي لرؤية هذا المنظر. جاء حينها رجال من الشرطة وانهمالوا عليّ ضرباً ثمّ نزعوا عني القيود التي كانت موثقة إلى السرير، وجرّوني مرة أخرى داخل الغرفة حيث قيّدوني هذه المرّة إلى المدفعة المركزيّة المثبتة إلى الجدار.

وبعد فترة أعادوا إليّ الأطفال. لقد كانوا مرعوبين حقاً وفي غاية الجوع. فطلبت من الحارس إعطائهم شيئاً من الخبز أو أخذ بعض المال من محفظتي وشراء بعض الطّعام لهم. فنظر إليّ بازدراء وقال: «هذه ليست حضانة، زيادة على ذلك ليس الأمر مهمّاً لأننا سنقتلكم جميعاً، واحداً تلو الآخر!» لم يتوقّف الأطفال عن البكاء، لكنّهم أذعنوا للتّوم جرّاء الإنهاك من التّعب والخوف والجوع. لقد أنبث نفسي لأني أحضرتهم معي، غير أنه لم يكن بإمكانني تركهم، حتّى الجيران كانوا سيرفضون إبقاءهم عندهم خوفاً من انتقام الشرطة.

وعند حلول الليل جاء الشرطيان لأخذي. واقتاداني إلى غرفة التعذيب أين كان يتواجد زوجي. لقد كان في حالة يرثى لها، لم يكن من الممكن حتى التعرف عليه. كان وجهه منتفخا، وكانت لحيته محروقة ويدها المقيدتان تسيلان بالدم. نظر إليّ في صمت وعيناه تعبران عن معاناة شديدة. قال لي الشرطي: «أترين ماذا صنعنا بزوجك؟ أما أنتِ فسيكون أمرك أسوأ!»

ثمّ أعادوني إلى الغرفة التي كنت فيها. كان يمرّ شرطيان كلّ ساعتين لشتمي وإسماعي كلاما بذيئا مع البصاق عليّ. ولكن الأدهى والأمرّ الذي لا يُحتمل، أنّي كنت أسمع صراخ وأنين زوجي ونحيبه طوال الليل! إلى جانب ذلك كنت أسمع ضحكات المعدّبين الساخرة، وكان كلّما زاد صراخ زوجي كلّما تعالت ضحكاتهم.

مرّ اليوم الأوّل على هذه الحال، بين صراخ الألم الذي كان يصدره زوجي أحمد والضّحك الساخر المزوج بالسكر لمعدّبيه. ولم تكن الأيام الأخرى أحسن حالا.

اليوم الثاني، 6 سبتمبر 1995

استيقظ الأطفال في الصّباح. أمّا أنا فلم يغمض لي جفن ولو للحظة واحدة. طلبت إحضار شيء من الطّعام للصّبيان، ولكن لم يجيني أحد. وحوالي الساعة التاسعة أحضر أحدهم خبزة قسّمتها بين أطفاله. وفي حدود العاشرة، رأيت زوجي مارّا في الرّواق. كان رجال الشرطة يجرونه لأنّه لم يكن يقوى على الوقوف. ثمّ تعالّى صوته بالصّراخ والصّياح لشدة الألم، ممّا كان يزيد من ألمي وحزني.

عندها قمت باستعمال ريقى لتبليل يدي وبعد جهد جهيد تمكّنت من إخراجها من القيود، فانتظرت حتى لم أعد أسمع شيئا في الرّواق، ثمّ تقدّمت بحذر لاستطلاع ما كان يجري. أمر فظيع! كيف يمكن للبشر أن يصلوا إلى هذا الحدّ من الفظاعة؟ لم أستطع أن أفهم. لقد سمعت ككلّ النّاس عن طرق التعذيب التي يمارسونها، ولكن السّماع لا يُعني عن رؤية ما يحدث لإدراك أنّ هؤلاء النّاس ليس لهم دين ولا خُلُق، قوم لا يمكن وصفهم إلّا بالسادية.

كان زوجي يرتدي تبنّاء، وكان ممدّدا على شبه طاولة، مقيّد اليدين والقدمين، وكان الشرطيّ الذي يعدّبه يرتدي قفّازا ويحمل في يديه جهازا كهربائيا كان يستعمله على أعضاء زوجي التّناسلية. كان يطلق من خلال الجهاز شحنات كهربائية قويّة على أعضاء مختلفة من جسد زوجي الذي كان يلتوي من الألم في كلّ مرّة، وكانّ روحه توشك على الخروج.

وكان الشرطة يضحكون عندما يصرخ أحمد. ولقد هممت بالصراخ أنا أيضا ولكنني تماسكت وعدت إلى مكاني.

صراخات زوجي استمرت إلى غاية الثالثة بعد الظهر. ساعة بعد ذلك جاء عدد من رجال الشرطة إلى الغرفة مرفوقين بمسؤولهم الأحمر الشعر. ضربني هذا الأخير برجله على رأسي ضربة عنيفة ألقني عرض الحائط. امتلأت عينايا إثرها بالدماء ولم أعد أرى بوضوح ثم نزعوا عني خماري وغطّوا به عينايا وانهلوا عليّ ضربا. استمرّ العذاب إلى غاية السابعة، ثم ذهبوا متوعدّين أنّهم سيصقّون حسابي عندما يعودون.

كان حينها كلّ جسمي يؤلني. وعلى الساعة الواحدة صباحا، سمعت أصواتا ثمّ تعالى صراخ زوجي من جديد، واستمرّوا في تعذيبه إلى غاية الصّباح. فقلت في نفسي الموت أهون له ممّا يلقاه من عذاب. ولكن سرعان ما طردت هذه الأفكار عن ذهني وتوجّهت إلى الصلّاة. لقد كنّا بين أيدي أناس لا يعرفون ديناً ولا مخلّقا، فلا منجى لنا منهم إلاّ الله، وحسبي الله ونعم الوكيل.

اليوم الثالث، 7 سبتمبر 1995

في أوّل الظهيرة، وبعد صلاة الظهر، جاءت مجموعة من الشرطة إلى الغرفة مرّة أخرى. لم يكونوا مصحوبين بمسؤولهم هذه المرّة. أراد أحدهم أن يتعدّى عليّ جنسيّا وقال لي أن أختار بين أن يفعل ذلك طواعية منّي أو يستعمل القوّة. فغضبت وعزمت وصممت على عدم تمكينه من نفسي. فأجبت بكلّ هدوء وثبات بأنّ الموت أفضل لي من أن يمسنّي، فشتمني كثيرا ثمّ قال صاحبا: «زوجك خسيس وقذر وسأضع رصاصة في رأسه عندما يخرج!» لم أقل شيئا غير أنّي كنت عازمة على حفظ نفسي من الاعتداء.

وعلى السّاعة الواحدة صباحا عادوا مرّة أخرى واقتادوني إلى مكتب آخر في الطابق العلويّ حيث كان يتواجد شرطيّان مقنّعان وشخص آخر متقدّم في السنّ، يبدو أنّه أحد المسؤولين. كانت بدري فائزة أمامه عارية الرّأس - بدون خمار - متفاهمة مع رجال الشرطة حسب الظّاهر. نظر إليّ الشرطيّ المسنّ لمدة طويلة ثمّ قال: «أنصحك بأن تعترفي وتقصّي علينا كلّ شيء.» قلت: «لا أعرف شيئا.» لم أنته من جوابي هذا حتّى ضربني أحدهم على وجهي بشدة، ثمّ أقعدني بالقوّة على الأرض وأمرني بأن أنظر إلى فائزة جيّدا. فنظرت إليها وسرعان ما غيرت وجهه نظرها. «إنّها جميلة أليس كذلك! إنّها ستكلمكم»، أضاف ذلك الشرطيّ، «هيا احك القصة.»

أذعنت فائزة بسرعة وأخذت تصطنع كل الأكاذيب التي لم أسمع بها طوال حياتي (سرد ما قالته فائزة يتطلّب تفصيلاً مطوّلاً). لقد أنكرت كل ما قالت وأهمّتها بالكذب. جوايي هذا أثار غضبهم، فأخرجوني إلى الرّواق ووضعوا على عينيّ حاجبا. أخذوني إلى مكان كنت أسمع منه استنطاق زوجي تحت التعذيب. عندما سمعت صوت زوجي بدأت بالصّراخ، فضرّبتني أحد الشرطة على الطّنبوب بينما ركّلتني آخر بقدمه على ظهري. بقينا على تلك الحال حوالي أربع ساعات. كنت أسمع زوجي يصرخ من الآلام فأصيح أنا أيضا ثم يقومون هم بضربي من جديد، وهكذا.

أخذوني بعد ذلك إلى مكتب حيث وجدت أبنائي في حالة يرثى لها. كانوا يشهقون من شدّة الخوف. لم يستطيعوا قول كلمة واحدة. وعلمت بعد ذلك أنّ رجال الشرطة أخبروهم بأنّ أمّهم قد دُبحّت! ساديون حقيقيون! لقد حاولت كلّ اللّيل تهدئتهم والتّخفيف عنهم. وفي كلّ ساعة كان يأتيني واحد من رجال الشرطة ليقتراح عليّ علاقات جنسيّة، كنت أجيب في كلّ مرّة «الموت أهون!» فيشتمونني ويتوعّدون مقسمين أمّهم سيقتلوننا جميعا، واستمرّت هذه المكيدة اللّيلة كلّها.

اليوم الرّابع، 8 سبتمبر 1995

على السّاعة الحادية عشر، جاء أحد الشرطة وحاول استدراجي، فدفعته بقوة فما كان منه إلّا أن صبّ عليّ ماء قدرا. وفي المساء، على الساعة الثانية تقريبا، جاء ثلاثة من رجال الشرطة، اثنان منهم كانوا ممّن اقتحموا علينا البيت يوم أخذوا زوجي. جاءوا يسألونني فيما إذا كانت معي أسلحة ومن هم أصدقاء زوجي. ثمّ سألني أحدهم عن عدد أطفال، فأجبت: «عندي أربعة أطفال وبنات». فقال: «أنا عندي بنات فقط. هلاّ قبلت قتل زوجك ثمّ الرّواج مّي، وهكذا ستنجين لي ذكرانا.»

أحضروا بعد ذلك فتاة تُدعى فاطمة، لقد تمّ اغتصابها في المكتب أمامي من طرف شرطيّ شابّ في الخامسة والعشرين من عمره، كانت تسريحة شعره ما يسمّى بـ coupe dégradée (تدرّيج القطع)، بعد أن قيدها إلى سرير (lit de camp) مستعينا بضمادات طبيّة. لا أستطيع أن أسمّي أو أصف الكلام الفاحش والشتيم الذي كان يخرج من فمه. لقد حاول بكلّ الوسائل لينال مّي ولكنيّ قاومته بكلّ قواي. كنت عازمة على الموت إذا تطلّب الأمر ذلك على أن أمكّن ذلك الوحش السافل من أن يعبث بعرضي وشرفي. وقلت له بأنّه شرطيّ ومهمّته تتمثّل في الدّفاع عن الشعب. فردّ عليّ في كبرياء وأسلوب في غاية الفجور: «الشعب نقتله وسنقتل حتّى ربّ هذا الشعب!»

لقد صلّيت ودعوت الله كلّ اليوم، إذ ليس لي ملجأ ولا منجى من هؤلاء الوحوش إلاّ الله. وعلى الساعة الثانية صباحا جاءني شرطيّ مكشوف الوجه واقتادني إلى مكتب في الطابق الأوّل. كان المكتب مكتظاً بالشرطة. كانت بدري فائزة متواجدة هناك. ركّلتهم على ظهري وأمرني بالجلوس، ثمّ نزع عيّ خماري وجعله على عيناى. ومن ذلك المكان كنت أسمع صوت زوجي الذي كان يصيح تارة وتارة ويألم أخرى محاولا الإجابة على أسئلتهم.

اليوم الخامس، 9 سبتمبر 1995

أخذوني إلى الزنزانة في حدود الساعة الرابعة صباحا. كنت أسمع صراخ زوجي من شدة الألم. وبعد حين أخذوا يضربون رأسه على الحائط، والمعدّبون يصيحون ويصرخون. لقد تخلّوا عن آدميتهم وأصبحوا وحوشا مسعورة. يسبون ويتلذّذون بالتلقّظ بسباب يُخرج من الملة، في حين كان زوجي ينوح ألما. فصحت بكلّ قواى: «اتركوه! اتركوه!» فتوجّهوا نحوى، قام أولهم بجريّ من شعري بعنف شديد فيما كان ثلاثة أو أربعة آخرون يوجّهون إليّ ضربات عنيفة بأرجلهم حتّى أغمي عليّ. فصبّوا عليّ دلو من الماء كانوا قد تبولوا فيه. ثمّ عزلوني عن أطفالى ووضعوني في غرفة أخرى.

على العاشرة أو الحادية عشر تقريبا، أحضروا الأطفال. لقد كانوا يبكون ولم يسلموا هم أيضا من هذه المأساة الحقيقية، إذ أخبرهم رجال الشرطة مرّة أخرى بأنّ أمّهم قد دُجّحت وأنّهم لن يروها أبدا. وذهبوا إلى حدّ أنّهم وصفوا لهم كلّ تفاصيل الذبح وكيف كان الدّم يسيل من عنقي وعن موتى البطيء. «إنّ أمّكم دُجّحت كما تُذبح الدّجاجة»، هكذا أخبرهم رجال الشرطة.

إنّني لم أفهم أبدا كيف يستطيع بشر أن يفعل هذا لأطفال صغار. ثمّ قالوا لي أنّه في حالة ما إذا كرّرت فعلتي - أجهل ما يقصدون بذلك -، أنّهم سينزعون ثيابى ويغتصبونى عارية أمام الأطفال.

كان أولادى في غاية الجوع، ممّا دفعني أن أطلب منهم بعض الطعام للأطفال. فأجاب أحدهم بأنّ خدمتهم ليست من مهامّه. في وقت لاحق أخذ شرطيّ مالا من حقيبتى واشترى لهم خبزتين. وعلى الساعة الرابعة أخذوهم وأقسموا بأنّى لن أراهم أبدا بعد اليوم. وقالوا لي أنّى سأقاضى وسيحكمون عليّ بعشرين سنة حبسا، كما أخبرونى بأنّهم سيبتون صوري على التلفاز وأنا أبكي على أطفالى.

لقد كنت استَشِيْطُ عَضَباً وأخذت أصيح قائلة: «إنني لا أخاف شيئاً، لأني بريئة ولا أخاف إلا الله.» فردّ عليّ أحدهم: «سنتركك لوحداً إلى الصّباح.»

اليوم السادس، 10 سبتمبر 1995

كانت الساعة الحادية عشر عندما دخل عليّ شرطيّان وقالوا لي إنّه من صالحني أن أعترف بكلّ شيء. فقلت لهما أني لا أعرف شيئاً، فتلقّف أحدهما، وكان يجلس وراء المكتب، بالفاظ فاحشة وقال: «إنّما أفعى، ولن تأخذوا منها شيئاً.» ثمّ تفل شرطي آخر عليّ وجهي وركلني زميله بعدة ركلات. استمرّت هذه الحال إلى غاية صباح اليوم الموالي.

اليوم السابع، 11 سبتمبر 1995

قادوني إلى قاعة التعذيب. كان زوجي هناك مقيداً إلى طاولة ذات أرجل حديدية، ليس عليها سوى قطعتان خشبيتان، واحدة في الوسط والثانية في المقدّمة، أمّا باقي الطاولة فكان فارغاً. كان زوجي مربوطاً بجبل من مقدّمة رجليه إلى حدّ خصره، كانت يدها مقيدتين بأصفاًد تحت الطاولة يتوسّطهما قضيب حديدي يستعمل للبناء. كان ثلاثة من الشرطة على جانبيه وأشاروا إليّ وسألوه: «أتحبّها؟» فأجاب: «إنّما زوجتي» فردّوا: «إذن، إذا لم تعترف فسنكشفها عارية ونغتصبها أمامك!» كنت خائفة جداً وقلت لزوجي: «إذا كنت تعرف شيئاً فأخبرني به، فإنّه لا علم لي بشيء.» فردّ عليّ بصوت منهك: «إنّك تعرفين أنّني لم أفعل شيئاً.» زاد غضب الشرطة وأعادوا تهديدهم باغتصابي أمامه، فأخذ زوجي يترجّاهم: «أرجوكم اصنعوا بي ما شئتم، إنني مستعدّ لكلّ شيء وحلّوا سبيل امرأتي، أترجّاكم.»

وأمام عينيّ استمرّ التعذيب مرّة أخرى بوحشيّة لم أر لها مثيلاً. لقد كانوا يتلذّدون بفعلهم ذلك. كانوا يضحكون. كانوا يضعون خرقة في فمه ويضربونه دون أيّة رحمة. أرغموني على مشاهدة تعذيب زوجي لمدة ربع ساعة ثم أخذوني إلى المكتب. بعد ذلك أوثقوني بالأصفاًد إلى المشعاع. جاء أحدهم ليلاً وصبّ عليّ قارورة ماء. كنت أسمع صيحات زوجي تتعالى من شدّة الآلام باستمرار. ودام ذلك الكابوس الليلي كلّهُ.

اليوم الثامن، 12 سبتمبر 1995

تركوني وحدي حتى المساء. بعد ذلك جاءني أحدهم وقال لي: «هل سمعت زوجك؟» فأجبت: «نعم». فردّ باستهتار: «هل تعرفين لماذا كان يصرخ عالياً؟ لقد حرقنا لحيته بنار الولاة.»

منذ تلك اللحظة وبعد كل ربع ساعة كان يأتيني أحدهم ليصف لي الفظائع والتعذيب الذي كان يتعرض له زوجي. «أتدريين لماذا كان زوجك يصرخ؟ لقد حرقنا سواته بسجائرتنا!» فيذهب وسرعان ما تتعالى صيحات زوجي ألما من جديد. لقد انتابني الخوف ولم أعد أحتمل البقاء لوحدي، فبادرت بالصراخ بكل ما أوتيت من قوّة، فجاؤوا إليّ وهدّدوني بالتعذيب إن لم أمسك عن ذلك. فاستشطت غضباً وقلت لهم بأني سأصرخ بقوّة أكثر حتى يسمع الجيران. وأخيراً غيّرنا مكاني، وحولوني إلى قاعة كان بها خمسة نساء.

كانت هناك نادية تسكرات البالغة من العمر 18 سنة والتي تزوّجت مؤخراً، يوم 17 يوليو الماضي فقط، كنّا نناديها العروسة. وكانت غنية بودواني، صهباة تبلغ من العمر 23 سنة، وفاطمة أنو سنّها 27 سنة وكانت حاملا في شهرها السابع، إلى جانب وجود ثلاث نساء مسنّات: يمينة محفوظي (50 سنة)، زهية كليوة (50 سنة) وعائشة دعاس (64 سنة). فاطمة أنو، المرأة الحامل، تمّ إحضارها من قرية العوانة بولاية جيغل. لقد تمّ اختطافها من طرف رجال شرطة قاموا بوضعها داخل صندوق السيّارة. وكانت هناك امرأة سادسة حفيظة عطّوم التي أخذت في مكان أختها فتيحة وتمّ إطلاق سراحها بعد 12 يوما.

جاء المسؤول مساء مرتدياً الزيّ المدني. شتمني وأمرني بالقيام وأخذ يضربني بقوّة على أصابعي بمسطرة من حديد كان يحملها، ثمّ بصق على وجهي وأمطرني بوابل من الكلام البذيء.

اليوم التاسع، 13 سبتمبر 1995

كانت الساعة تزيد عن الثانية عشر ليلا. حاولنا النوم على أيّة حال، وبصعوبة كبيرة، خاصّة على الأرض. في تلك اللحظة دخل علينا الغرفة شرطيّ في زيّته المدني كان ممّن اختطفوا زوجي يومها. كان يظهر أنّه سكران، وكانت أربع أو خمس قنابل يدويّة معلّقة في حزامه. كان كالمجنون، يصيح قائلاً: «ليس لي بيت ولا زوجة ولا أطفال!» ثمّ قال لي: «أنت ستخرجين معي.» وأخذ يصرخ ويدفعني بقوّة إلى مكتب آخر وأمرني أن أبحرّد من

ثيابي. عندها تدخل شرطي آخر وفتح الباب وقال لي بأن لا أغير اهتماما لهذا السكران وأعادني إلى الغرفة التي كنت فيها مع النسوة الأخريات.

غير أنّ الأحداث لم تتوقّف عند هذا الحدّ، فقد عاد ذلك الشرطيّ السكران إلينا وأمر نادية بالقيام، فقامت وهي تستنجد بالشرطيّ الآخر كي ينقذها، فتدخل مرّة أخرى وأغلق الباب علينا. وبعد الساعة الواحدة تقريبا، سمعت زوجي يصرخ على وقع الضربات العنيفة التي كان يتلقاها. لقد استمرّ صراخه إلى غاية الفجر حتّى أغمي عليه.

اليوم العاشر، 14 سبتمبر 1995

على الساعة العاشرة أخذني رجال الشرطة رفقة حفيظة عطّوم ونادية تسكرات لتنظيف الطابق الأول، حيث فاضت المياه. لقد اشتغلنا إلى غاية الساعة الثالثة بعد الظهر. لم أكل شيئا طيلة عشرة أيام، اللهمّ إلا جرعات من الماء. فأعطى شرطيّ كلّ واحدة منّا قطعة شكولاتة غير أيّ رفضت أخذها. فقال لي: «ماذا هناك؟ تريد أن تموت حتى تتكلّم عنك الصحافة الخارجية؟» لم أستطع إجابته لشدة التعب ومع ذلك لم أقبل أخذ شيء منه أو من أيّ شخص آخر.

اليوم الحادي عشر، 15 سبتمبر 1995

أخذونا مرّة أخرى على الساعة العاشرة لتنظيف المكاتب. وعلى الخامسة مساء تقريبا، قادوني للتحقيق من جديد. كان هناك جمع من رجال الشرطة. الشخص الذي كان يقود التحقيق معي يدعوه زملاؤه بـ«الشرّ». وكانت فائزة بدري في نفس الغرفة، نازعة خمارها مسرّحة الشعر، ترتدي قميصا وسروالا من القماش الرقيق. قالت لي في تحدّ ودون تردّد: «إنّ زوجك طردني مرّة عندما أتيت بيتك وسيدفع الثمن!» فوصفتها بالكاذبة ولم يعجب هذا رجال الشرطة فضربوني بشدّة على ظهري ثمّ جرّوني إلى قاعة التعذيب. قيّدوني بالأصفاد إلى خشبة العذاب وشدّوا رباطي من قدمي إلى خصري بجبلين ثمّ وضعوا خرقة على وجهي وأخذوا يفرغون الماء حتّى خرج من أنفي ومن أذنيّ وهم يضربونني على رجلي وبطني.

استمرّ التعذيب ساعة كاملة فقدت فيها أعصابي، وكلّ جسمي كان يؤلمني. وأخيرا فهمت أنّه كلّما أصرت على قول الحقّ وإنكار اتّهاماتهم، كلّما زادوني تعذيبا بدون انقطاع. فقررت حينئذ إيقاف هذا العذاب وقلت لهم: «ليني أعترف أنّ ما قالته فائزة صحيح وأنا مستعدة لإمضاء كلّ ما تريدون.»

أخذوني بعد ذلك إلى القاعة التي كانت بها النساء الأخريات. وفي المساء أحاط بنا قلق كبير بسبب مجموعة من الشرطة كانوا يحومون حولنا ويتكلمون بينهم بصفة غير مسموعة. بعد ذلك، وفي حدود الساعة الثانية ليلاً، دخل الغرفة شرطيان، أحدهما يدعى درّاجي كان معروفاً بارتكابه اغتيالات في حي بوروبه وحي ليفيي بالعاصمة، والثاني يدعى «خنيتشو». كان درّاجي سكراناً لا يرتدي إلاّ لباساً داخلياً، وكان يحمل كيساً بلاستيكياً يحتوي على قارورة خمر في شكل مربع. كانت رائحته نتنة وكلامه فاحش بذيء. ثمّ توسّط الغرفة وقدم لنا الرّجاجة قائلاً: «اشربن، إنّه جائز، إنّ الله لن يحاسبكن لأنّكنّ مكروهات، اشربن وستصعدن إلى السّماء السّابعة.»

ثمّ ضاعف من كلامه الفاحش وهو يري لنا سوءاته. كان أمراً شنيعاً! تنبّه أحد الشرطة للأصوات التي كان يصدها السّكّيران ففتح الباب ودخل الغرفة. كان واضحاً على وجهه الاشمزاز للمشهد المريع الذي وجد فيه درّاجي وخنيتشو. فنظر إلى درّاجي بازدياء وقال له: «أنا لا أضّرّ الناس ولا أعتدي. قد ضربت بالرّصاص مرتين ولم أصب وأنا معافي. أمّا أنت فسيأخذونك في يوم من الأيّام حيّاً وستدفع الثّمّن غالياً على كلّ المفاسد التي تقوم بها.» ودخل الثلاثة في شجار عنيف فيما بينهم.

إنّ تدخل ذلك الشرطيّ أنجانا من الوجود المؤذي لأولئك السكارى.

اليوم الثاني عشر، 16 سبتمبر 1995

أخذوني إلى أحد المكاتب على الساعة العاشرة. كانوا قد انتهوا من طبع المحضر وقدموه لي كي أمضيه دون أن أقرأه وإلاّ أعادوني للعذاب بالمنشفة. أخذ أحد الشرطة سلاحه ووجّه الماصورة إلى رأسي قائلاً: «أمضيه وإلاّ أفرغته في رأسك.» أمضيت المحضر في هدوء والتحقّت بالنساء الأخريات.

اليوم الخامس عشر، 19 سبتمبر 1995

طلبوا منّي أن أعطيهم اسم وعنوان إحدى الفتيات وإلاّ أخذوني لإحدى الثكنات عارية حيث ستقطع أخباري إلى الأبد. ثمّ بصق عليّ شرطي وهددني بالقتل. لم تكن لديّ أيّة معلومات أعطيها لهم.

اليوم السادس عشر، 20 سبتمبر 1995

دخل علينا الغرفة شرطيّ سكران وأخذ يشتمنا. كان يتوجّه خاصّة لعائشة دعاس. حصّة الشتم والكلام الفاحش هذه دامت أكثر من ساعتين.

اليوم الثاني والعشرون، 26 سبتمبر 1995

في حوالي الساعة الثانية ليلاً، أخذونا في شاحنة خالية من المميزات لوئها بيعج ونوافذها مغطاة بستائر. كان جمع من رجال الشرطة المقتنعين يسبونا ويقولون لنا أننا في نهاية المطاف وأهم سيققادونا لشاطئ صابلات (الرمليات - Sablette) حيث سيقومون بقتلنا. وقال أحدهم أننا سنؤخذ لإحدى التكنات، وستنقطع أخبارنا بعد ذلك. وفي النهاية أخذونا لمخفر الشرطة الرئيسي حيث كنا سته في نفس الزنزانة. قاموا بعدها بأخذ بصماتنا وصورنا ثم أعادونا إلى الزنزانة أين قضينا ليلتنا.

وفي الصباح، وعلى الساعة التاسعة تقريباً، نقلونا في شاحنة أخرى تحتوي على زنزانة فردية صغيرة، ثم أخذونا بعد ذلك إلى قصر العدالة. كنا ست نساء وإحدى عشر رجلاً. ثم أصيبت فائزة بدري بدوار في حدود الثالثة مساءً، أعادونا إثرها لمركز الشرطة لنقضي ليلة أخرى. وفي الغد، في حوالي الساعة التاسعة، أخذونا مرة ثانية لقصر العدالة. وفي حدود الخامسة مساءً، أصدر قاضي التحقيق حكماً يقضي بالحرية المؤقتة.

أطلق سراحى وكذا أبنائى الثلاثة الذين تأثروا كثيراً بما عايشوا وشاهدوا في مركز التعذيب. لقد أصبحوا مذهولين كأنهم بلهاء! أمّا زوجى فقد اعتقل في سجن سرکاجى.

سنة بعد هذه الواقعة، اقتحم بيتى نفس الرجال المسلحين على الساعة الثانية صباحاً. كنت مع أبنائى. كان أبوهم بالسجن. أربوونى لمدة ساعة تقريباً، ثم طلب منى قائدهم بأن أتقدم إلى مركز شاطونوف في اليوم الموالى.

عند الصباح تقدمت إلى مركز النحس ذاك أين قضيت فيما سبق أياماً مرعبة. سُئلت عن حياتى اليومية وعن أصل قوتنا. هددونى ووعدونى بـ«زيارات ليلية جديدة».

ماذا عساي أن أفعل أمام هذه الحقرة؟ إني أفوض أمرى إلى الله.

7.4. زهية كليوة

المصدر: الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

زهية كليوة سيدة في سن الخمسين. عذبت في مخفر شرطة سالم باي (Salembier) في شهر سبتمبر 1995. السيدة كليوة هي إحدى المعتذبات التي ذكّرتن لوزيرة بركان في شهادتها.

اسمي زهية كليوة. مكثتُ أحد عشر يوماً عند المعتدّين. جاءوا في المرّة الأولى إلى البيت ولم يجدوني، لم يكن هناك سوى زوجي وابنتي الكبرى. أخذوا ابنتي في مكاني. كنت يومها في الحمّام الاستشفائي بقرقور بولاية سطيف، ولما عدت إلى البيت وجدته مخرباً.

سألت زوجي ما الذي جرى، فأجابني: «لا تخافي إنّها ابنتك رحلت من البيت.» فقلت له: «وبعد، لماذا فعلت بأشيائي هذه الفعلة؟ كان بإمكانها أخذ حاجتها الخاصّة بما وانتهى الأمر!» ابنتي تقطن معي منذ سنتين. بقي صامتا، لكن صمته أقلقني فقلت له: «قل لي الحقيقة، ما الذي يجري؟» فقال لي بأنّ الشرطة قدموا للبحث عني بتهمة شراء عقد من ذهب سرق وإعادة بيعه، وأنّ المرأة التي باعتني إياه صرّحت بهذا لشرطة سالم باي وقدموا إثرها للبحث عني.

قلت له أنّي سأذهب إليهم، لأنّي لم أشتري ولم أبع عقدا من ذهب. فاقترح عليّ زوج ابنتي الكبرى ألاّ أذهب إلى الشرطة وأنّ أذهب معه لقضاء بضعة أيّام حتّى أرتاح من عناء السفر ثمّ نرى بعد ذلك.

في الواقع، لما أخذوا ابنتي شرحوا لصهري السبب. أخذوها على السّاعة الثّانية صباحا ليطلق سراحها في الغد على السّاعة الثّالثة بعد الظّهر. كنت أصرّ على الدّهاب إلى الشرطة ولكن صهري حال دون ذلك، فقام بجمع كلّ حاجاتي وأخذني إلى بيته بضواحي سحولة. مكثتُ هناك ثمانية أيّام. لاحظت خلالها أنّ الرّجل لم يكن طبيعياً حيث كان كلّما دخل إلى البيت تعكّر مزاجه، وفي الأخير قرّر أن يكلمني.

«خالتي زهية، أقول لك الحقيقة، جاءوا للبحث عنك إثر بلاغ فُدم ضدك. إنّ فتاة قامت بالإبلاغ عنك، إذاً قولي الحقيقة، هل قمتِ بعمل سياسي كمساعدة الإخوة مثلاً؟ قولي لي بصراحة. إذا حصل أنك ساعدتهم، قولي لي، لو كنت متورّطة سأساعدك على الفرار، أو أقوم بتأجير بيت بعيد من هنا. إن كانت ابنتك لا تريدك في بيتها. أمّا إن كنت لم تفعل شيئا، فالأحسن أن تسلّمي نفسك.»

فقلت له أنني لم أفعل شيئاً ولا أريد أن أقضي كلَّ حياتي أتقلَّ من بيت لآخر كما لا أريد أن أقلق أيَّ أحد بوجودي. وأضفت: «من الذي يقبل بهذا في وقتنا الحاضر؟ أفضل الذهاب إليهم وسأرى بعد ذلك.» فقال عندها: «فائزة بدري هي التي بلغت عنك. لا أعلم لماذا ذكرت اسمك.» «أخبرتني ابنتي أنهم سألوها عني وعن ابنتي ياسمين. الشرطة كانت قد أخذت بطاقة التعريف الخاصّة بها وأروها لفائزة بدري، هذه الأخيرة شرحت لهم بأنّها ليست هي وهذه ليست إلّا زائرة.

ذهبت إلى شرطة سالم باي فأدخلوني في مكتب به مفرش وتركوبي أنتظر. زوج ابنتي كان يعرف رجلاً يشتغل هناك فأخذني عنده. أحسست بضيق شديد داخل المكتب. فأردت قضاء حاجتي، حيث أنّي مصابة بمرض السكرى وكنت أعاني من كثرة القلق. كنت أريد أن أرتاح ولم أعد أقوى على الوقوف. طرقت في الباب عدّة مرّات ولكن دون جدوى. عندها قرّرت الخروج فوجدت شاباً سألته عن المرحاض فدلّني عليه.

وعند خروجي وجدت المكان مكتظّاً بالشرطة، ذوي القبعات الزرق. فسألني أحدهم: «من أين أتيت يا حاجة؟» «أنا هنا من الخامسة، وضعتني في المكتب حيث المفرش وصهري هو الذي أتى بي إلى هنا.» سألتني: «ما اسمك؟» فأجبت: «فاطمة.» قال لي: «لماذا أنت هنا؟ ماذا فعلت؟» فأجبت: «يقولون أنّي بعت عقداً من ذهب كان قد سُرق.»

مشيت قليلاً في الرواق باتجاه المكتب، وعندها سألتني من جديد: «ما هو اسمك الآخر؟ الاسم الزائف؟» قلت له: «ليس لي أسماء أخرى، لي اسمان رسميان، ووالديّ هما اللذان أعطوني إياهما، لقبوني بزهيّة وفي الوثائق سجّلت باسم فاطمة.» عندها سألتني: «آه، أنت زهيّة من حيّ ديار الشمس؟» قلت له: «نعم.» فردّ: «تعال! تعالي!»

أخذني وهو يجرّني بعنف، ثمّ سألتني في أيّ مكتب كنت. فأشرت إليه، فدفعني بداخله. كان بحوزتي حقيبة سألني عمّا يوجد بداخلها، فقلت له ليس بها إلّا فوطة ومنديل. فأخذ الحقيبة ثمّ ذهب.

بعدها جاء شخص آخر وأخذني إلى مكتب مجاور وطلب منّي الجلوس على الأرض. استندت إلى الحائط وبقيت واقفة. بدأ في استجوابي: «هل تعرفين فائزة بدري؟» قلت له: «لا أعرفها، ولم أشر أيّ عقد، ولا أعرف أحداً باسم فائزة.» فردّ: «اقعدي، قلت لك!» قلت له: «أقسم أنّي لن أقعد!» عندها بدأ يصفعني دون توقّف حتّى أغمي عليّ.

صبّوا عليّ الماء حتّى استعدت وعيي. فأعيد استجوابي: «هل تعرفين فائزة أم لا؟» قلت له: «لا، لا أعرفها، أحضروها إليّ حتى أرى إن كنت أعرفها.» أحضروا الفتاة فقلت لهم

أمامها أيّ لا أعرفها باسم فائزة بل أعرفها باسم سمّية أو خديجة، فتدخلت هي قائلة: «لا يا خالتي زهية، ليس اسمي سمّية ولا خديجة بل اسمي عائشة.»

حينها انهلوا عليّ ضرباً بينما كانت هي تتهمني بأيّ أعطيتها ملابس عسكرية وأخرى للرجال وسراويل وحوارب. أتهمني أيّ ذهبت لجنّازة المدعو عبد اللطيف. قلت لها لا أعرف أحداً يُدعى عبد اللطيف. فقال الشرطي: «إذا ذهبت إلى الجنّازة؟» أجبت: «لا.» بدأ يصفعي دون انقطاع حتّى دميت أذناي. ومنذ تلك الحادثة أصبحت لا أسمع جيّداً. استمرّ في ضربني وهو يصرّ على أن أعترف بإعطاء ملابس. وكنت كلّما أنكرت كلبوا وضاعفوا تعذيبي. فطلّب منّي بعد ذلك خلع الحجاب وجرّ دوني كلياً من ملابس، ثمّ قال أحدهم: «سأضاجعك!» قلت له: «عار عليك، أنا في مقام أمك»، فأجاب: «أمي ليست امرأة رخيصة مثلك، أمي لا تصعد إلى الجبل.» قلت له: «لم أصعد أبداً إلى الجبل، لي أخ يسكن في الطابق العاشر ولم أذهب لزيارته منذ أحد عشر سنة مضت.» ثمّ قال لي: «لا بدّ أن تعترفي أنّك ذهبت إلى الجبل، وأنك سلّمت الملابس، وأنّك ذهبت إلى الجنّازة»، فأجبت: «كيف أعترف بأشياء لم أقم بها.»

وفي هذه الأثناء تدخلت المسماة فائزة قائلة: «تكلّمي خالتي زهية قولي الحقيقة وستناولين كثيرا من الياوورت (اللبن الرائب - Yaourt).» قلت لها: «لمّ تريدان أن أكذب على الناس في سبيل الياوورت. لمّ ألمس أيّة ملابس عسكرية.» تدخل الشرطي وطلب: «قولي فقط أنّك ذهبت إلى الجنّازة.» قلت له: «ليس هذا بصحيح، لم أذهب.»

فعاودوا الضرب من جديد، صفعات تلو صفعات... دون توقّف. طلب منّي أحدهم أن أقف فقلت له أنّي لا أستطيع الوقوف وقد أصابني دوار. في الواقع لم أرد الوقوف لإخفاء عورتي بجمع رجليّ قدر المستطاع. قال لي الشرطي: «اعتري أنّك أعطيت الملابس وإلا سنتركك عارية وسأفعل فيك.» عندها تقدّم نحوي، كان يريد اغتصابي فصرخت: «إنك لا تستطيع لمسي لأنيّ مصابة بمرض!» فسألني: «وما نوع هذا المرض؟» قلت له: «أنا مريضة ولا يجب أن يلمسني أحد.» سأل: «في أيّ ناحية أنت مريضة؟» أجبت: «أنا مصابة بسرطان في عنق الرّحم.» قال: «من قال لك هذا؟» قلت له: «الطبيب طبعا، أخذ منّي عينّة لتحليلها. هذا المرض تسبّب في سقوط شعري وحاجبي.»

عندها أصبح عنيفا وأكثر شراسة من ذي قبل. فقلت له: «حافظ على شرقي، أنت شابّ وليّ ابن أكبر منك سنّا. أعطني ملابسني وسأقول الحقيقة.» ألقى بها وهو يطلب منّي الوقوف لارتدائها، فقلت أيّ لن أقف وسأرتدي ملابسني وأنا جالسة. قال لي:

«اسمعيني جيّدا، لا بدّ أن تعترفي بهذه الأشياء وإلاّ سأخذك إلى ثكنة العسكر وأنساك هناك. ستصبحين مجهولة الهوية وسننكر وجودك ولن يسمع بك أو يشمّ رائحتك أحد.» حينئذ قلت له: «صحيح أيّ أعطيتها ملابس وبدلتين عسكريتين، أعطيتهم لفائزة وهي التي طلبت مّيّ ذلك لأخيها حتى يستعملها في الصّباغة. البدلتان كانتا لابني أيّام قضى خدمته العسكريّة.»

كنت أقول في نفسي الأحسن أن أصطنع لهم سيناريو عن الذي أرادوه تفاديا للطّولة والخزقة (الثّيفون)، أو وضعي في ثكنة عسكريّة. ثم طلب مّيّ ارتداء ملابسي وسألني عن مكان ابنتي. فقلت له: «ابنتي كانت موجودة عندكم.» أجاب: «لا، أنا أتكلّم عن ابنتك ياسمين.» نظرت إلى فائزة وقلت: «ذكرتني أنا، فلماذا ذكرت اسم ابنتي؟» قالت: «هيّا، هيّا، تكلممي أين هي؟» قلت لهم: «منذ شهر كامل لم أر ابنتي، ذهبت قبل مجيئكم.» سأل الشرطي: «أين ذهبت؟» فقلت: «لا أدري. أنا ذهبت إلى حمام قرقور وعند رجوعي لم أجدها.» قال: «أين هي؟ أخذتها إلى الإرهابيين ليتزوّجوها في الجبل؟» قلت: «لا أعرف الإرهاب، ولست ابنة الجبل. ابنتي عمرها 19 سنة، وهي مريضة منذ أن أوقف أبوها. لم أتوقّف عن رقيتها.» سأل: «من الذي كان يقوم برقيتها؟ هل هم رجال أم نساء؟ من كان يقوم بذلك؟» قلت له: «صهرها (زوج أختها).» قال: «إذا، هي متزوّجة.» قلت: «لا، طلبت للزّواج، ولكن لم أوافق بعد.»

ومن جديد عادوا إلى ضربني وسؤالني عن مكان ابنتي، وإضافةً إلى الضرب كانوا يشتمون ويسبون الله تعالى. كانوا يحاولون كذلك إرغامي على الوقوف بتهديدي أنّهم سيقومون بالاعتداء عليّ وأخذي إلى الثّكنة العسكريّة. قال لي شرطي: «قفي في الحين!» فأجبت: «أقسم أن لا أقف!» ركّلتني بقوّة على ظهري (ما زال الألم يلازمني حتّى الآن) وأصيبت كليتي إثرها. سألني من جديد: «إذا تجهلين مكان ابنتك؟» قلت: «أقسم لك بالله أيّ لا أعلم أين هي.» قال: «أذهبي وارتي ملابسك.» عندما قلت: «ناولني إيّاها»، ردّ قائلاً: «أنا لا ألمس هذه القاذورات، خذيها بنفسك، لن أعطيها إياك.»

رفضت الوقوف لأني كنت عارية وكان أمامي رجلان أحدهما كان يعدّبني والآخر كان يكتب أقوالي على الآلة الرّاقنة. كانت فائزة واقفة أمامي. زحفتُ إلى ملابسي بصعوبة كبيرة رغم آلامي. كانت ملابسي كلّها ممزّقة، ورغم ذلك ارتديتها. لم يبق لي سوى ارتداء حجابي الذي كان بعيداً، فقلت لأحدهم: «اعطني الحجاب.» ردّ عليّ مرة ثانية أنه لا يلمس هذه القاذورات. زحفت مرة أخرى إلى ثوبي وارتديت حجابي.

وبعد ذلك أخرجني ثم أعادني إلى المكتب الذي كنت فيه سابقاً. قال لي أحدهم: «ارتاحي قليلاً وفكرتي جيداً في المكان الذي توجد فيه ابنتك.» وفي المكتب، وما إن استلقيتُ حتى عاد ثلاثة منهم قائلين: «انتهضي، أيتها العجوز الشرسة، قفي، هنا لا مرض سكر ولا مرض ضغط ولا سرطان... هنا لا نعطي اعتباراً لأي مرض، هيا انتهضي للطاولة والخزقة (الشيْفون)!» قمت فأخذوني إلى المكتب المجاور وأحضروا فائزة التي خاطبتني مباشرة قائلة: «اعتزفي خالتي زهية، اعتزفي. قولي لهم عن مكان ابنتك، وأعدك أنهم لن يمستوك بسوء.»

كان أحد الشرطة جالسا أمامي ولم يتوقف عن صفعي، وكان بيده قلم وورقة وكنت كلما تفوهت بشيء سحله. مرّت عدّة دقائق وهو يصفعني دون توقف ثم صرخ قائلاً: «أين ابنتك؟» كنت منهكة القوى، وكنت أقسم له أنني تركتها في المنزل وعند رجوعي من حمام قرقور لم أجدها هناك، ولا أعلم أين ذهبت، هذه هي الحقيقة. ثم سئلت: «هل ابنتك جميلة؟» فردت فائزة: «آه نعم، هي جميلة جداً، لو أنك رأيت شعرها!»

8.4. معتقلات عين الحمراء

المصدر: منظمة الهجرة الدولية بجنيف

هذه شهادة من نساء جزائريات، من منطقة عين الحمراء في دائرة برج منايل بولاية بومرداس، عذبن من طرف قوات الأمن. إن هؤلاء المؤمنات يستصرخن في نص هذه الرسالة العالم عن وحشية ما يحدث وراء القضبان في السجون الجزائرية. وصلت هذه الرسالة إلى منظمة الهجرة الدولية بجنيف بتاريخ يوم 20 يونيو 1996، أي بعد يومين من إخراج الرسالة من السجن عن طريق أحد الوسطاء. وفي ما يلي نص الرسالة.

نحن الجزائريات، أخوات وزوجات مجاهدين رفعوا السلاح ضد الزمرة الانقلابية، كنّا ولازلنا في سجن الغدر والعدوان الذي تتواجد به عدة مئات من الأخوات المسلمات العفيفات، ذنبنا الوحيد أنّ أزواجنا وإخواننا قالوا الله أكبر على من طغى وتجرّب وساندناهم نحن من صميم قلوبنا. نكتب للرأي العام العالمي عن طريق منظماتكم الموقرة، آمليْن أن تُسمِعوا صوتنا للإنسانية جمعاء وكذا للمتشدقين بحقوق المرأة من ممثلي النظام الاستبدادي في الجزائر. إن الطغمة العسكرية في الجزائر أعلنت احتفالها منذ أيام فقط بعيد المرأة، غ وأيّ عيد لنا ونحن نغتنم ليل نهار تحت القمع والتعذيب الوحشي. إن ما نعانيه يفوق الخيال ولا

غ ملاحظة المحررين: واضح أنّ المقصود اليوم العالمي لعيد المرأة الذي يُحتفل فيه كل سنة، أي يوم 8 مارس 1996.

تصدّقه العقول ولا العيون، ولكن لا شيء يستبعد على أيدي أبناء فرنسا وعملائها. إننا نعيش جحيما وما صبرنا إلا بالله.

أنا اسمي عائشة وأختي في الله فاطمة الزهراء زوجتا مجاهدين من منطقة عين الحمراء، دائرة برج منايل ولاية بومرداس، لقد أخذنا إلى مراكز التعذيب فرأينا الأهوال التي لم تشاهد إلا في الأفلام الخيالية. أدخلونا السجن في نوفمبر 1995، كنا يومئذ طالبات، وظننا يومها أننا أول من أدخل السجن من بنات الجزائر الحرة. لكننا فوجئنا بوجود مئات من الأخوات – يصرخن بأعلى أصواتهن ويسألن الله أن ينقذهن من أبناء الحرام من الحيوانات المفترسة – اعتقلنا منذ عدة سنوات، إذ يوجد من اعتقلن هنا أو جيء بهن من سجن آخر منذ انقلاب 1992. أين نحن من حقوق الإنسان وأين حقوق المرأة وأين الرحمة التي يتشدد بها المسؤولون. وأين نحن من «الإسلام دين الدولة»، بل أين العدالة؟

إنّ فرائصنا ترتعد كلما هممنا أن نحدثكم عن وضعنا الحقيقي والمؤلم جدا. لقد بلغ السيل الزبى، فقد ضُربنا في أعماق أعماقنا حتى وددنا أننا لم تلدنا أمهاتنا. إننا نقترّب من الانتحار ولو لم يكن محرّما في ديننا لما بقيت منا واحدة على قيد الحياة. لقد انتهكوا حرماننا ولوثوا شرفنا باعتدائهم علينا جنسيا. فلله المشتكى وإليه الدعاء أن ينقذنا من هذا العار. لقد حملت مجموعة منا من الجلادين الذين لم يرحموا ضعفنا، ومنا من وضعت حملها منذ أشهر وأخريات في طريق الوضع. وكان أحد الجلادين الزناة كلما قام بالاعتداء على واحدة منا يقول لضحيته: «ستنجبين لي طفلا عما قريب وسوف أسميه جمال تيمنا باسم صديقي جمال الذي قتله الإرهابيون»، ويقصد إخواننا المجاهدين، فمن هم الإرهابيون يا ترى؟

لقد حلقوا رؤوسنا وألبسونا لباس الدعارة. وكانوا يحضرون أحيانا بعض السجناء ويرغمونهم على هتك أعراض أخواتنا المؤمنات المعتقلات معنا، ومن امتنع عن ارتكاب الجريمة مُثّل به وقُتِل في حينه. وإذا فعلها وزنى بواحدة منا خاب وندم.

إنهم يختارون أحيانا الفتيات الجميلات منا نحن الأسيرات فيقدّمونهن لقادة الجيش والضباط لينتهكوا أعراضهن ويلوثوا شرفهن، وكثيرا ما تؤخذ هؤلاء الأخوات بعد ذلك لخدمة الضباط زيادة عن إكراههن على ممارسة الحرام. ومنهن من تخفي فلا يُعلم مكانها أهي حية أم ميتة، وكثيرا ما تُقتلن وتُخفى جثثهن ولا يعرف أهلهن مصيرهن.

لقد عشنا حالات من الرعب والفرع اليومي كنا نفضل فيها الموت على الحياة. ماذا تقولون أيها الأحرار إذا بلغكم أن واحدة من أخواتكم أو زوجاتكم قد اغتُصبت من قبل

خمسين مجرماً؟ نعم خمسين رجلاً! ماذا تقولون أيها المسلمون في مشرقنا ومغربنا للذين يستعملون مكبرات الصوت داخل قاعات التعذيب لإسماع باقي المعتقلات أصوات النساء أثناء عملية الاغتصاب، في أوقات متقطعة، خاصة في أوقات النوم والصلاة؟ وأي نوم ونحن نقرب من فقدان عقولنا؟ في أوقات الصلاة؟ وأية صلاة؟ يا رب اغفر لنا وارحمنا، توفنا خيراً لنا يا ربنا، إننا وصلنا إلى مرحلة نفضل فيها الانتحار على الانتظار.

إنها من أشنع الجرائم الوحشية التي تُرتكب بحقنا في معركة لا ناقة لنا فيها ولا جمل إلا أننا قلنا احكمونا بالإسلام. هذه شهادتنا للأحرار في العالم. هذه شهادتنا غداً للدولة الإسلامية التي نتعذب من أجلها كما عُدّبت سمية وبلال من قبلنا في صدر الإسلام، وهي أيضاً شهادتنا التي سندي بها غداً أمام الله يوم يقوم الأشهاد.

لسنا ندري هل تصل رسالتنا هذه إلى أيادٍ أمينة لكي يسمع العالم أوجاعنا وآلامنا. ذلك أملنا ورجاؤنا، فإن اكتشف أمر الرسالة قُتلنا وذاك أسمى مبتغانا، والله الأمر من قبل ومن بعد.

قال تعالى: «أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون»، وقال سبحانه وتعالى: «إنّ فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم، يُذبح أبناءهم ويستحي نساءهم، إنه كان من المفسدين. ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين، ونمكّن لهم في الأرض ونُريّ فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون.»

5. وشهد شاهد من أهلها

يضمّ هذا الجزء شهادات لأعضاء سابقين من الشرطة ومن المخابرات ومن الجيش يصفون من الداخل كيف كان يُمارس ويُنظّم التعذيب من طرف قواتهم. كما يحتوي على شهادات حول تعذيب أعضاء من قوات الأمن من طرف أصدقائهم.

1.5. المفتش عبد السلام

المصدر: روبرت فيسك (Robert Fisk)، 'كابوس التعذيب يرتاد شاهداً في المنفى'، الإندبندانت (*The Independent*) بلندن، 1 نوفمبر 1997.

طوال أربع سنوات شاهد المفتش عبد السلام، التابع لمركز قوّات الأمن الرئيسي بالجزائر العاصمة، إعدام عدّة أشخاص بأيدي زملائه. رأى معتقلين يتألّمون أشد

الآلام عند اقتلاع أظافرهم أثناء التعذيب. بعضهم خُنقوا بالحرق المبللة بالحمض. يقول عبد السلام لروبرت فيسك أنه محظوظ جداً إذ فرّ من بطش قوات الأمن التي كان ينتمي إليها، وهو يعيش حالياً في المنفى في بريطانيا.

تظهر عليه ملامح شرطيّ وهو في مدخل فندق الشيراتون في حيّ بالقريفا (Belgravia) بوسط لندن، طويل القامة، شكّاك وقد يصبح تهجماً. كان يحكي قصّته المفزعة والدموية بتجرّد وكأنّه ما زال يتابع مهامه كشرطيّ، فيكتب قراره مثل ما كان يفعل لما كان مسؤولاً على عتاد الأمن في الدار البيضاء، بالقرب من المطار الدولي بالجزائر العاصمة.

التحق عبد السلام بالأمن سنة 1981. يقول: «كنت أرغب في وظيفة محترمة، كنت أريد خدمة الشعب.» لكن وقع له مثل ما وقع لزملائه في الأمن الجزائريّ. بدأت الأشياء تتدهور سنة 1988 عندما قمع الجيش المظاهرات الشعبية من أجل الديمقراطية وعند تعرّض مراكز الشرطة للهجمات. لم يتعاطف عبد السلام مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ أبداً. وعندما ألغت الحكومة المدعومة من طرف الجيش انتخابات 1991 - التي فاز بها هذا الحزب - كان عبد السلام يقطن بحيّ القبة الفقير، لكنّه اضطرّ لمغادرته والمكوث في مركز الشرطة عندما بدأت الشرطة تُستهدف من طرف الإسلاميين.

قال عبد السلام وهو يرتشف القهوة داخل الفندق: «كنا في رعب، زملائي يقتلون يومياً، حتى أصبحنا لا ندرى ما نفعله، فبدأنا نتناول المخدّرات (الحشيش) داخل مراكز الشرطة. كان كل الشرطيين يفعلون ذلك قصد تهدئة أعصابهم. وكنا نأخذ عدّة أقراص كلّما قمنا بعمليات ليلية. كنت آنذاك سائقا، فكان زملائي يقومون بإطلاق النار على كلّ ما يتحرّك بسبب الخوف الذي كان يرتابهم.»

«عندما كانت تصلنا معلومات مخبرية، كان القادة يأمرونا بالذهاب إلى المكان قائلين: "لا تأتوا بأحياء، اقتلوا!" حدث هذا طوال سنة 1992. كان زملائي حينها يقتلون إسلاميين مزعومين في الشوارع بدون رحمة ولا شفقة. كنا ننقذ هذه العمليات مرّتين أو ثلاث مرّات في الأسبوع.»

وفي شهر مارس 1994 أُرسِل المفتّش عبد السلام مع زملائه إلى قرية سيدي موسى خارج الجزائر العاصمة، المعروفة بولائها للإسلاميين. كان ذلك على الساعة الخامسة صباحاً. يقول عبد السلام: «كنا نشكّل قوّة كبيرة متكوّنة من شرطة ودرك. طوّقنا القرية وبدأ تبادل إطلاق النار من كلّ الاتجاهات، من طرفنا ومن طرف الإسلاميين. طوّقنا المكان وعندها اقتحمته فرقة الهجوم. هذه الفرقة هي التي قامت بالتقتيل، وعند طلوع

الشمس قاموا بإخراج ما يقارب 90 جثة، منها من قُتل بالرصاص ومنها من فحّمتها قاذفات القنابل. كان من بينهم ثلاث نساء وكانت خسائرننا مقتل ثلاثة عناصر وخمسة عشر جريحاً.»

لذلك أصبحت فيما بعد قرية سيدي موسى مكان ذبح جماعي، راح ضحيّته نساء وأطفال أبادهم رجال ادّعت الحكومة أنّهم ينتمون إلى الجماعة الإسلامية المسلّحة. يتذكّر عبد السلام قرية بن زرقة جيداً فيقول: «ذهبنا إلى تلك القرية سنة 1994 بعد وصول خير وجود الإسلامي المشهور ملياني منصورى - الذي قُتل فيما بعد من طرف قوّات الأمن - هو وعائلته في المكان. لم نجدهم ولكن طوّقنا منزلاً ذا طابقين، وقذفنا داخله الغازات المسيلة للدموع. أمرنا الموجودين فيه بواسطة مكبّر صوّت بالاستسلام لكن لم نسمع أيّ ردّ. عندها قمنا بإطلاق النّار باستعمال قاذفات من نوع RPG9. وعند انتهاء العمليّة تبين لنا أنّه كان في المنزل ثلاثة أطفال، وامرأتين ورجل واحد، كانت جثثهم كلّها مفعّمة.»

إن الكوابيس التي ما تزال تؤرق عبد السلام تدور حول ذكريات الاستنطاق المنظم والوحشيّ للمقبوض عليهم، وذلك على الرغم من زعمه أنه لم يساهم في التعذيب قط. «كانوا يُرغمون المعتقلين على شرب الحامض أو يدفعون خرقة في أفواههم ثم يصبّون الحامض فيها. كان الجلّادون تابعين للشرطة القضائيّة، وكانوا يقومون بهذه الأعمال داخل مستودع لإصلاح السيّارات قريب من مركز أمن الدائرة. أعرف أسماءهم. أحدهم يسمّى بوسعد مات فيما بعد. كانوا أيضاً يقومون بنتف لحى المعتقلين وقلع أظافرهم من أصابعهم. وكانوا أحياناً يُرغمون المساجين على الوقوف أمام الطاولات ووضع خُصاهم فوق الطاولة ثم يضربون خُصاهم. زيادة على ذلك كانوا يقعدونهم على زجاجات فارغة. كلّ هذا يحدث والاستنطاق متواصل: من كان معك؟ من هم أصحابك؟ أين هي الذّخيرة؟ ما هي مخطّطاتكم؟»

«بعض المعدّبين أعطوا معلومات ولكن البعض الآخر فضّل الموت؛ بعضهم مات تحت التعذيب بالماء. كانوا يأخذون الذين قرّروا إعدامهم بلا محاكمة إلى خارج المدينة حيث يُطلق سراحهم ثم يُأمرون بالانصراف وبعدها يقوم المعدّبون برشّهم بالرصاص من الخلف. ثم تُنقل جثثهم إلى مستودع حفظ الجثث، ولم تكن تسلّم لعائلاتهم بل كانت تُدفن بصفة سرّية.»

إضافة إلى عمله كسائق كان عبد السلام مسؤولاً على عتاد الشرطة التابعة لمدينة الجزائر. كان يستلم المعدّات من إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، قالها بتجرّد وكأنه لا يعي عواقب تصرّحه. هذه هي البلدان التي تدعم قوّات الأمن الجزائرية المعروفة الآن بوحشيتها.

يقول عبد السلام: «استلمنا من إيطاليا ملابس عسكرية وذخيرة منها بنادق ذات مضخّات ومسدّسات 9 مليمت من نوع بيريطا (Beretta) ذات 15 طلقة. كان الإيطاليون قد زودونا بمسدسات 7 مليمت عند بداية العنف. ومن أمريكا استلمنا الغازات المسيلة للدموع، والصّدريات الواقية من الرصاص وملابس الشرطة المعروفة باسم النينجا مع أفعتها. ومن ألمانيا وفرنسا استلمنا السيارات، مع العلم أننا شرعنا في بداية 1992 في إرسال رجال الشرطة إلى فرنسا للتدرب.»

قرّر عبد السلام ترك الجزائر منذ سنتين خوفاً أن يغتاله زملاؤه فيقول: «بدأت تراودني شكوك من أنّ جلّ عناصر الشرطة الذين ماتوا قد قتلوا من طرف السّلطات، لأنهم لم يتعاونوا مع الحكومة بما فيه الكفاية، أو لأنهم كانوا من المشكوك فيهم لتعاطفهم مع المعارضة.»

«العديد من زملائي قُتلوا في مكان إقامتهم. أحياناً كنا نطارد قتلة فتراهم يدخلون إلى ثكنات غالباً في ناحية بن عكنون. عندما كنّا نخبر القائد عن طريق جهاز الرّاديو ونسأله ماذا يجب أن نفعل كان يجيبنا قائلاً: "عليكم أن تتركوا المنطقة. إنّ مهمّكم قد انتهت!"»

2.5. الشرطة دليّة

المصدر: روبرت فيسك (Robert Fisk)، 'شاهدة من الخط الأمامي للشرطة'، الإندبندانت بلندن (*The Independent*)، 30 أكتوبر 1997.

دليّة هي الشرطة الجزائرية الأولى التي فرت من بلادها وتكلمت عن التعذيب والاعتقالات التي شهدها على أيدي المخابرات الجزائرية. إنّها تقص لنا من شقة بضواحي لندن كيف أجبرت على إمضاء شهادات وفاة مزورة لمساجين رأهم بموتون تحت التعذيب.

تعودت دليّة على رؤية الدم وعندما تصف المساجين الذين خلعت منهم ثيابهم ليقوا نصف عراة في مرآب بمقر شرطة كافينياك (Cavaignac) فإنّها تفعل ذلك بتجرّد غريب.

وبعد استماعي لشهادتها عن الوحشية والموت مدّة ساعة توجهت إليّ باعتراف مرعب: «أنا الآن أعالج عند طبيب نفسي، لأنني أرى أحلاماً مرعبة.» ثم تابعت قائلة: «شغفي

الكبير الآن هو الذهاب لرؤية أفلام الرعب. هذا هو الشيء الوحيد الذي أهتم به. أريد رؤية الدم.»

هذه ملاحظة غريبة تتفوه بها امرأة جميلة في سن الثلاثين بشعرها الأسود الكثيف المربوط في حزمة، وهي تدحرج طفلاً لصديقة جزائرية لها على ركبتيها. كان بإمكان دليلة أن تكون عضواً في مقر أية شرطة محلية. لقد كانت كذلك عندما بدأت مهنتها في مقر الشرطة الواقع بشارع العقيد عميروش في سنة 1985.

وقالت دليلة: «كنت أحب عملي ولازلت أحب العمل الذي بدأت به. عُيِّنت في قسم المخبرات كشرطية متحرية بالفرع الخاص، لقد كانت أمنيّتي منذ كان عمري 12 سنة هي أن أصبح شرطية لخدمة شعبي.»

تلقت دليلة تدريباً لمدة تسعة أشهر بالمدرسة العليا للشرطة بشاطوناف بالجزائر العاصمة. وقد كان أبوها شرطياً أيضاً. وبجانب عملها كشرطية متحرية كانت تحب اللعب في الفرق الرياضية التابعة للشرطة.

بدأت الأمور تسوء بالنسبة لها خلال مظاهرات أكتوبر 1988 المناهية بالديموقراطية، ثم ازدادت سوءاً من جديد عندما ألغت الحكومة المدعومة من طرف الجيش الانتخابات الوطنية، التي كان من المؤكد أن يفوز بها الإسلاميون. وفي 12 فبراير 1992 قُتل ستة من رجال الشرطة في الجزائر العاصمة. وكانت دليلة تعرف اثنين منهم، إلياس ومراد، كلاهما قتلا في حيّ القصبية.

«نُقلْتُ إلى مخفر شرطة كافينياك القريب من البريد المركزي، وكنت أكره ما كان يجري هناك وما كان يقوم به رجال الشرطة.»

«كانوا يعذبون الناس، لقد رأيت ذلك بعيني. شاهدت شباباً أبرياء يعذبون مثل الحيوانات البرية. نعم لقد رأيت بأعيني جلسات التعذيب. وماذا كان باستطاعتي فعله؟»

«كانوا يغتالون الناس على الساعة الحادية عشر ليلاً، أناس أبرياء لم يفعلوا أيّ شيء، لمجرد وشاية من أشخاص لم تكن لهم بهم علاقة طيبة. يكفي أن يقال عن شخص أنه "إرهابي" كي يُعدم.»

تتحدث دليلة عن التعذيب وكأنها آلة ذاتية الحركة بصوت رتيب. قالت بأنها رأت خلال فترة تسعة أشهر على الأقل 1000 شخص عُذبوا، أي بمعدل 12 شخصاً في

اليوم الواحد. يبدأ رجال الشرطة المستجوبون عملهم على الساعة العاشرة صباحا إلى غاية الساعة الحادية عشر ليلاً بالتناوب.

«كانوا يربطون الأشخاص إلى سلّم بواسطة حبل. ثم يتركونهم ليهووا على الأرض على وجوههم. وكان هؤلاء السجناء دائما مجردين من قُمصانهم وأحيانا عراة. وكان الجلادون يضعون حرقا من قماش على وجوههم ثم يضحون الماء الحامض في بطون المعدّين. كما كانوا يدخلون أنبوبا متصلا بحنفية في حلق المساجين ثم يفتحون الحنفية حتى تنتفخ بطون المعدّين إلى أقصى الأحجام.»

«عندما أتذكر ذلك أتصور مدى الألم الذي يتتاب النفس عند رؤية إنسان في هذه الحالة. إنه من الأفضل قتلهم بدل رؤيتهم يعدّون بهذه الطريقة.»

كانت دليّة تبكي وهي تصف ما شاهدته. «كان الجلادون يقولون: "لا بد أن تعترف بأنك قتلت فلانا وفلاننا!" ثم يجبرون المساجين على إمضاء اعترافات وهم معصوبي الأعين، ولم يكن لهم الحق في قراءة الوثيقة التي أُجبروا على الإمضاء عليها.»

«من المساجين من كان يبكي ويقول: "لم أفعل شيئا ولي الحق أن يكون لي طبيب ومحام." وكانوا كلما نطقوا بذلك لُكِموا على أفواههم. كان أغلبية الموتى تحت التعذيب ضحايا الاختناق بالماء؛ كانت بطونهم منتفخة جدا من الماء. وأحيانا أثناء هذا التعذيب يُدخل الجلادون مقبض المكنسة في دبر المسجون.»

«من المساجين من كانت له لحية ومنهم من لم تكن له لحية، غير أنهم كانوا كلهم ينتمون إلى الطبقة الفقيرة من الشعب. قادة رجال الشرطة هم الذين كانوا يصدرون الأوامر بالتعذيب. اعتقد أنّ هذه الأوامر كانت تأتي عن طريق الهاتف، لكنهم لم يستعملوا كلمة التعذيب علانية بل كانوا يشيرون إليه بالتلميح: "أقضولو أصلاحو" (يعني أقضوا له صلاحه أي قوموا بخدمته). كان المساجين يصرخون ويبيكون، وكانوا يقولون بأصوات عالية: "والله لم أفعل شيئا!" أو "أو لسنا جميعا سواء. نحن مسلمون مثلكم!" لقد صرخ المساجين كثيرا وبكوا كثيرا.»

من المساجين من انهار ومات تحت التعذيب. «رأيت رجلين ماتا هكذا بالسلّم.» أضافت دليّة: «بقيت الجثتان معلقتان على السلّم. كانت الضحيتان ميتتين. وقال الجلاد: "خذوهم إلى المستشفى وصرّحوا بأنهما ماتا في معركة!" كذلك فعلوا بالذين أعدموا بلا محاكمة على الساعة الحادية عشرة ليلا؛ كانت الاغتيالات تجري بعد موعد حضر التجول عندما لا يُسمح إلا للشرطة ورجال الدرك بالتنقل على متن السيارات.»

«كان عليّ أن أملاً شهادات الوفاة لكي يُسمح بأخذ الجثث من المستشفى. وكان عليّ أن أمضي بأنّ الجثة وُجدت في الغابة في حالة تعفن؛ كان الجو حارا آنذاك.»

تقول دليلاً بأنّها حاولت أن تحتج أمام ضابط سامٍ يعرف باسم حميد. قلت له: «لا يجوز أن نفعّل هذه الأشياء لأننا كلنا مسلمون، لا بد على الأقل من بينة ضد هؤلاء الأشخاص قبل أن يُعدموا.» قال لي: «يا ابنتي أنت غير صالحة لعمل الشرطة. إذا شككت في شخص فعليك أن تقتليه. فبقتل الناس يمكنك الحصول على ترقية.» وكانت حصص التعذيب تدور في مرآب بالطابق الأسفل لمقر الشرطة بكافينياك.

«كان أيّ شرطي يضرب المساجين بأخص رشاشة (كلاشنكوف). ونتيجة التعذيب أصيب الكثير من المساجين بالجنون. كان كل شخص يحضر إلى كافينياك يعذب، وحوالي 70% من الشرطة شاهدوا التعذيب وشاركوا فيه.»

«رغم أنّ التعذيب كان من اختصاص الشرطة القضائية إلا أنّ الآخرين شاركوا فيه أيضاً. وكان حوالي 20 أو 30 سجينا يُحشرون في زنزانية، ثم يُحالون واحداً واحداً إلى السلم ويُضربون على ضلوعهم كل الوقت. ما حدث كان وحشياً!»

«وفي الزنانات كان السجين يُعطى قطعة خبز فقط كل يومين. ولم يكن هناك أيّ دواء. حسب القانون فإنّ كل معتقل له الحق في رؤية طبيب، ولكن المساجين كانوا يُرمون في زناناتهم وهم يسبحون في دمائهم.»

وحسب دليلاً فإنّ النساء المعتقلات كنّ يؤخذن للتعذيب إلى قسم خاص تابع لمركز الشرطة بشاطوناف يسمى بالمنظمة الوطنية للقضاء على اللصوصية، وتمنع شرطة الأمن العسكري الجزائري دخول هذا المكان من طرف أيّ شخص لا يحمل رخصة المرور. «لا يدخل هذا المكان إلا من كان ضابطاً رفيع الرتبة نظراً للطريقة التي كانت تعامل بها النساء.» أضافت دليلاً: «يتم التقتيل أيضاً في هذا المكان، ولكني لا أعلم أكثر من هذا.»

إنّ مأساة دليلاً مأساة شخصية أيضاً. تقول دليلاً: «لا أستطيع النوم في الظلام لأنني أخاف. هذا ليس ذنباً لأنّ خطيبي قُتل في شهر رمضان سنة 1993. الأشخاص الذين اغتالوه كانوا يرتدون لباس الشرطة، وقتلوه لأنه كان شرطياً، إنهم يقتلون بدون سبب.»

عندما سألتها: «من هؤلاء؟» فأجابت: «هذا هو السؤال الصعب!»

«صديقتي نصيرة كانت لها شقة توجرها لشرطة تسمى حميدة فجاءتها رسالة تهديد - على ما يبدو من إسلاميين مسلّحين - تقول: "إذا وقّرت الحماية للشرطة ستموتين."

وأعطوها مهلة شهر لإخراج حميدة. وفي 12 يوليو 1994 قُتلت المرأتان داخل سيارة نصيرة في حيّ غريدي بالعاصمة.»

و لكن التعذيب هو الذي هدم حياة دليّة وكان السبب في انهيارها.

تقول دليّة: «كانت هناك مجموعة من الأشخاص المسنين يعدّون. لم أطق رؤية ذلك المنظر وخاصة منظر رجل يبلغ 55 سنة من العمر، كانت ذراعه متعفنة. لقد أصيب بالغرغرينا، وكانت تخرج منه رائحة كريهة جدا. لم أستطع تحمّل ذلك فذهبت لشراء بعض البنسلين ووضعتها على جراح ذراعه ظانة أنّ ذلك سيساعده.»

«كان يوجد في نفس الزنزانة ستة أشخاص آخرين عُذبوا وكانت رائحة الموت تفوح من تلك الزنزانة. ولكن شرطيا آخر رأي فطلبته منه أن لا يقول شيئا ويُخفي أمري. كما ترى، ليس لك الحق في الكلام مع المسجونين، لك الحق فقط أن تضرهم وتعذبهم. لكن ذلك الشرطي حرّر تقريرا إلى المحافظ الذي استدعاني وقال لي بأنّ قضيتي ستُحال إلى المحافظ الوطني. قال لي: "ربما ستذهبين إلى السجن لأنك ساعدت إرهابيين." أما الرجل الذي ساعدته فلقد أُفج عنه فيما بعد مما يدل على أنه كان بريئا.»

وفي نفس الوقت كانت دليّة هدفا لإسلاميين مسلّحين. لقد ذهب أربعة منهم إلى منزل أمها على متن سيارة غولف (Golf) طالبين منها تسليم مسدسها وأمهلوها مدة 15 يوما.

وعندما طلبت دليّة حماية الشرطة قيل لها: «كُلنا في نفس الوضعية.» فاضطرت إلى النوم في مركز الشرطة ليلا، ثم قررت المغادرة، ففي إحدى الليالي خرجت من بيتها وركبت سفينة متوجهة إلى أوروبا، بعدما دفعت رشوة ليُسمح لها بذلك، فارة من قوات الأمن الجزائرية ومن الثوار الإسلاميين على حدّ سواء.

3.5 الضابط أونجلا

المصدر: الكتاب الأبيض عن القمع في الجزائر، ص. 156.

اسمي عبد الرحمان أونجلا. أنا ضابط سابق في الشرطة. حررت هذه الشهادة يوم 2 سبتمبر 1994 من سجن الحراش.

دخلتُ وظيفة الأمن الوطني في شهر سبتمبر 1987، بعد تربيص في المدرسة العليا للشرطة والمعهد الوطني للمالية بالقليعة. عُينت ضابطا للشرطة، كمحقق محاسب.

عُينت في البداية في أمن ولاية البليدة ثم في المدرسة العليا للشرطة كمقتصد. وفي شهر أبريل 1993، تم تحويلي إلى أمن دائرة العفرون وبالضبط إلى الفرع القضائي، تحت إشراف السيد نصر الدين داسي الذي ارتقى إلى منصب رئيس أمن الدائرة.

وفي مارس 1994، أمرني داسي، الذي كان مفوض شرطة آنذاك، بأن أقوم باعتقالات في وسط سكان العفرون وذلك بالتعاون مع زملائي. أمرنا كذلك أن نقيم مكامن، الشيء الذي رفضته رفضاً قاطعاً، حيث كان لا يمكنني أن اعتقل شاباً بطريقة عشوائية فما بالك أن أقوم بقتل بعضهم. فطلبت عطلة السنوية التي تحصلت عليها في 6 أبريل 1994 ثم ذهبت إلى المغرب، وبالتحديد إلى الدار البيضاء أين اتصلت بمكتب المفوضية العليا للاجئين (UNHCR). وهناك قَدِمْتُ ملفاً قصد الحصول على اللجوء السياسي وللأسف، وبعد فترة قصيرة استدعيْتُ من طرف الشرطة المغربية بالرباط وطلب مني مغادرة المغرب على الفور، موضحين لي أنه بحكم وظيفتي فقد رُفض ملفي من طرف المفوضية العليا للاجئين.

وبعدها عدت إلى بلدي واستأنفت العمل عقب انتهاء عطلة. وبعد خمسة عشر يوماً من العمل، قررتُ أن أُرَجِعَ سلاحي وبطائقي المهنية رافضاً العمل في مقر أمن الدائرة. لقد استمع إليّ مفوض الشرطة في محضر وغادرت أمن الدائرة. بعدها ذهبتُ إلى والدي بمدينة تلمسان ومكثت عندها فترة ثم رجعت إلى مدينة العفرون أين استدعيت من طرف مخفر الشرطة حيث أُخبرت بتسريحتي، وذلك في يوليو 1994.

وفي 20 من نفس الشهر تقريباً، وعندما كنتُ أَعِدُّ لبيع منزلي لأذهب عند أمي بتلمسان لأعيش هناك عيشة هادئة، اعتقلني زملائي السابقون في أمن الدائرة في منزلي على الساعة الواحدة بعد الظهر.

وبعد الاستنطاق، ضُربْتُ بسلك كهربائي على مختلف مواقع جسمي وخاصة على ظهري. ثم رُميت في زنزانة مكبلاً لمدة 48 ساعة بدون أكل ولا شرب.

وبعد ذلك جاءت عناصر من فرقة القمع ومحاربة اللصوصية التابعة للبليدة، فوضعوني في الصندوق الخلفي للسيارة وأخذوني إلى البليدة.

أخذوني مباشرة، ويديّ مغلولتان، إلى قاعة في الطابق الأول للشرطة القضائية. وأمر المفوض المدعو محمد تيغي الزبانية ليعرضوني لعملية الخرق. فوضعوا خرقة على وجهي وبدؤوا يصبون الماء في فمي بعدما سدوا منخري. لقد كنت لا أستطيع أن أتحرّك لأنهم ربطوا يديّ ورجليّ. وعندما امتلأ بطني وأوشك على الانفجار، بدأ رجلان (ومفوض

الشرطة معهم) يَضْغَطُون بِأَرْجُلِهِمْ فَوْقَ بَطْنِي. لَقَدْ اخْتَنَقْتُ تَمَامًا بِسَبَبِ ارْتِدَادِ الْمَاءِ مِنَ الْبَطْنِ ثُمَّ أُغْمِي عَلَيَّ. وَعِنْدَ اسْتِيقَاطِي وَجَدْتُ نَفْسِي عَارِيًّا كَلِيَّةً وَمَبْتَلًا، جَالِسًا أَمَامَ مَفْوُضِ الشَّرْطَةِ. فَاقْتَرَحُوا عَلَيَّ أَنْ «أَعْتَرِفَ» بِكُلِّ شَيْءٍ وَلَكِنِّي أَجَبْتُهُمْ: «بِمَاذَا أَعْتَرِفُ؟» فَذَكَرُوا لِي أَسْمَاءَ وَقَضَايَا كَثِيرَةً أَجْهَلُهَا تَمَامًا.

وأمام دهشتي، أخذوني إلى قاعة التعذيب. وكان رسغي يدميان بسبب شد الأغلال. وكانت الدماء تسيل من ساقِي. ورغم حالي هذه، كرر الشرطة - زملائي السابقون - نفس عملية التعذيب بالخرقة. لقد كنت أرى الموت بين عيني. ولقد وجه إليَّ أحد الشرطة ضربة قاسية على أعضائي التناسلية. فأغمي عليَّ من شدة الألم، لقد كان ذلك رهيبًا. ثم بصقوا على وجهي وانهلوا عليَّ بوابل من الشتائم والكلام القذر. ثم وجهوا لي ركلة على فمي تسببت في سقوط سنين من فكي العلوي.

وبعد إثنا عشر يوما من التعذيب في البليدة، حُوِّلت إلى المدرسة العليا للشرطة بشاطوناف، أين تعرضتُ للتعذيب من جديد بالصعق الكهربائي.

إنَّ جرمي الوحيد هو أنني غادرت الشرطة. لقد دَبَّرُوا سيناريو كاملا ضدي وأرغموني على توقيع المحضر وعيني ملثمتان، دون إخباري بما يحتويه المحضر، تحت التهديد بـ«التصفية فوراً». وبعدها مثلت أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الخاصة بالجزائر في 16 أغسطس 1994 ثم أودعت سجن الحراش.

4.5. حملة تطهير في صفوف مديرية الاستخبارات والأمن

مصدر: مَقْطَعٌ مأخوذ من تقرير الحركة الجزائرية للضباط الأحرار، قضايا الجنرالات، 2000، www.anp.org.

الجنرالان محمد مدين (المدعو توفيق) وإسماعيل العماري لم يَدَّخِرا وُسْعًا، ولا حتى أدنى تفصيل، في حملتهما التطهيرية. أقدمتا على عملية تصفية حقيقية على الطريقة الفاشية، بادئين حملتهما من داخل مديرية الاستخبارات والأمن ذاتها.

إنَّ عددًا من الضباط السامين البارزين - بعضهم يرجع تاريخ انتدابه إلى وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) - تمت إحالتهم إداريا إلى التَّعَاوَدِ المسبق دون إخطار. وانحصر هذا الاستدعاء على الضباط الذين تميَّزوا بمظاهر دينية حسب بعض المصادر، أي الذين كانوا يواظبون على أداء الصلوات مثلا أو الذين سبق لهم أن أدوا فريضة الحج إلى

بيت الله الحرام، أو حتى الذين أبدوا رغبتهم في ذلك، علماً أنّ قوائم طلبات الإجازة الخاصة بغرض التوجه إلى البقاع المقدسة متوفرة لدى مصلحة الموظفين بالمديرية.

في خضم عملية تفتيش ماكرثية^ف حقيقية من تنظيم هؤلاء الجنرالات، وجد الضباط الذين كانوا بالأمس القريب علامة فخر ومباهاة وسط المديرية المركزية للأمن العسكري (DCSM) أنفسهم فجأة مستهدفين كعدو كامن لهذا الجهاز الأمني وللأمة، وهذا بسبب انتمائهم المفترض للتيار الإسلامي أو لأنهم يقومون بواجبهم الديني تماماً كما يفعل كل مواطن جزائري. وفي واقع الأمر، فإنّ جرمتهم الحقيقية (في نظر هؤلاء) تكمن في تمسكهم بالنزاهة وتشبثهم بما تشبث بالروح الوطنية الصادقة، مع الشعور بأداء الواجب والمسؤولية دون السقوط ضحية الشهوات الرخيصة - الكحول، ملذات الغواني، وكل أنواع العمل غير المشروع - التي أصبحت من مواصفات العسكري الجيد بامتياز!

يستحيل وصف معاناة هؤلاء الضباط الذين أفنوا شبابهم في خدمة الجزائر. كان من ضمنهم من هو أكثر أقدمية من الجنرال التوفيق نفسه، وتقلد البعض منهم مناصب أكثر سمواً من رتبة توفيق داخل المديرية المركزية للأمن العسكري، ولكن في آخر مسارهم المهني تحطمت حياتهم وتلطح شرفهم.

فيما يخص الضباط الذين عبّروا عن آرائهم بصراحة، إما عبر الإدلاء بما جهّاراً أو بإدانتهم للسياسة الأمنية الشاملة المتبعة من قبل قيادة المؤسسة العسكرية، أو الذين تردّدوا (جرّحوا أقدامهم) لما كان الأمر يتعلق بتنفيذ أوامر جهنمية صادرة من الجنرالين التوفيق وإسماعيل (أوامر كانت تصل إلى حد التصفية الجسدية)، في هذه الحالات كان التوفيق يلجأ إلى «العلاج الصدامي» بتوجيه أوامره إلى بشير طرطاق (مدير المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية (CPMI) بن عكنون) بتوقيف هؤلاء الضباط تحت الذريعة الشائعة في هذه الآونة: «ترويج دعاوى تخريبية بهدف المساس بأمن مؤسسات الدولة».

حتى وإن لم يكن للأشخاص المستهدفين أدنى صلة بالجهة الإسلامية للإنقاذ، فالعلاقة العائلية لأحدهم ولو من بعيد بعضو من أعضاء الحزب المنحل تشكل أكثر من سبب كاف لإقصاء المعني وتحييده تحت تهمة: «علاقة بمشروع إرهابي» أو «عدم تبليغ عن مشروع إرهابي». والهدف الحقيقي من وراء ذلك هو تحطيمهم وجعلهم منبوذين وخونة.

^ف نسبة إلى ماك آرثي، الرئيس الأمريكي الذي اصطنع جو وطني من الرعب والريبة ووظفهما لشن حملة تعسفية لاضطهاد واعتقال الليبراليين والمتعاطفين مع الحركة اليسارية.

هذه الإجراءات المبالغية في القمع، والتي لا تتناسب مع التهم المزعومة، تم العمل بها بأمر من رئيس مديرية الاستخبارات والأمن، وكانت تستهدف بصفة خاصة الضباط لصعق الضمائر المترددة وجعلها نماذج يجب تجنبها، خاصة أثناء السنوات الأولى للأزمة.

ابتكر الجنرال التوفيق آلة قمعية حقيقية تطحن النفوس البشرية وخاصة أولئك العساكر الذين بقيت فيهم روح الإنسانية والذين بذلوا أنفسهم رخيصة خدمة للعدل والحق.

تم التدقيق المحكم في قوائم موظفي المراكز العملياتية وعلى إثر ذلك الفرز المدقق تم انتقاء الأعضاء الجدد من الانتهازيين والمعتوهين بمختلف أصنافهم ومشاربهم. واعتمدت قاعدة انتقائهم على عدم التحصّل على الشهادات الجامعية، فلا حاجة إلى القادرين على التفكير، المطلوب بالأحرى عناصر صف ضباط تمت ترقيتهم للمناسبة وجعل منهم آلات تنفذ الأوامر، وأية أوامر.

وقع اختيار الجنرال التوفيق على المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية (CPMI)، الذي يقوده العقيد بشير طرطاق الملقب بعثمان، للتكفل بملف العسكريين المقلقين والمستهدفين بالتصفية بأية طريقة كانت، ومنذ أواخر سنة 1992 برز اسم طرطاق رديفاً للخوف والرعب. بل أخطر من ذلك، أصبح هذا الاسم يرمز للموت بعينه، ومجرد ذكر اسم مركز بن عكنون يكفي لبعث قشعريرة في أجسام الضباط [0...].

كان كلما يتم توقيف ضابط داخل أسوار المؤسسة العسكرية الملحقة نفسها - في أغلب الأحيان في وضوح النهار مع المبالغة في الضجيج - يُكَلَّف مسؤول مكتب الأمن ق بزراع وتغذية جو من الرعب والارتياب يستحيل معهما العيش داخل الثكنات، ممّا سبّب انعدام الثقة حتى بين أقرب الأصدقاء. وبمجرد أن يقع أحد الضباط (مهما كانت رتبته) تحت أضواء الريب لدى المصالح العملياتية فإنّ ضابط الأمن في الثكنة يحدّق فيه. ويتحوّل من ثمّ إلى عنصر منبوذ لا يودّ أحد من زملائه الاقتراب منه أو التحدث إليه. كان كل عسكري يخشى أن يقترن به بسبب ارتكابه كبيرة الكبائر: مخالفة القالب السلوكي الذي نحتّه الجنرال التوفيق والجنرال إسماعيل.

استراتيجية النموذج الذي يجب تفاديه تستقي فلسفتها من المثل القائل: «الخوف أعدى من الطاعون فهو ينتشر في لمح البصر.» وبمجرد أن يلقي القبض على الضابط يتم تجريد عائلته من كافة الامتيازات الاجتماعية ابتداء من السكن. فعشرات العائلات

ق ضابط أمن توظفه مديرية الاستخبارات والأمن (DRS) داخل كافة الهياكل العسكرية عبر التراب الوطني.

وجدت نفسها فجأة في الشارع جرّاء هذه الإجراءات التعسفية وتم توزيع مساكنها على من هم أكثر رفاهيّة. وفي حالات كثيرة كان يتم طرد هذه العائلات دون حتى تمكينها من جمع أغراضها الشخصية الأولية.

انتزع بشير طرطاق باستحقاق سمعة مرعبة ولشدة حرصه على استرضاء الجنرال توفيق وللبالغته في تطبيق أوامره، أصبح عدد ضحاياه من العسكريين يوازي عدد قتلى كل الجماعات الإرهابية. الزلة مسموح بها وبالخصوص لما يتعلق الأمر بتصفية شهود مؤرّقين أو لضباط ذوي ضمائر نقية. لم يبق ضابط مديرية الاستخبارات والأمن على رأس المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية أطول مدة من المدة التي قضاها بشير طرطاق.

نتائج طرطاق كانت دائما تدفع التوفيق إلى طلب المزيد. كان توفيق يتلاعب بمختلف مدراء المصالح العملياتية ميدانيا: جماعة التدخل الخاص (GIS) تحت قيادة العقيد عبد القادر خمال، مركز عنتر بقيادة العقيد فريد والمركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية (CPMI) بقيادة طرطاق. استطاع التوفيق قيادة هذه المجموعات على شاكلة مايسترو يقود جوقاً مطيعاً، مستغلا ومستعملا لمبدأ القطع (فصل وقطع المجموعات عن بعضها البعض). ولم يتردد برهة في استعداد طرف في وجه الطرف الآخر لدفع الجميع إلى المزيد من المنافسة والتفوق على الذات في تطبيق الأوامر.

إنه صعب وفي نفس الوقت فوق الطاقة وصف معاناة هؤلاء الضباط وضباط صف، تلك الأطر العسكرية السامية وما كابده داخل أسوار المراكز العملياتية على غرار ال-CPMI. لكن وفاء لواجب العدالة واحتراما لأرواحهم (بالنسبة للذين لقوا حتفهم) يتحتم أخلاقيا التعريف بمحنهم وسقوطهم في حميم طرطاق.

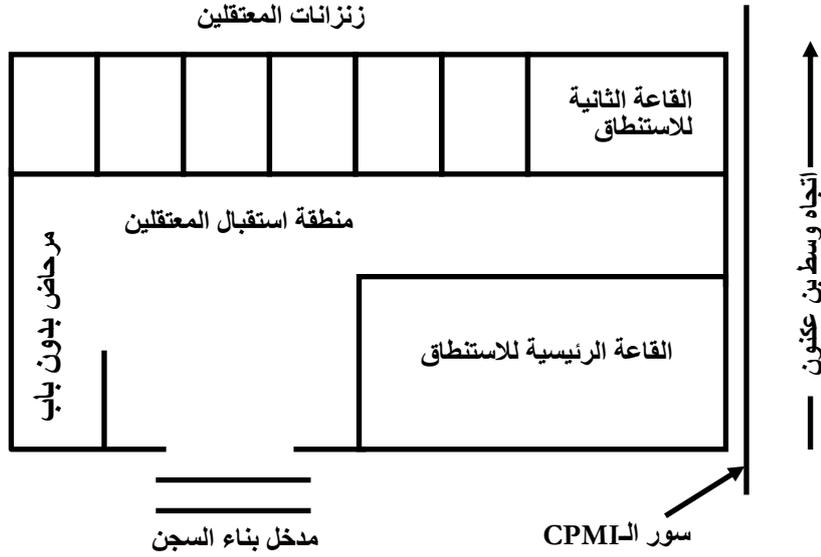
عند توقيف المتهم يتم دفعه إلى داخل السيارة، رأسه محشورا بين رجليه حتى لا يتعرّف على الوجهة التي يقتادونه إليها. وعند الوصول إلى المركز تبقى السيارة رابضة عند باب مدخل البناية المستعملة كمقر حجز، ثم يسحب السجين إلى الداخل معصوب العينين بكيس يوضع على وجهه ولا يتم سحبه إلا داخل البناية. بعد ذلك تُنزع منه كل ملابسه إمعانا في إذلاله تحت أعين ساخرة وشامتة، ليضع بدلها بدلة عسكرية^ك ملطخة بالدم تزكم الأنوف لشدة نتانتها بسبب استعمالها من قبل العشرات من الضحايا.

^ك وهي شبيهة بتلك التي يلبسها الميكانيكيون لكنها ذات لون أخضر.

يكون عموماً استقبال كل نازل جديد بصرخات مدوية، وبأنين معتقل آخر يُعذَّب في قاعة من القاعات العديدة المسخّرة لذلك الغرض. فتكون إذن أول صدمة تصعق المعتقل الجديد، الذي يتحول منذ تلك اللحظة إلى ضحية تمارس عليها شتى أنواع التجاوزات. فتطوّر الأحداث يتحكم فيه المصير الذي قرره المسؤولون للشخص الموقوف. يحدّد رجال طرطاق طبيعة الاستنطاق حسب القضية وفي حالة ما إذا كان الموقوف محلّ تَوْصِيَة من مراكز عليا، فطرطاق يتولى الأمر بنفسه.

وإذا كان الموقوف صدر في حقه أمر بالإعدام، فجلسات التعذيب تدشّن فوراً بوابل من الضربات على الجسد - العاري من كل لباس - برمته إذ لا يمنح الموقوف في هذا الحالة البذلة الاعتيادية التي تستبدل عند تعريته بعد قدومه. وتمثل حالة الرائد محمد عباس (ضابط سلاح البحرية) نموذجاً بامتياز في هذا الإطار. فبعد توقيفه داخل مقر وزارة الدفاع الوطني صباح أول أربعماء من شهر يناير 1994 تم نقله للتو باتجاه المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية (CPMI) حيث لفض أنفاسه الأخيرة بعد يومين من الاعتقال. منذ اليوم الأول من التوقيف تكلف طرطاق شخصياً بالقضية. كان سبب توقيفه هو «الاشتباه في انتمائه إلى جماعة إرهابية». كان اسمه قد ذكر عقب استنطاق ضابط آخر موقوف ممن تجرّأ على قول «لا». وبالطبع فالأسماء هي التي كانت تهم طرطاق الذي كان مستعداً لفعل أيّ شيء لانتزاعها بمساعدة ضابط ثانٍ من المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية اسمه الملازم محمد. لم يخفِ هذا الملازم تلذذه السادي بتعذيب الضباط السامين الذين وقعوا تحت يديه.

بدأ تعذيب الرائد عباس بسلسلة من الصفعات والضربات بعصيّ المكانس. بعد ذلك أُلقي ممدداً على سرير من حديد، عارياً ومقيداً الجسم. بعدها سُكِب عليه سطل من الماء ووضع الملازم محمد على رجلي الرائد عباس وأعضائه التناسلية تحت عدد من الأقطاب الكهربائية. كان طرطاق يُشرف ويوجّه العملية ويهدد بمواصلة التعذيب في حالة عدم التجاوب والتعاون.



ترسيمة المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية (CPMI)

وكان السرير يهتز بكامله وبعنف كلما أوصلوا الكهرباء إلى الأقطاب الكهربائية. صمت ومقاومة الرائد عباسه كان يزيد من غضب وحنق طرطاق. وفي الحالات النادرة من الراحة التي كانت تتخلل عملية التعذيب، جواب عباسه الوحيد الذي كان يتلفظ به: «إنكم حقاً تجهلون ما ترتكبونه في حق الجزائر، هل أنتم واعدون بما تقومون به؟» الشفافة، العصبي، الزجاجات، الشوكات، لم يوفر طرطاق ومساعدته وسيلة إلا واستعملها في التعذيب. كلما أُغمي على الرائد عباسه من شدة العذاب، كان جنون طرطاق يزيد حدة بينما كان مساعده الجلاد يغوص في حالة شبه تخدير وهيجان وارتعاد.

وفي مساء اليوم الثاني كان جسد الرائد عباسه عبارة عن جسم مشوه يصعب التعرف على ملامحه، منتفخ، محترق ولم تسلم منه حتى الأعين. وفي هذه الهيئة بالذات لفظ أنفاسه الأخيرة هامسا بكلمات خافتة لا تكاد تُسمع. ولم تحظ جثته حتى بدفن لائق.

عدد مرعب من الأشخاص لقوا حتفهم في ظروف مشابحة من حيث البشاعة، وفي كل هذه الحالات كانت جثثهم تُرمى ليلاً في الشوارع كالكلاب، إلا أن أسماءهم كانت تُعرض على أعمدة صحف النظام تحت عبارة: «تم القضاء على إرهابي هذه الليلة...»

أمام هذا المشهد الفظيع يمكن القول أنه يعتبر من المحظوظين من قرر طرطاق التخلص منه رمياً بالرصاص، كما حصل مع الدكتور اللواء رضوان صاري، دكتور في الفيزياء النووية، والمسؤول عن البرنامج النووي في الجزائر. كان صاري يشغل كذلك منصب المستشار الخاص لدى وزير الدفاع خالد نزار منذ سنة 1990، كما عُرف عنه أنه اعترض بشدة على توقيف المسار الانتخابي. ففي سنة 1993 كلف كل من التوفيق وإسماعيل فريقاً من فيالق الموت بتنفيذ المهمة.

وذات مساء، وفي طريقه إلى بيته ببوزريعة قادماً من مقر وزارة الدفاع الوطني أوقفه فريق من الفيلق 192 على بعد عشرة دقائق من مقر سكنه. العملية كانت جد «نظيفة»، ثلاثة رصاصات في الرأس وانتهت المهمة. لم يكلفوا أنفسهم حتى حجز الأسلحة التي مجوزته (مراكوف وكلاشنكوف) والتي كانت داخل صندوق سيارته من نوع مازده (Mazda) 626 زرقاء لوزارة الدفاع الوطني. رضوان صاري حظي - خلاف أسلافه - بتشريفات عسكرية عند مراسم الدفن كما تم القضاء، حسب زعم الصحافة، على «الإرهابيين الذين اقترفوا الجريمة».

ضباط آخرون حضوا بمعالجة جد خاصة على أيدي عناصر فريق طرطاق الذين تخصصوا في عمليات "إعادة الصياغة والتربية". كسرهم الرجال أصبحت مهمتهم، وللقيام بذلك وحدوا التركيبة الفعالة: انتزاع رجولة (بالمعنى الجسدي) وشرف الرجل. إلى جانب عمليات الخصي التي أصبحت اعتيادية، استعمل الاعتداء الجنسي كوسيلة للتحكم والإخضاع في حق أولئك الذين يعتبرهم طرطاق أشداء.

عناصر طرطاق لهم كامل الحرية في استخدام كافة الوسائل أثناء عمليات الاعتقال، وفي مهمتهم تلك لم يترددوا في سلب الجوهرات والأموال والسيارات. معظمهم تمكن بفضل ذلك من جمع ثروات خيالية.

بل الأدهى من ذلك أنه إذا وقعت عينا أحد الضباط المكلفين بالتوقيف على امرأة، فمن اليسير عليه الرجوع فيما بعد إلى عين المكان واحتجازها حتى وإن كانت متزوجة، فهذا ليس مهمّاً. وبعد اختطافها، تتهم تلك المرأة بمساعدة الإرهاب أو حتى الإرهاب حيث أن توقيف رجل العائلة تم تحت نفس الاتهام.

وعلى مدار سنوات عديدة ساهمت هذه الحلقة الجهنمية في تضخيم قائمة الأوفياء لوطنهم، من ضباط وأطر الأمة، ذكاترة دولة، أطباء، أساتذة، مهندسين، تقنيين، دفعت الجزائر مبالغ ضخمة لتكوينهم، فأبى القتلة إلا اغتيالهم ومعاملتهم كنفائيات المؤسسة العسكرية.

أما التجاوزات المرعبة، فذلك يشكل ملفاً آخر، فإنّ الضحايا الذين نجوا من قبضة القتلة لهم الحق في الإدلاء بمعاناتهم، وذلك اعترافاً واحتراماً لشرفهم المعتدى عليه، وسنعدّ ملفاً خاصاً يتطرق إلى هذا الموضوع.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أنّ مركز العمليات «عنتر» الواقع بين عكنون (على جانب حظيرة الحيوانات) تحت قيادة العقيد فريد وتحت الوصاية المباشرة لإسماعيل العماري، كان هو الآخر مسرح أحداث مهولة، حيث كان ملاذاً لفيالق الموت ومهدداً لـ«الجيا» (الجماعة المسلحة الإسلامية).

5.5. نحن القتلة لحساب الدولة

المصدر: جون سويني (John Sweeney)، نحن القتلة لحساب الدولة، أسبوعية الأوبزرفر بلندن (*The Observer*)، 11 يناير 1998.

كان النينجا - وهو تعبير على الشرطة شبه العسكرية المرعبة التي ترتدي أقنعة مثقوبة عند العينين - يتكلم بهدوء وهو يعطي تفاصيل المجزرة التي وقعت في 10 أكتوبر من السنة الماضية.

«كنا في موكب متكوّن من ستة عشر عربية من نوع جيب نيسان وييجو 505 يركب كل أربعة منا سيارة. غادرنا مركز الشرطة بشاطوناف (Châteauneuf) [ثلاثة أميال غرب حيّ القصبة في وسط الجزائر العاصمة] حوالي الواحدة والنصف ليلاً. واستغرقت الرحلة إلى بلدة الرايس حميدو الواقعة بضاحية الجزائر العاصمة 45 دقيقة. كنا مسلحين برشاشات من نوع كلاشنكوف ومسدّسات بريطا عيار 9 مم.»

«وعند اقترابنا من المنزل المستهدف توقفنا وانتظرنا القوات الخاصة التابعة للأمن العسكري. وفور وصول هؤلاء قطع أحدنا التيار الكهربائي الذي يغذي المنطقة موقعين 20 إلى 30 منزلاً في الظلام.» هكذا شرح النينجا الذي فرّ من الجزائر إلى بريطانيا في الشهر الماضي وقبل بالتحدث إلى الأوبزرفر مقابل ضمان كتمان هويته. نستعير له الاسم "روبرت" هنا لسرّ هويته.

«كانت أوامرنا واضحة، وكانت مهمتنا حراسة المنطقة المجاورة وعدم القيام بفعل أي شيء في غياب أوامر واضحة. دخل رجال الأمن العسكري وخرجوا بعد وقت، ربما ساعتين ربما أقل. بعد ذلك خرجوا ودخلنا بدورنا لـ"تنظيف" المكان. وجدنا 16 جثة تابعة لعائلتين. رأيت بعيني رجالاً ونساءً وأطفالاً موتى، كان من بينهم رضيع، كل الرقاب كانت مقطوعة. لا أستطيع أن أصف حقيقة المشهد...»

إذن من يقوم بالمجازر في الجزائر؟ «نحن»، أجاب النينجا الاثنان في ائتلاف الرد. إن شهادتهما تعتبر دليلاً دامغاً يناقض الموقف الرسمي للحكومة الجزائرية التي تدّعي أنّ المسلمين الأصوليين هم وحدهم المسؤولون عن المجازر.

وقدم "روبرت" وزميله النينجا "اندرو" أدلة مفصلة عن تورط الدولة في تجاوزات عديدة لحقوق الإنسان: مجازر تقوم بها فرق الموت التابعة للأمن العسكري، تعذيب المعارضين للنظام، التحسس واغتيال الصحفيين الذين يرفضون الخضوع لأوامر النظام والفنانين الشعبيين بغرض التشنيع بسمعة الإسلاميين في إطار حرب نفسية منظمة بدقة.

يقول "اندرو" وهو رجل طويل القامة وله أنف أفنى وملامح وجه حساسة: «منذ سنة 1987 حين التحقت بالشرطة وحتى وصولي إلى هذا البلد قمت بكل شيء: القتل والتعذيب. لو قُطعت رقبة شخص أمامي الآن لقلت بأن هذا الأمر عادي، عادي! لقد شاهدت التعذيب ومارسته. أول مرة شاهدت فيها التعذيب كانت سنة 1992 عندما ألقينا القبض على ناشط من الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أخذه رجال الأمن العسكري منا وقالوا لي: "بإمكانك أن تأتي وتشاهد إن كنت تستطيع تحمّل المنظر."»

«خلعوا ثيابه وعصبوا عينيه، ثم أغلقوا على خصيتيه درجاً بكل قوة ووضعوا خرقة مبللة بمحلول جافيل في فمه حتى تقيأ، وبعد ذلك اقتادوه إلى مكان مجهول.»



نينجا يفتخر بضحيته، الجزائر، 1998.

وكان "روبرت" شاهداً على التعذيب في السنة الماضية في شاطوناف، مقر الشرطة ذي السمعة الشائنة: «أخذنا المسجون إلى الثكنة وأنزلناه عبر فتحة باب أفقي إلى سرداب. كان يوجد به حوالي 15 سجيناً في غرفة التعذيب، وكانوا كلهم يحملون عصابات على أعينهم.»

ل اسم مستعار لسر هويته.

كان هناك رجل يعدّب الموقوفين بنافثة النار وبالكلاب.»

«شاهدت ذلك بعيني. كان الرجل الذي أحضرناه مربوطا إلى سلّم ولما رفض الإجابة عن الأسئلة - الإدلاء بأسماء - دفع الشرطي السلّم فسقط المعدّب على وجهه. وبعد ذلك استعملوا قارورة مكسورة، أجلسوه عليها. ثم أحالوه إلى آلة لتمديد أجساد العباد.» وصف "روبرت" نسخة حديثة للمخلعة وهي أداة تعذيب قديمة يُمطّ عليها الجسم. «أخضعوه أيضا للتعذيب بالكهرباء وهو مبلل بالماء لمضاعفة حدّة الألم.»

ينفي النظام الجزائري استعمال التعذيب لكن منظمة العفو الدولية^م ومنظمة مرصد حقوق الإنسان الدولي^ن والمؤسسة الطبية لرعاية ضحايا التعذيب^ه كلهم يصرحون بأن التعذيب ممارسة نظامية، ولهم حالات كثيرة ضمن ملفات تبين بالتفصيل وقوع التعذيب.

لكن استعمال المجازر كسياسة للدولة هو اتهام أقل اثباتا (من التعذيب) ضد النظام. ويتذكر "روبرت" أيضا دوره في مجزرتين أدتا إلى عدد أكبر من الضحايا. وقعت المجزرة الأولى بعين الدفلة في جبال غرب الجزائر العاصمة سنة 1994: «قيل لنا أنّ جماعة إسلامية تنشط في الجبال. لكن لم يكن هناك إلاّ سكان عاديون يقضون حياة عادية وبسيطة، وكانوا فقراء جدا. بدأ إطلاق النار من رشاش كلاشنكوف على القرية ولكن لم يكن هناك أيّ رد لإطلاق النار. وعندما صدر أمر إيقاف النار دخلنا القرية فلم نعثر إلاّ على جثث النساء والأطفال وهم أموات.»

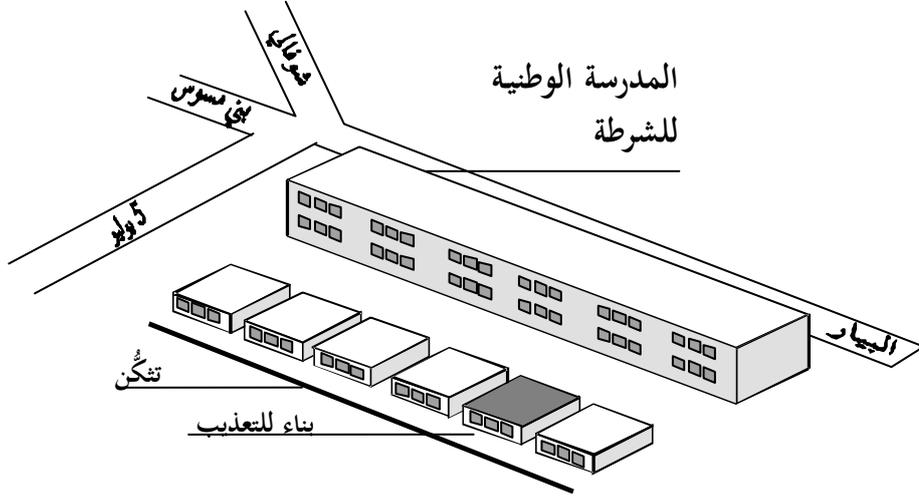
أما المجزرة الثانية التي شارك فيها "روبرت" فقد وقعت في منطقة الأربعاء، في ضاحية العاصمة، في نهاية 1995.

«طوّقنا المنزل المستهدف ولكن قيل لنا بواسطة جهاز توكي ووكي [الإرسال والاستقبال] الراديويّ: "لا تدخلوا المنزل حتى يحضر أعضاء الأمن العسكري!" انتظرناهم حتى وصلوا. كانوا ينتمون إلى فرقة النينجا مثلنا لكنهم كانوا يرتدون بدلة الإسلاميين: لحى مصطنعة وسراويل فضفاضة. تكلموا مع ضابطنا المدعو شاي. أخبره رجال الأمن العسكري بأنّ مهمتنا تطويق المكان والانتظار.»

^م Amnesty International.

^ن Human Rights Watch.

^ه Medical Foundation for the Care of Victims of Torture.



إعادة تمثيل مركز التعذيب في المدرسة الوطنية للشرطة بشاطوناف

«لم نسمع أيّ صوت، وبعد ساعتين خرج رجال الأمن العسكري. سألنا "ماذا حدث؟" أجابوا: "لا شيء!" ثم مسحوا أيديهم.»

«كانت سيارتنا من نوع جيب نيسان هي الأولى التي وصلت إلى عين المكان. ولما رأينا ما رأينا لم نصدّق: نساء وأطفال مذبحون. إنه مشهد مرعب! كان عدد الضحايا كبيرا بحيث لم نستطع إحصاءهم. رأيت رقابا مقطوعة ورؤوسا مفصولة عن جثتها في كل منزل. دُبح الجميع. ليس هناك أدنى شك لديّ بأنّ الذين فعلوا ذلك هم رجال الأمن العسكري.»

لماذا قاموا بهذا العمل؟ «على الإنسان أن يطيع الأوامر أو يموت. لو غادر أيّ شخص صفوفهم فإنهم سينتقمون من عائلته. ويسحب من الشخص جوازه للسفر عندما يلتحق بالشرطة.»

جزء من عمل "أندرو" كان يتعلق بالتجسس على الصحفيين الجزائريين والتأكد من عدم قيامهم بانتقاد النظام. حسب "أندرو" فإنّ الصحفيين الذين لم يلتزموا خط النظام يُغتالون ثم يُلقى اللوم على الإسلاميين.

قال "أندرو": «كان لي ابن عم يدعى محمد صالح بن عاشور يشتغل في وكالة الأنباء الجزائرية كصحافي. وأثناء وجوده في تونس قال كلاماً انتقد فيه النظام. كنت أتتبع ملفه وسجلت ملاحظته في ملفه RBK. كل التقارير المتعلقة بالصحافيين توضع في ملفه RBK. لا أعرف ماذا تعني هذه اللفظة الأوثلية ولكننا كنا نرسل بهذه الملفات إلى المسؤول، قائد فرقة الشرطة جللول عبود. ثم كانت هذه الملفات ترسل إلى وزارة الداخلية.»

وحسب لجنة حماية الصحافيين، التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة، فإنه بتاريخ 27 أكتوبر 1994 «أطلق الرصاص على بن عاشور فقتل في بوفاريك جنوب الجزائر العاصمة عندما كان عائداً من عمله. لم تتبنّ أية جهة مسؤولية اغتياله، لكن يشتبه أن يكون هذا من عمل مناضلين إسلاميين مسلّحين.» لكن "أندرو" يقول: «أنا أعرف من قتله. إنهم كانوا رفقائي.»

6. معذبو الأرض

أدى الانقلاب العسكري الذي حدث في يناير 1992 وما تبعه من قمع واسع النطاق إلى تروح دفعات من الجزائريين إلى الخارج طلباً للّجوء السياسي. ولسوء حظ بعض الذين قرّوا إلى العالم العربي وإلى فرنسا، فإنهم لم يُمنحوا اللجوء وإنما مزيداً من القمع والتعذيب.

وقد فرّ الآلاف من الجزائريين إلى ليبيا وعاشوا في أمان حتى سنة 1994، ولكن حينما أقام النظام العسكري علاقات أمنية وطيدة مع نظام القذافي في سنة 1995 تدهور الوضع كلياً. فالمئات من الجزائريين أوقفوا واعتقلوا أو سُلموا قسراً إلى الجزائر ليلقوا مصير التعذيب أو القتل. أولئك الذين احتجزوا تمّ خطفهم بالقوة في البداية ثم نُقلوا معصوبي الأعين إلى أماكن مجهولة في طرابلس وفي الأخير وُزّعوا على معسكرات اعتقال مختلفة كعين زهرة، والسّاحة الخضراء وبوسليم وحوزة العنب وحي الفلاح وسجن تجورة.³ كان هناك 300 سجين جزائري في عين الزهرة وحوالي 200 في بوسليم. وعُذب الكثير من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ عذاباً وحشياً طوال شهور عديدة وغالبا ما كان ذلك ليلاً. ولا يعرف الكثير عن مصير أولئك الذين سُلموا إلى النظام العسكري. في سنة 1998 نشرت منظمة الهجرة الدولية بيانا ذكرت فيه أنّ نظام القذافي سلّم مجموعة جديدة من أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى جنرالات الجزائر، بما في ذلك الدكتور عبد

³ Fraternité Algérienne en France, *Vérités sur les conditions de détention des Algériens dans les prisons de Khadafi*, 6 Mai 1997.

القادر ميموني، وكذا سعيد بن عبد العزيز، عبد القادر بوعرار، بوزيد واسعة، الطيب بوغوفة، عبد الجبار ولد الحاج، سليمان جليخ، إبراهيم شابي، يوسف بويرمة، إبراهيم بن حدو، خالد حواس، حبيب عزوز، الطيب بن عودة، محمد عروج ورايح أوناش. كل هؤلاء اعتقلوا بصورة غير قانونية وأُخضعوا إلى معاملة وحشية ومهينة من طرف النظام الليبي منذ سنة 1995 أو 1996. ^{٤٦} وحسب ما نقلته منظمة الهجرة الدولية، فإن الغالبية من هؤلاء نُقلوا إلى السجن العسكري بورقلة وسجن عسكري آخر بالجزائر العاصمة حيث تعرّضوا إلى تعذيب وحشي. إنهم ما زالوا مُحْتَجِزِينَ من طرف الجنرالات إلى يومنا هذا.

سوريا هي حالة مأساوية أخرى في هذا الشأن. فقد فرّ الآلاف من الجزائريين إلى هذا البلد بعد الانقلاب العسكري لأنّ تأشيرة الدخول لهذا البلد غير مطلوبة فيما يخصّ كافة العرب. ورغم المراقبة الشديدة من طرف المخابرات السورية فإنّ اللاجئيين الجزائريين عاشوا في مأمّن حتى سنة 1997. ثمّ تدهورت الأوضاع بصورة مأساوية بعد لقاء الجنرال زروال مع حافظ الأسد في سوريا نفس السنة، وبدأت حملة اعتقالات وتعذيب وتسليم إلى الجزائر بناءً على قوائم مُزوّدة من طرف جنرالات الجزائر. في سنة 1998 قدّرت منظمة مرصد الجزائر (Algeria-Watch) عدد اللاجئيين الذين سلّمتهم سوريا إلى الجزائر آنذاك بحوالي 60.

وفي تقريرها السنوي لـ1998، ذكرت نفس المنظمة أنّ أحد اللاجئيين الجزائريين قال: «أنا فارّ منذ خمس سنوات وقطعتُ عدة بلدان للبحث عن مأوىٍّ أحس فيه بالأمن. كنت في تونس، وليبيا، واليمن، والسودان، وتركيا والآن أنا في سوريا. إنهم يُلاحقوننا ويرموننا في السجون، بعد أن يسحبوا أوراقنا وزيادة على ذلك فهم يطردوننا إلى بلد ثالث أو يرجعوننا مباشرة إلى الجزائر. أتمنى الآن أن يقبل بلد غربي طلبي للّجوء.» تلقي الشهاداتان 1.6 و2.6 بعض الضوء على محنة الجزائريين في هذا البلد الشقيق.

ومن بين البلدان الغربية، كان لفرنسا سجلاً أسود وحقير في معاملتها لأعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأنصارها. فإلى جانب قضية فولمبيري (Folembray) المخزية والمضايقات التي فُرِضت على الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأنصارها، والتي ما زالت تُسجّل إلى يومنا هذا، فإنّ فرنسا هي البلد الغربي الوحيد الذي سجّلت فيه شهادات عن تعذيب أنصار الجبهة

^{٤٦} Hijra International, *Les Autorités libyennes livrent des opposants algériens au régime militaire en Algérie*, 11 novembre 1998.

الإسلامية للإنقاذ. ونظراً لادّعاءات فرنسا بالتزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنّه من الصّعب الاعتقاد أنّ التعذيب يمارس في فرنسا. ولكن الحقيقة تبيّن أنه يمارس هناك. تنشر منظمة العفو الدولية تقارير بانتظام عن حوادث لإطلاق النار والقتل والتعذيب من طرف ضباط حفظ القانون وكذا سوء المعاملة من طرف ضباط السجون.^أ تعدّ مجموعة شهادات التعذيب المعروضة أسفله (3.6-6.6) اتّهاماً للدولة الفرنسية بالاشتراك في الجريمة مع جنرالات الجزائر، وهي تؤكّد اتّهامات قدّمتها الحركة الجزائرية للضباط الأحرار وضحايا تعذيب آخرون في فرنسا مفادها أنّ ضباطاً في المخابرات العسكرية الجزائرية - بما في ذلك أحياناً الجنرال إسماعيل لعماري شخصياً - يحضرون دورات تعذيب يشرف عليها ضباط فرنسيون.^ب

1.6. الأستاذ أبو أسامة

المصدر: منظمة المهجرة الدولية، التعذيب في السجون السورية، تقرير يناير 2002

معدرة لن أعطيكم اسمي الحقيقي كاملاً، مخافة أن يؤذى زملاء وإخوان لي لازلوا متواجدين بالجزائر وسوريا، علماً أنهم أناس «عاديون»، لكنني أفضل أن أسمى «أبو أسامة». أنا من إحدى ولايات الأوراس بالشرق الجزائري، متزوج وأب لعشرة أطفال، مهنتي إمام مسجد وأستاذ التعليم الثانوي لمادتي اللغة العربية والتربية الإسلامية، كما كنت عضو اللجنة الوطنية للدعوة والإرشاد للجهة الإسلامية للإنقاذ، التي كان يرأسها شيخنا يخلّف شرطي، رحمه الله، الذي قُتل في المجزرة التي دبرتها الطغمة الباغية بسجن سركاجي بالعاصمة الجزائرية. كما كنت عضواً مؤسساً لرابطة الأئمة الجزائريين، التي كان أمينها العام الأخ الإمام جمال عكسة رحمه الله الذي قُتل هو أيضاً في أحد السجون الجزائرية - أظنه السجن العسكري بالبليدة - بعد أن قضى أكثر من سنة في فيافي معتقلات رقان وعين أمقل في الصحراء الجزائرية الكبرى.

لما بدأت المداهمات العشوائية والاختطافات من طرف النظام العسكري بعد انقلاب يناير 1992، كنت حينها قد غيرت مسكني منذ أسابيع. فلما داهم بيتي رجال من الدرك الوطني والمخابرات ليلاً قصد اعتقالني وجدوا البيت فارغاً. طبعاً لم يكن لهم الوقت الكافي

^أ Amnesty International, France, *Executive Force: A Summary of Amnesty International's Concerns about Shootings and Ill-Treatment*, April 1998.

^ب راجع موقع www.anp.org

للبحث عني تلك الليلة. وما دمت إماما ومعروفاً في مدينتي، فقد تكون لهؤلاء المجرمين يوم الغد فرصة للقضاء عليّ، مثل ما طلب منهم ذلك أسيادهم. وكما علمت يوماً بعدها، فقد كانت لهم قائمة بما 18 رجلاً من الإسلاميين قصد تصفيتهم في تلك الليلة مهما كانت الظروف.

وفعلاً نفذوا عملهم الجبان والمخزي في 8 من نشطي وإطارات الجبهة الإسلامية وأقاربهم، وهم الإخوة عمر شافعة، رئيس بلدية نقاوس الإسلامية، وعمار بن رحلة، إمام المسجد المركزي بمدينة نقاوس، ورايح موني، نائب رئيس بلدية نقاوس الإسلامية، وشقيقه بلقاسم موني وريع جنان، تقني بمصنع الجلود بنقاوس، وبورحلة ساكري وعمار (نسيت اسمه العائلي) ونور الدين ساكري، رحمهم الله جميعاً.

أما البقية الباقية، أي العشرة الآخرون، فمنهم من قُتل بعد ذلك مباشرة ومنهم من اختفى (إما صعد إلى الجبل أو انتقل إلى جهة أخرى). ومن الذين قُتلوا مباشرة بعد أيام، الأخوان عيسى لغبش، أستاذ في اللغة الإنكليزية، والأخ الشريف بن عنتر، أستاذ الرياضيات، المعروف بـ«الموسوعة» لأنه مثقف جامع، أي يتقن بتفوق نادر كل فنون المعرفة تقريباً، إضافة إلى تخصصه في الرياضيات، فهو من أذكى من عرفتُ سياسياً، متمكن في العلوم الإسلامية يحفظ القرآن على عدة قراءات، ويحفظ الكثير من الأحاديث الشريفة وكذا الشعر العربي الخ.

لقد أجبرني والدي على مغادرة منزلي خوفاً عليّ، وإلا كان مصيري الموت المحتوم. فقررت أن أسافر إلى ولاية تيزي وزو أين يقطن عمي ثم أفكر هناك بحدوء في حل معين بعد الاتصال بمن أعرف من إخواني. وفي اليوم الموالي من وجودي بأرض القبائل، حاصرتني المخابرات في مستوصف بلدية تيقزيرت. كنت حينها مرافقاً لأحد أطفالتي، واعتُقلت داخل المستوصف أمام الناس وأُخرجت مكبل اليدين حيث أودعتُ السجن لمدة ثلاثة أيام في مكان لا أعرفه بولاية تيزي وزو. وبعد تدخّل أحد زملاء الدراسة في المنطقة كان رئيساً لإحدى الدوائر، سُمح لي بالمغادرة لأعود إلى بيتي وقررت يومها مغادرة التراب الوطني إلى ليبيا عن طريق الصحراء الكبرى.

مكثتُ بليبيا سنة ونصف ثم غادرتها لأنّ الجو كان مكهرباً نوعاً ما، وفي طرابلس التقيتُ مجموعة من الإخوة الذين كانت الصحافة قد نقلت أيامها بيان منظمة هجرة الدولية الموقرة عن تسليم السلطات الليبية للنظام الطغموي الحاكم في الجزائر مجموعة منهم.

فقررتُ بعدها أن أذهب إلى سوريا، مروراً بالسودان. لاحظت في الخرطوم أنّ العلاقة متوترة نوعاً ما بين النظام العسكري هناك والحركة الإسلامية بزعامة الشيخ الترابي. سجنْتُ بالسودان مدة 45 يوماً ظلماً وعدواناً، فقررتُ بعدها الخروج في أقرب الآجال، وفعلاً يسّر الله لي الوصول إلى دمشق فمكثتُ بها عدة سنوات، في انتظار أن يلتحق بي أطفالي الذين سُحبت منهم جوازات سفرهم في الجزائر. فاضطرت أن أشتري لهم في العاصمة الجزائرية عن طريق أحد الوسطاء جوازات سفر بأسماء مزورة.

ولما تقدمتُ بطلب اللجوء في فرع المحافظة السامية للاجئين بسورية وكان انتظاري قد دام سنتين، أصبحت مكشوفاً بالنسبة للنظام الباغي في الجزائر. وقد عرفت السلطات السورية أيضاً أنني معارض إسلامي. فكان دوري أن أدخل "دار يوسف" حيث اعتقلتني المخابرات السورية وأدخلوني الطابق السفلي لمبنى المخابرات المعروف بفرع فلسطين للمخابرات، ثم أودعوني الطابق الأرضي الثالث، فوجدت نفسي في قاعة موحشة من كثرة ما فيها من خلق الله. كان حجم القاعات بهذا الطابق 4 متر × 4 متر أو 5 متر × 5 متر، أي تقريباً 20 إلى 25 متر مربع.

كنت الجزائري الوحيد في هذه القاعة مع عدد كبير من الإخوة. عند دخولي الزنزانة بلباس فاخر سكت الجميع ظانين كما هو طبيعي أنني جاسوس، ولم أجد مكاناً للاستلقاء مع شدة التعب، فتحرّك أحد السجناء، ودعاني للجلوس بجواره، فجلست القرفصاء. كانوا يظنون أنني سوريّ، لأنّ ملامحي تشبه إلى حد بعيد ملامح أهل الشام، وما يدريك لعلّ جدي الأول جاء من هناك، لأنّ كتب التاريخ تقول أنّ أمازيغ أو بربر الجزائر قدموا من المشرق وخاصة من اليمن وفلسطين.

[...] كانت حالة أغلب السجناء متعبة جداً، وكأنهم قدموا من القرون الوسطى أو قل كحالة أهل الكهف، أثوابهم رثة، رائحتهم لا تطاق، لحاهم وشعورهم طويلة، منهم من لا يملك إلا لحافاً لستر عورته، وما أن ذهب الحارس وأغلق الباب حتى عاد العديد منهم يتمتم كلاماً مبهماً، ومنهم من كان يسبّح أو يتلو قرآناً بصوت خفي. كنت أظن أنني في حلم. مكثتُ بهذا السجن ثلاثة أسابيع لا يعلم مداها إلا الواحد الديان، وأُخرجتُ منه بعد أن تَوَسَّط زملاء لي بمبلغ كبير من المال.

نزلاء السجن أغلبهم سوريون وفلسطينيون، كلهم إسلاميون مثلي وآخرون لم أتعرف عليهم. المعيشة في الزنزانة عذاب كبير خاصة أن تسجن في بلد لا يعلم أهلك فيه عنك شيء، النوم داخل الزنزانة يتم بالتداول بين المعتقلين لضيق المكان.

المعيشة داخل الزنزانة عذاب بحيث لا يسمح لك الخروج لدورة المياه إلا في أوقات معلومة. الأكل هناك خبز بال وحساء لوحده («الماء والزغاريد» كما يقال عندنا في الجزائر). وكنت أنا محظوظا نوعا ما لأنّ أحد الحراس طلب مني إن أردت أن يشتري لي أيّ شيء من السوق فما عليّ إلا أن أدفع له عمولة مقابل ذلك. وأغلب الحراس يعملون هكذا مقابل البقشيش. إذ لم يكن معك دراهم، يطلب منك أن تعطيه اسم شخص من معارفك في المدينة ليبتزّه ماديا طبعاً، ويحضر لك ما تطلبه من أكل أو لباس أو دواء فقط. فإن كنت لا تعرف أحداً في المدينة من الذين لهم دراهم، فإنك ستبقى تنتظر فرج الله. وهذه المعاملة يخصّ بها الحراس بصفة عامة السجناء العرب من غير السوريين والفلسطينيين، كما يبدو لي ذلك، والله أعلم.

ومن الجزائريين الذين مروا بهذا السجن، أي مركز فلسطين للمخابرات بالمزّة (دمشق) أذكر الأخ رابح قبي وشقيقه من مدينة بوسعادة. يبلغ الأخ رابح قبي من العمر 48 سنة، له عشرة أطفال، أطلق سراحه سنة 1999، وهو متواجد حالياً فيما أعلم بأستراليا.

وأذكر الأخ العوادي مصباح (35 سنة) وزوجته سميرة (30 سنة). أوقفوا في مطار دمشق الدولي وأودعا السجن. كان هو متواجداً بفرع المخابرات المسمى «المهاجرين»، بالطابق السفلي الثالث لا يراه أحد، وزوجته سميرة أنجبت طفلاً داخل معتقل النساء المسمى «دومة للنساء». مكثوا في الاعتقال مدة عامين ولم يفرج عنهما، إلا مقابل أموال قُدّمت للسلطات الأمنية.

وهناك من أطلق سراحه بعد أن عومل معاملة سيئة للغاية مثل الأخ قدور سدرّة، وهو متزوج وأب لخمسّة أطفال، أظن أنه طالب اللجوء في إحدى الدول الإسكندنافية، النرويج فيما قيل لي، والأخ محمد زرقين، سُجن مدة 7 سنوات، أظن أنه طالب لجوء في أمريكا بولاية تكساس.

وهناك من سلّموا للجزائر ومنهم الأخ محمد أرزقي والأخ أبو عروة محمد، وهو متزوج وأب لثلاث أطفال.

2.6. الأستاذ محمد علي

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، التعذيب في السجون السورية، تقرير يناير 2002

كان هدف زيارتي للشقيقة سوريا من أجل إنهاء أطروحة رسالة الدكتوراه في نهاية 1993، وفي الأشهر الأولى بعد وصولي إلى دمشق، كانت حياتي طبيعية للغاية، مع صعوبة نوعاً ما

بالنسبة لرجل مثلي فارق الأهل والولد، والوضع في الجزائر على شفى بركان ثائر، انتظر من يوم لآخر بصبر واحتساب ما آل إليه وضع بلادي وشعبي على أيدي حثالة من البشر تنكروا لمبادئ وثوابت أمتنا الإسلامية.

ومع مرور الأيام وانغماسي في بطون الكتب بالبحث والدراسة قصد إنهاء رسالتي في أسرع وقت ممكن، وبصراحة فيني أكون جاحدا إذا قلت أنني لم أستفد، بل وجدت ضالتي في مكتبة الأسد الضخمة والثرية المتنوعة.

[...] معلوم أن الحياة في سوريا بالنسبة لأيّ شخص يحمل قضية وقناعات معينة هي، مع كل أسف، كباقي الدول العربية حيث يضايق المواطن الذي لا يسير وفق التيار الذي يحكم البلاد، وحتى النقد الاجتماعي لا يحق الخوض فيه لأبناء الوطن عموما، فما بالك بعاير سبيل مثلي. والأمر معروف في العالم العربي عموما ومصر وسوريا خصوصا. [...] إنّ من يطالب بتصليح أو تغيير الوضعية في أمر ما يتهم بالتآمر على أمن الدولة، وتلصق به تهمة «الإخوان المسلمين».

السجون السورية غير إنسانية بالمرّة، جحيم لا أراكم الله. لا أنتمي إلى أية عائلة سياسية، غير أنّ قناعاتي الإسلامية وكتاباتي معروفة للعام والخاص. [...] سجنْتُ بمركز للمخابرات السورية مدة تزيد عن تسعة أشهر دون أيّ جرم اقترفته ولم توجه إلي أية تهمة. لم يرحموا سني ولا مقامي ومركزي الاجتماعي. مكثْتُ في زنزانة مع مجموعة من خلق الله - أقصد البشر - والقمل معشش فينا مدة إقامتنا هناك. [...] معذرة فما أن أذكر المشهد الرهيب للقمل الذي يرتع في أجسامنا المجروحة والدامية حتى أعاف نفسي وأصاب بالدوران.

[...] أذكر بعض أسماء المعتقلين معي في دمشق، خاصة الجزائريين منهم. مساكين ... جلهم أناس ذوو مستويات اجتماعية محترمة، أذكر منهم شاب طبيب أسنان من الثنية بولاية بومرداس لا أذكر اسمه. وآخر اسمه عبد الحق من ولاية بجاية (المنطقة البربرية والعاصمة الإسلامية المعروفة في تاريخ شمال إفريقيا)، مهندس في الإعلام الآلي، يشتغل في فرنسا. كان قمة في الأخلاق وقمة في العلم الأصيل والعلم المعاصر، شعلة سياسيا وثقافيا، كان بحق نموذج الشاب القدوة. ضُرب ضربا مبرحا هو ومجموعات أخرى، ومكث عدة أشهر معنا سنة 1997، ثم سُلم للنظام الجزائري، وأظن أنه أطلق سراحه بعد اعتقاله مدة أربعة أشهر أخرى في الجزائر لأنّ وسائل الإعلام أثارَت قضيته مع مجموعة من الشباب الذين سُلموا معه للجزائر.

بعد إخراجهم من هناك أمضى المعتقلون عدة أسابيع في مراكز العبور مثل مركز اليرموك، قرب مطار دمشق. والحياة هناك لا تطاق أيضا، إضافة إلى سوء المعاملة. وكان على السجناء أن يدفعوا ثمن أكلهم، وبعضهم كان مرغماً على دفع ثمن تذكرته فمن أين لهم ذلك.

وحالة الانتظار في مراكز العبور في الدول العربية معروفة، وقد ذكر لي أحد الإخوة أنه عايش في السعودية، في مركز عبورها، قبل أن يُحوّل إلى الجزائر الأمرين، هو وزوجته وأطفاله. وقد شاهد بعينه امرأة مسلمة تلد في مركز العبور بجدّة، دون أن تُسعف إلى أقرب المستشفيات، نعم هذا يجري أيضا في أرض الحرمين الشريفين.

[...] كما أذكر أنه كان معنا شاعر سوري كبير في معتقل «المزة»، أصيب بأمراض متعددة، فقد بصره تقريبا وتغيرت ملامح خلقته، كما أنّ هناك العديد من الشباب الذين فقدوا عقولهم. إنّها مأساة حقيقية، لا يعقل أن يقوم بها إنسان تجاه أخيه الإنسان، في بلد عربي وإسلامي.

[...] أما فيما يخص علاقتي بالمحيط، أي خارج السجن، فقد كان بعض الإخوة جزاهم الله كل خير، قد اجتهدوا للاتصال بي، وحاولوا الاتصال ببعض الوجهاء في العالم العربي والإسلامي قصد إطلاق سراحه، خاصة في الفترة التي زار فيها الرئيس الجزائري المخلوع زروال سورية.

[...] طبعاً، أنا اعتبر نفسي محظوظاً نوعاً ما، فلم يلحقني ما لحق باقي الإخوة من ضرب و«تهراس»، وحتى الاستنطاق كان عبارة عن أسئلة أكاديمية قصد تحليلها في «مخابره»، منها مثلاً: «ما رأيك في الأحداث في الجزائر؟ من وراءها؟ ما دور الأحزاب في الأزمة الجزائرية؟ وما هو دورك في الأحداث؟ وما هي توقعاتك؟ الخ.»

أخيراً، أشير إلى أنّ محفوظ نحناح - حسب علمي - هو الشخص الوحيد من زعماء الأحزاب الجزائرية الذي زار سوريا قصد تسليمي وبعض الإخوة للجزائر، فيما أُخبرت به. فقد علمت أنه جاء لسوريا في «مهمة»، وأعطى المخابرات السورية نظرات أخرى وتحليلات مغايرة عن الوضع الأمني والسياسي في الجزائر. وبالنسبة إلى هذا الرجل - حتى وإن كان حزبه يحمل شعاراً إسلامياً - فهو معروف بعلاقاته مع المخابرات الجزائرية، وعلاقته مع «بوفراش» رجل الأعمال المخبراتي. لا أبوح بسر إن قلت بأن أمر هذا الشخص معروف في الشارع الجزائري عموماً وسكان عين طاية وبرج الكيفان بالعاصمة خصوصاً، قبل الانقلاب وأظن ذلك حتى قبل التعددية... والله أعلم.

3.6. عبد القادر معمري

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، سويسرا.

اسمي جميلة معمري. أنا أخت السيد عبد القادر معمري، المولود في 15 سبتمبر 1970 صاحب الجنسية المزدوجة والمقيم في فرنسا. أُلقي عليه القبض يوم 27 سبتمبر 1995. أخي معتقل بسجن فران (Fresnes) بعد أن أقام بدار الاعتقال بفلوري مروجيس (Fleury Merogis). أودّ أن أشهد بالوقائع التالية.

إنّ أخي المعتقل قد ذاق جميع ألوان التعذيب: الحرمان من النوم والأكل، والضرب والجرح، استعمال العصيّ ذات الإفراغ الكهربائي، تفجير طبله أذنيه بسكين، ضغوط نفسية، التهديد بالقتل بتصويب أسلحتهم نحوه، اقتراح مبلغ مالي مقابل اعترافات كاذبة، التلفظ بأقوال ذات طابع عنصري وتحذيفي، القذف بجميع أشكاله. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم وضعه في زنزانة بجانب أمه وأهله حتى يسمع صراخهم وهم بدورهم يسمعون صراخه كوسيلة ضغط نفسي.

إنّ أمي البالغة من العمر خمساً وخمسون سنة والمريضة جدا هي الأخرى تعرضت لاستنطاق غير قانوني، وقضت في محلات الشرطة القضائية أكثر من ثلاثة أيام. لقد تم سبّها خلال فترة الحراسة النظرية، ودفعتها وإهانتها من طرف رجال الشرطة القضائية. هذا الأمر - وتحت تأثير الصدمة - تسبب لها في أزمة ربو حادة لا زالت تعاني منها حتى الآن. وعند انتهاء الاستنطاق تم إجبارها من طرف الشرطة على إمضاء المحضر رغم أنّها تجهل القراءة. وهي تعيش اليوم انخيارا دائما وتعرض لضغوط نفسية وتهديدات بالموت (مكالمات مجهولة متواترة).

أما بالنسبة إليّ، فأنا أعيش مع أبنائي تحت التهديد بالموت والاستفزاز بجميع أشكاله. ولقد تم مؤخرًا منعي من زيارة أخي بدون أيّ مبرر.

وأخيرا يجب أن أذكر بأن أخي تم حبسه وأوسع ضربا من قبل عشرة حراس بسجن فلوري ميروجيس (Fleury-Merogis) قبل أن يتم نقله إلى سجن فران (Fresnes).

وأثناء اعتقال أخي عبد القادر، تعرّض أخ آخر لي، وهو معوق بنسبة ثمانين في المائة (80%)، إلى متابعة غير قانونية (من غير أية مذكرة باسمه) وإلى حراسة نظرية دامت يومين كاملين، من غير علاج، رغم أن عدم تناول الدواء بالنسبة إليه أمر خطير، بل انتحاري، حتى ولو لبعض الساعات. الشرطة القضائية علمت بوضعيته الخطيرة فقصدت

حرمانه من أدنى علاج برغم عرضه لبطاقة معاق (Cotoner). وهذا يناقض بشكل مطلق القانون الذي يحمي المعوقين ويُعتبر شكلا من التعذيب الوحشي، بالإضافة إلى أنها تشكل سابقة صارخة لعدم نجدة شخص في حالة خطيرة.

ومن جزاء كل هذا وكنتيجة فورية للحراسة النظرية، فإن وضعيته تدهورت حيث تطلبت حالته شهورا من المتابعة الطبية حتى يبرأ نسبيا. ومن الواضح أن عواقب يومي التعذيب على صحة أخي كانت مؤذية وأن آثار تلك الوحشية لا زالت باقية. كما أنني أحرص على التأكيد أن ملف أخي المعوق تم إتلافه عمداً، إلا بصماته فرما قد يُحتفظ بها.

4.6. عبد القادر بوحجار

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، سويسرا.

اسمي نادية بوحجار. أنا أخت عبد القادر بوحجار المولود في 10 فبراير 1967 صاحب الجنسية المزدوجة والمقيم في فرنسا. أُلقي عليه القبض يوم 27 سبتمبر 1995. يجب أن أقول على الفور بأن أخي، عبد القادر بوحجار المعتقل بسجن فلوري ميروجيس (Fleury Merogis) منذ شهر أكتوبر 1995، أطلعني عن الفظائع المتعلقة بالتعذيب المعنوي، النفسي والجسماني الذي تعرض له خلال فترة اعتقاله الاحتياطي في محلات الشرطة القضائية بمريوس برلي (Marius Berliet) بمدينة ليون (Lyon). هذه الفظائع يمكن أن أوجزها فيما يلي:

1. التعذيب بالعصي ذات الإفراغ الكهربائي.
2. الضرب تحت المعدة وعلى الرأس مما تسبب في آلام وجروح واضحة. عاين قضاة التحقيق آثار التعذيب لكنهم وبكل بساطة تجاهلوا شكاوى الضحية.
3. الحرمان من النوم خلال كل فترة الحراسة النظرية التي دامت أربعة أيام كضغط نفسي.
4. القذف والتقول بألفاظ عنصرية من قبل جميع رجال الشرطة.
5. إجباره من قبل رجال الشرطة على المشي على مصحف القرآن، التهديد بالتعذيب في حالة عدم قيامه بذلك، الأمر الذي يشكل مسا خطيرا بحرية العقيدة والتعبد.

6. قيام جلاوزة التعذيب بتصويب أسلحتهم نحوه مرات عديدة مضاعفين بذلك التهديدات بالموت. أحد رجال الشرطة قال له صراحة: «سيكون لنا شأن معك بعد السجن، أنت رجل ميت.»

7. محاولة رجال الدرك الذين كُلفوا بنقله إلى دار العدالة بتر أصابعه وذلك بإغلاق باب مصفح بقوة على يديه المقيدتين.

أما فيما يتعلق بي، فقد تعرضتُ شخصياً إلى اعتقال غير قانوني من غير أيّ مذكرة باسمي. تم إطلاق سراحي بعد حراسة نظرية دامت يوماً كاملاً، ومنذ ذلك الحين وأنا أعيش تحت رعب التهديد. فعلاً فمنذ اعتقال أخي وأنا أتلقى مكالمات مجهولة أهدد خلالها أنا وعائلي بالموت.

هذا إذن ما يحصل في فرنسا بلد حقوق الإنسان في فجر الألفية الثالثة.

5.6. ناصر الدين سليمان

المصدر: منظمة الهجرة الدولية، سويسرا

أكتب هذه الشهادة باسم عائلة سليمان. لقد تم اقتحام بيتنا من طرف شرطة RAID^{تت} ومن الوحدة السادسة للـ DCPJ^{ثت} قبيل السادسة صباحاً. لقد كان عددهم عشرين شرطياً طوّقوا المنزل ليلقوا القبض على أخي ناصر الدين، المولود في 27 سبتمبر 1970 صاحب الجنسية الفرنسية والمقيم في فرنسا. ينبغي الإشارة أيضاً إلى وجود الصحافة المكتوبة، الأمر الذي يناقض سرية التحقيق.

كان رجال الشرطة مقتنعين وهددوا كافة العائلة بواسطة أسلحتهم. بعد ذلك اقتحموا جميع غرف البيت مع كسر الأبواب التي كانت مغلقة. كانوا يعرفون البيت جيداً وذلك لأنهم في عشية تلك الليلة (2 نوفمبر 1995 نحو الساعة العاشرة ليلاً) كانوا قد اعتقلوا أخانا الثاني، واسمه مجيد، في منطقة تبعد أقل من كيلومتر عن محل سكننا.

تم توقيفه في الشارع، لا ندري تحت أية ذريعة، تاركين سيارته مفتوحة على الرصيف، ثم تم اقتياده مقيّد اليدين إلى مركز شرطة مريوس برلي (Marius Berliet) ليتم استنطاقه.

تت RAID يعني Recherche, Assistance, Intervention & Dissuasion أي وحدة البحث، الإنقاذ، التدخل والردع.

ثت DCPJ يعني Direction Centrale de la Police Judiciaire أي المديرية المركزية للشرطة القضائية.

لقد قضى الليلة بمركز الشرطة حيث تم استجوابه لمدة ساعتين، وسُئِل عن مخطط البيت من بين أمور أخرى سئل عنها. ولقد أعطاهم مفاتيح غرفته حتى لا يكسروا الباب.

لما جاء رجال الشرطة إلى البيت في اليوم الموالي في حدود الساعة السادسة صباحاً، كانوا يعرفون جيداً أين توجد غرفة ناصر الدين، فقاموا بتفتيش جميع الغرف بما في ذلك غرفة مجيد. وقاموا بتهديد كل العائلة بواسطة أسلحتهم بما في ذلك الأطفال: أنيسة البالغة من العمر سنة واحدة، رشيدة البالغة من العمر عشر سنوات ونادية البالغة من العمر 18 سنة. ولقد تم سحب الجميع من أسرّتهم عن طريق وضع السلاح فوق الصدغ.

لا داعي للحديث عن الصدمة النفسية التي تعرّض لها الجميع وخصوصاً الأصغر سناً. تم حبس جميع الإناث من أفراد العائلة في واحدة من الغرف لتتم حراستهن من طرف شرطي كان يصوّب سلاحه نحوهم. لقد سمعنا رجال الشرطة يضربون ويشتمون إخواننا وخصوصاً ناصر الدين. كان رجال الشرطة يستنطقوننا قائلين لنا بأن ناصر الدين إرهابي وأنه سيُلقى قي السجن لمدة سنوات.

لقد تم قلب كل غرف البيت من غير استثناء رأساً على عقب. كما تم سحب الصغار من أسرّتهم مع ضربهم بعنف وتصويب السلاح نحوهم. قاموا بوضع السلاح على رأس نور الدين مع طرحه أرضاً. سمعهم نور الدين يقولون: «تزوّدوا فإنّ لديه ساعات جميلة.» لم يجدوا أيّ حرج في إقرار ذلك حيث أن نور الدين اكتشف فيما بعد نقصان بعض الأشياء ومن بينها ساعة، وخاتم، وسوار الخ.

تم اقتياد كل الرجال الذين كانوا يتواجدون في البيت بصفة غير قانونية إلى مركز الشرطة: والدي، نور الدين وعز الدين بالإضافة إلى مجيد في الليلة السالفة.

وفي الوقت الذي كان فيه بعض رجال الشرطة يفتشون البيت، كان آخرون يقومون بتفتيش الخارج، المرآب وكذلك الحاوية - قطر الشاحنة حيث كان جمال - الذي يشتغل مرصصاً - يضع أدواته. تم إفراغ جميع المحتوى، مما أتلّف الكثير من الأشياء. لقد تطلّب فرزها وترتيبها شهراً كاملاً.

كانت تتواجد في الساحة سيارات ملكاً لأخوي ناصر الدين؛ اثنان من بينهما (جمال ومحمد) لا يقطنان في بيت الوالد. فقاموا بخدش سيارة بيوجو (Peugeot) 405 (والتي كان قد تم إعادة طلائها ستة أشهر من قبل) من طرف رجال البوليس الذين لم يستثنوا أي جزء من هيكلها. كما تم خدش سيارة رينو (Renault) 19 - والتي هي ملك لعز الدين - بشكل مطلق ومدّهب بما في ذلك سقفها وواقيات الصدمات. أما سيارة محمد

فتعرّضت هي الأخرى لنفس المصير، وتم كسر بابها (برغم وجود المفاتيح) وزجاجها وتخريب داخلها، ودام التفتيش ثلاثة ساعات.

وبعدها تم اقتياد نور الدين وعز الدين إلى مركز الشرطة على الساعة السادسة والرّبع، مقيدي اليدين، في الوقت الذي كان من المفروض أن يذهبا إلى العمل. [٠٠٠]

أما فيما يتعلق بظروف اعتقال ناصر الدين وقت الحراسة النظرية، فنحن نعرف أنه تعرض لضرب شديد عدة مرات – الصورة التي أخذت له أثناء الحراسة النظرية توضح لك – كما تم حرمانه من النوم والأكل وتُركَ بدون ملابس، بعدما وضعوه على كرسي مقيد اليدين والرجلين وصبّوا عليه دلو مملوءاً بالماء ومادة أخرى لونها أزرق، وتعرّض للضرب رغم معاناته من مرض الربو وحمله لجهاز قلبي. وضغطوا كذلك عليه بتهديده بتفجير طبله أذنيه بالسكين. كما تعرّض لسوء المعاملة أثناء نقله من ليون إلى باريس: التهديد بالموت، الإهانة والقذف. كما قضى فترة من رحلة النقل ملقى على بطنه في المقعد الخلفي للسيارة تحت أقدام رجل الدرك الذين كلفوا بنقله. وهو لا يزال إلى الآن معتقلاً بسجن لاسانتي (La Santé) بباريس.

6.6. شهادة جماعية

المصدر: منظمة هجرة الدولية، سويسرا

نحن المعتقلون المسلمون بفرنسا تحت صفة «الإسلاميين»، نرى من اللازم كسر جدار الصمت وإحاطة الجميع علماً بالأخبار التالية، وذلك من أجل تنوير الرأي العام فيما يتعلق بالتجاوزات التي نعاني منها منذ مدة، وفي نفس الوقت لكي ندين بشدة:

1. الأساليب المكيافلية للشرطة القضائية المؤدية إلى فبركة دلائل اتهام، وفي بعض الحالات إلى إتلاف أدلة رفع اتهام.
2. التعذيب الجسدي (الضرب والجرح، الحرمان من النوم، الخ.) والنفسي الممارس من طرف رجال الشرطة القضائية أثناء الحراسة النظرية.
3. الطابع الوحشي والتجديفي لسلوك بعض رجال الشرطة القضائية الذين لم يترددوا في إجبار البعض منا على المشي على المصحف الكريم خلال فترة الحراسة النظرية.

4. الاستجواب غير القانوني لزوجات وأبناء وآباء الأغلبية منا وهذا بدون مذكرة باسمهم.
5. تواطؤ بعض الأطباء المسؤولين عن تقارير كاذبة عن الوضعية الصحية لبعض المتابعين والتي ترتبت عن تعذيبهم خلال الحراسة النظرية، وهذا برغم العلامات البادية عليهم (أحيانا علامات دائمة كثقب طبلي الأذن في إحدى الحالات).
6. الصمت المطلق لأغلبية وسائل الإعلام بكل أنواعها عن القمع الأعمى الذي سُلِّط على المسلمين بفرنسا (باستثناء بعض الأعلام الشريفة والتي نُحِّي فيها شجاعتها وحريتها واستقلاليتها).
7. النقل التلفزيوني المباشر لعمليات الاعتقال الذي يشكل خرقا لسرية التحقيق.

نُحْتَج بشدة ضد:

1. سياسة الأمر المفروض لقضاة التحقيق الذين يلجؤون إلى وسائل مكيفالية غير قانونية لنزع الاعترافات أو الإدانات (عيب في الشكل أو طريقة الحصول على الاعترافات، تنصت في المزار، استعمال البراغيث الإلكترونية أثناء نقلنا للتحقيق، الخ).
2. تواطؤ بعض المحامين المعيّنين من قبل الإدارة مع قضاة التحقيق لاتهم بعض المعتقلين.
3. الاعتقال الاحتياطي طويل الأمد وغير القانوني أحيانا [...].
4. جو الإرهاب الذي يستهدف عائلاتنا، أصدقاءنا وأقرباءنا (تتبع الخُطى، تنصت على المكالمات الهاتفية، استفزازات، الخ). هذا الجو مفروض من قبل الجهاز السياسي-القضائي ويتم تنفيذه من طرف أجهزة الشرطة بتشجيع من وسائل الإعلام.
5. الأساليب العضلية العنيفة وغير الإنسانية المستعملة من طرف رجال الدرك خلال نقلنا من دور الاعتقال نحو قصر العدالة بباريس (التفتيش بعد التجريد المطلق من الملابس خمس مرات على الأقل أثناء كل تنقل، شد القيود إلى أقصى حد خلف الظهر، الاستفزاز بجميع أشكاله، الدفع والإهانات).

6. العدالة الفرنسية متحيّزة تكيّل بمكاييل مختلفة، مكيال للكورس (حوار وصرامة، مساومة وتلاعب)، مكيال للباسك (المقايسة السياسية والقضائية مع إسبانيا، تبادل باسكيين بإسلاميين)، مكيال للأكراد (رضى وقهر في نفس الوقت)، ومكيال للمسلمين (ضراوة، حقد وقمع بلا حدود).

7. وأخيرا، وهذا الأكثر خطورة: التهديد بالقتل من قبل بعض رجال الشرطة القضائية تجاه بعض المعتقلين بعد خروجهم من السجن. هنا نذكر ما قاله رجل شرطة لواحد منا خلال فترة اعتقاله الاحتياطي: «بعد السجن، أنت رجل ميت». وهذا ليس كل شيء، لأننا لم نتطرق إلى ظروف الاعتقال الخاصة والتي لا تخضع لأيّ قانون (الاستفزازات، القذف، الإيقاظ المفاجئ من النوم، الحبس، الحرمان من القراءة، الألفاظ العنصرية الخ.). اللائحة ما زالت طويلة.

هذا نداء إلى جميع الأحياء، إلى جميع النساء والرجال الأحرار وإلى جميع من يدافعون عن عدالة منصفة ويقومون ضد دعوى لمصلحة الدولة من أجل وضع حد للتعسف والديكتاتورية المقنّعة بالديمقراطية.